كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

616

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 25 آب 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

وللنّار أيضاً..
حياة وموت
04

من الحسكة
لا للتهجير!
11

الاتصالات لمن
بعد 2014؟!
15

القوى المصرية
والمواجهة
16

## الافتتاحية

# «تسجيل النقاط» بالدم السوري!!

يستمر الموت متنقلاً بين السوريين بتعنت أكبر واستباحة أوسع، من خلال موجات العنف والمذابح الجارية، من ريف حلب، إلى المنطقة الشرقية، إلى ريف اللاذقية، إلى ريف دمشق والغوطة المنكوبة، وهي جرائم تسعى من حيث شكلها وطرق تنفيذها إلى حدين، الأدنى منهما محاولة إحداث انعطاف ارتدادي في الموجة الشعبية العامة الراغبة بإطراد في إنهاء الأزمة والوصول إلى حل، والأعلى هو خلق شروخ طائفية وقومية عميقة تكرس الصراع القائم بأكثر أشكاله تدميراً واستنزافاً..

إلا أنه بالتزامن مع هذه الجرائم داخلياً تتدحرج خارجياً كرة الحل السياسي بسرعة أكبر فأكبر، من اللقاء بين وزراء الخارجية والدفاع الروس والأمريكيين، والذي يوحي برسم الخرائط الأولية لـ«يالطا 2»، إلى تحديد موعد قريب للقاء لاهاي بين نائبي وزيري الخارجية لإنهاء تجهيزات «جنيف 2»، وليس انتهاءً بالتصريحات الأخيرة لبان كي مون التي أشار فيها إلى أن تسوية كل القضايا الفنية واللوجستية لعقد مؤتمر «جنيف 2» الدولي حول سورية قد أنجزت، ولم يبق سوى استعداد السلطات السورية والمعارضة للمشاركة فيه.

فإذا كانت «واشنطن» خلال ما مضى من عمر الأزمة السورية غير راغبة بأية حلول سياسية ومصرةً منذ البداية ولاتزال بوسائل تدخلها غير المباشر على «إحراق سورية من الداخل»، إلا أنها اليوم أمام حقيقة مفادها: «في كل يوم جديد ستكون أمريكا أضعف من الذي سبقه» ولذا فإن ما يمكن أن تحصله بحل سياسي ضمن توازن القوى الحالي سيكون أكبر بكثير مما يمكن لها تحصيله– وربما عدم تحصيله– لاحقاً..

ولا يلغي حقيقة الاضطرار الأمريكي هذه «نعي» ائتلاف الدوحة لجنيف، بل يعززه، بهدف رفع سقف «التفاوض» وتحسين شروطه، مترافقاً مع محاولات التكفيريين والمتشددين من المسلحين التخلص من عبء المدنيين في مختلف «المناطق الساخنة» وقتلهم واستخدام جثامينهم مادة إعلامية لرشق الاتهامات في وجه «النظام» كسباً للنقاط، في وقت بات فيه أبناء تلك المناطق يشكلون تياراً رافضاً للمسلحين ولاستمرار العنف والموت المعيشي في ظل إغلاق مناطقهم واعتماد التكفيريين لسياسة «الخيار والفقوس» في توزيع المواد الغذائية بما فيها المنهوبة منها «على جماعتهم». ولا أدل على تنامي هذا المزاج سوى التظاهرات المتكررة ضد التكفيريين، دون أن يعني ذلك وقوف هؤلاء السوريين إلى صف النظام ووسائل إعلامه، التي تظهر عجزها عن التقاط ذاك الفرز الجديد، حيث يستمر متشددو «الموالاة» في الاستعداء الجمعي والتعامل مع أهالي تلك المناطق بوصفهم «إرهابيين» أو حواضن للإرهابيين..

وإذ يتمسك متشددو النظام بالحديث الممجوج عن أهمية «المضي في الحسم» مقابل «عدم أهمية جنيف»، وعن ضعف احتمالات انعقاده.. إلخ، فإن الوقائع توضح باستمرار أن لموقفهم هذا أحد تفسيرين أو كليهما معاً: قصور معرفي لا يسمح لهم برؤية ما بات واضحاً، ورغبة ذاتية تبحث عما يجسد إبعاد الحل ويجعل ذاك الإبعاد واقعاً. فهؤلاء يعلمون تماماً أن حلاً سياسياً سيفقدهم قدرتهم على النهب والفساد والتسلط التي لن تكون كما هي عليه الآن في إطار حل سياسي، ودائماً وسط متاجرة استفزازية بتضحيات الجيش العربي السوري وشهدائه..

وفي مقابل الأطراف المتشددة جميعها، يتعزز بخطا متواترة تيار وطني واسع رافض لمقولات «الحسم» و«الإسقاط» ومتمسك بتحالف السوريين موالاة ومعارضة، جيشاً ومسلحين، في وجه المسلحين الأجانب والتكفيريين، وفي وجه الفاسدين الكبار في الدولة وفي المجتمع وفي وجه المخططات الأمريكية والصهيونية..

## الخارجية الروسية:

### الصاروخ الكيميائي بضواحي دمشق أطلق من مواقع المسلحين

أعلن الكسندر لوكاشيفيتش المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية يوم الأربعاء 21 آب أن الصاروخ بالمواد الكيميائية أطلق على الضواحي الشرقية لدمشق من مواقع المسلحين، موضحاً أنه «صاروخ يدوي الصنع مماثل للصاروخ الذي استخدمه الإرهابيون في 19 آذار بخان العسل، يحتوي على مواد كيميائية سامة لم يتم تحديدها بعد». وقال لوكاشيفيتش إن «ما يلفت الانتباه، هو أن وسائل الاعلام الإقليمية المنحازة بدأت فوراً، وكأنها تلقت أمراً، بهجوم إعلامي شرس، وحملت الحكومة السورية كامل المسؤولية»، لافتاً إلى «أن ذلك لا يمكن إلا أن يبعث على التفكير في أننا نرى عملاً استفزازياً آخر، مخطط له مسبقاً».

وأشار لوكاشيفيتش إلى تزامن ذلك مع مباشرة فريق خبراء الأمم المتحدة عمله للتحقيق في المعلومات عن استخدام السلاح الكيميائي. وأضاف أن موسكو ترى أنه من المهم «إجراء تحقيق موضوعي ومحترف في ما حدث»، داعياً «كل من يستطيعون التأثير على المتطرفين المسلحين إلى بذل قصارى الجهود من أجل وضع حد للاستفزازات باستخدام مواد كيميائية سامة».

وأشار الدبلوماسي الروسي إلى أن الحملة الإعلامية المذكورة تهدف إلى إحباط عقد مؤتمر «جنيف–2» حول تسوية الأزمة السورية. وقال إن «كل ذلك يشبه محاولات لخلق ذريعة لمطالبة مجلس الأمن الدولي بالوقوف إلى جانب خصوم النظام، مهما كان الثمن، وبالتالي القضاء على فرص عقد مؤتمر جنيف الذي من المقرر أن يعقد اجتماع يوم 28 آب الجاري للخبراء الروس والامريكان للتحضير له»

■ روسيا اليوم

بيانات من حزب الإرادة الشعبية وائتلاف قوى التغيير السلمي ص 6

## «وجع ع ورق»

يعني بالأزمة السورية ظهرت أصناف جديدة من التجار و«البزنيس».. والأرباح بالمحصلة..!«ع كل ضرس لون»، بيجوز في منهم موضة قديمة، وبيجوز بالشكل بيشبهوا بعضهم، مع أنهم بيقولوا إنهم «متناقضين»، بس– شو بدنا بالحكي– في «تخصص» و«مهنية»، وفي مين بيجمع أكثر من «اختصاص»، ومع هيك في منهم تسميات ومواصفات وإمكانيات ومقاسات، يعني «كل مين ع قدو» بدرجات النفوذ والتأثير والحصة من «السوق» و«الشرائح المستهدفة»:

تاجر أزمة، حرب/ دم، سلاح «خفيف، فردي، متوسط، متطور، محظور»، تاجر عملات ومضاربة، مسروقات، خطف، توقيف واعتقال، أعضاء بشرية، تهريب بشر، رقيق أبيض «عادي أو «جهادي»»، تاجر تسلل مقاتلين خارجيين، انشقاقات، تصنيع/ تمرير قذائف ومفخخات، تاجر معاملات، خبز، مواد غذائية، أدوية، محروقات «بأنواعها»، مياه شرب/ غسيل، تاجر نقل، نزوح أو لجوء داخلي/ خارجي، مصالحة، فتنة، إعلام، صور وفيديوهات، مشاعر وأعصاب وتوقعات، تاجر سياسي، اقتصادي، بالديمقراطية، أديان ومذاهب وقوميات، تاجر «موالاة»، «معارضة»، تاجر محلي، مناطقي، عابر للحدود، «انترناشيونال»، سوبر تاجر «تبع كل شي».. الخ، شي بيتعب، والله!

و«قرّب يا سيد، قرّب، قرّب..!»، يعني بهالبازار «الوطني» للفساد المتجدد، من وين كل ها التجار رح يدعمو حل سياسي؟

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

# العمال السوريون في لبنان

معاناة العمال السوريين في لبنان قديمة جداً بسبب انعدام الرعاية والمتابعة لأوضاعهم من الجهات الرسمية المختلفة المسؤولة عنهم خارج الوطن مثل وزارة العمل والسفارة السورية في لبنان واتحاد نقابات العمال في سورية، حيث تعرضوا سابقاً، ومازالوا يتعرضون إلى الآن لمضايقات شتى تصل أحياناً لحد القتل والخطف والملاحقة مما يضطرهم للتنقل من مكان إلى آخر طلباً للأمان وبحثاً عن العمل الذي فقدوه في وطنهم لأسباب كثيرة لسنا بصدد التطرق لها في هذه العجالة مما يجعلهم هدفاً سهلاً للاستغلال، والتشفي والتمييز بالرغم مما يقدمه العامل السوري من جهد وتعب مقابل أجور لا تغني ولا تسمن من جوع، ومع هذا الوضع المأسوي للعامل السوري يخرج علينا الكثير من جهابذة السياسة والاقتصاد في لبنان بمؤتمراتهم، ودراساتهم التي مفادها أن العامل السوري هو أصل المشكلة في منافسة العامل اللبناني على فرصة عمله الضائعة وهو سر شقائه وانخفاض مستوى معيشته، وحرمانه لحقوقه، وهؤلاء الساسة الموتورون إنما يقومون بالتحريض على العامل السوري لأسباب لاعلاقة لها بعمل العامل إنما لأسباب سياسية واضحة المرامي والأهداف.

الأزمة الحالية فاقمت، وعمقت معاناة العمال أكثر، بسبب المعروض الكبير من قوة العمل السورية في سوق عمل صغيرة كلبنان سمة اقتصاده الأساسية خدمية، ونشاطه موسمي يتركز في مواسم الزراعة والسياحة، والبناء أي أن العمال السوريين يتركز عملهم في العمل الأسود الذي لا يتطلب خبرات محددة أو اختصاصات معينة وفي هذا المضمار ليس هناك من منافسة في سوق العمل اللبنانية بين العمال السوريين واللبنانيين إلاّ في حدود ضيقة جداً، لتتحول المنافسة الحقيقية بين السوريين أنفسهم مما يؤدي لاستغلالهم والتحكم بأجورهم، وحقوقهم المفترض أن يحصلوا عليها بحكم قانون العمل اللبناني كالضمان الصحي والاجتماعي خاصةً العاملين في شركات البناء والشركات السياحية التي تضم مئات من العمال لها قوانينها وأنظمة عمل تشرف عليها وزارة العمل اللبنانية بالإضافة للنقابات التي ترعى مصالح العمال وتدافع عن حقوقهم.

إن واقع العمال السوريين في لبنان وغيره من الدول التي لجأ إليها العمال، مصر مؤخراً يتطلب من الجهات المعنية، تحديداً نقابات العمال التحرك، وبالتعاون مع المنظمات النقابية العربية التي يعمل في بلدانها عمال سوريون لضمان حقوق ومصالح العمال السوريين وفقاً لقوانين العمل المعمول بها في هذه البلدان واستناداً لاتفاقيات العمل العربية التي تنظم تشغيل العمالة.

# الإضرابات العمالية
## من أجل زيادة الأجور وتحسين المستوى المعيشي

■ إعداد آلان كرد

**رفع الأجور بما يتناسب مع إرتفاع الأسعار شعار طالما رفعه الشيوعيون السوريون دفاعاً عن حقوق الطبقة العاملة ومستوى معيشتها التي كانت تتدهور باستمرار وذلك خلال مواقف ومناسبات مختلفة وخاصة في المؤتمرات النقابية كرد على السياسات الليبرالية الكارثية التي طبقتها الحكومة وفريقها الاقتصادي أثناء الخطة الخمسية العاشرة وطوال العقد الماضي. حدثت إضرابات عمالية عديدة في مناطق وقطاعات عمل مختلفة في البلاد من أجل زيادة الأجور المتدنية للعمال بسبب سوء الأوضاع المعيشية ولقد جاءت هذه الإضرابات العمالية المتناثرة والعفوية مؤشراً واضحاً على صحة الشعار الذي رفعه الحزب حيث وثقت جريدة قاسيون لهذه الإضرابات:**

| الإضراب | السنة | سبب الإضراب |
|---|---|---|
| إضراب عمال المقاهي في مدينة حمص | 2004 | من أجل تطبيق قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بزيادة أجور عمال القطاع الخاص |
| إعتصام عمال صناعة الخيش البلاستيكي بدمشق | 2004 | من أجل تطبيق قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بزيادة أجور عمال القطاع الخاص |
| إضراب عمال صناعة الكرتون والخيش بدمشق | 2004 | من أجل تطبيق قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بزيادة أجور عمال القطاع الخاص |
| إضراب عمال صناعة البلاستيك في السويداء | 2004 | من أجل تطبيق المرسوم الجمهوري بزيادة أجور عمال القطاع العام |
| إضراب عمال معمل قرميد الحايك في حمص | 2004 | من أجل تشكيل لجنة نقابية |
| إضراب عمال معمل الأوكسجين في حمص | 2004 | من أجل حمايتهم من أخطار العمل بعد وفاة أحد العمال |
| إضراب سائقي سرافيس الحسكة | 2004 | ضد الخصخصة الليبرالية وإعطاء خطهم لأحد المستثمرين |
| مظاهرة عمال الإسكان العسكري في اللاذقية | 2005 | تأخير أجورهم لعدة شهور |
| إضراب عاملات شركة حمص | 2005 | من أجل حقهم في عطلة يوم السبت |
| اعتصام عمال شركة تاميكو للأدوية | 2005 | من أجل حقهم في عطلة يوم السبت |
| إضراب سائقي التكسي في القامشلي | 2005 | ضد رفع سعر البنزين |
| إضراب عمال صناعة البورسلان في دمشق | 2006 | من أجل زيادة الأجور |
| إضراب عمال الشركة العامة للبناء في دمشق | 2006 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضرابات عمال فرعي الشاغور والمطار للشركة العامة للبناء بدمشق | 2006 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضرابات عمال فرع قدسيا للشركة العامة للبناء بدمشق | 2006 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضراب سائقي سرافيس خط قطنا خان الشيخ | 2007 | ضد الخصخصة الليبرالية وإعطاء خطهم لأحد المستثمرين |
| إضراب عمال صناعة الكرتون بدمشق | 2008 | من أجل زيادة الأجور |
| إضراب عمال الصناعات البلاستيكية بدمشق | 2008 | من أجل زيادة الأجور |
| إضراب عمال الإنشاءات بدمشق | 2008 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| اعتصام عمال كهرباء القابون | 2008 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضراب عمال الكبريت في دمشق | 2008 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضراب عمال أحذية مصياف | 2008 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضراب عمال توزيع الصحف الإعلانية بدمشق | 2008 | من أجل أجورهم المتأخرة لعدة شهور |
| إضرابات عمال المرفأ اللاذقية | 2008 | ضد خصخصة مرفأ اللاذقية |
| إضراب سائقي سرافيس الحسكة | 2008 | ضد الخصخصة الليبرالية وإعطاء خطهم لأحد المستثمرين |
| إضراب سائقي الشاحنات والبرادات في دمشق | 2008 | بسبب ارتفاع سعر المازوت وإلزامهم بضرائب إضافية |
| إضرابات سائقي سرافيس حلب | 2008 | ضد رفع سعر المازوت |
| إضرابات سائقي سرافيس دير الزور | 2008 | ضد رفع سعر المازوت |
| إضراباب سائقي سرافيس دمشق وريفها | 2008 | ضد رفع سعر المازوت |
| إضراب عمال صناعة الألبسة في حلب | 2009 | من أجل التأمينات الاجتماعية التي نهبها رب العمل |
| إضراب عمال الأسمنت في حلب | 2009 | من أجل ثماني ساعات عمل وزيادة الأجور |
| إضرابات عمال كابلات السويدي | 2010 | ضد رفع ساعات العمل إلى 12 ساعة يومياً |
| إضراب سائقي سرافيس درعا | 2010 | من أجل إنشاء كراج لهم |
| اعتصام عمال محروقات بانياس | 2010 | بسبب فصلهم تعسفياً من العمل |
| إضراب عمال أسمنت طرطوس | 2010 | من أجل حقهم في السكن العمالي ومنع طردهم من مساكنهم |
| إضراب سائقي سرافيس القامشلي | 2010 | ضد إعطاء خطهم لأحد المستثمرين |
| إضراب سائقي سرافيس الحسكة | 2010 | ضد إعطاء خطهم لأحد المستثمرين |
| إضرابات موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني | 2010 | من أجل زيادة الأجور |
| إضرابات عمال مرفأ طرطوس | 2011 | من أجل تثبيت العمال المؤقتين وطبيعة العمل وصرف الإجازات الإدارية |
| اعتصام عمال الخدمات الفنية في حلب | 2011 | ضد التسريح التعسفي الذي صدر بحقهم |
| إضرابات سائقي شاحنات نقل الغاز في الرميلان | 2012 | ضد قرار خصم جزء من أجورهم |
| إضراب سائقي سرافيس دمشق | 2012 | ضد رفع سعر المازوت |
| إضراب موظفي الهلال الأحمر الفلسطيني | 2012 | من أجل زيادة الأجور |
| إضراب عمال شركة ريما | 2012 | من أجل أجورهم المتأخرة |
| اعتصام عمال مطابع دار البعث | 2012 | ضد التسريح التعسفي |
| إضراب عمال شركة المتوسط لصناعة الأدوية بريف دمشق | 2013 | من أجل زيادة الأجور |

# متقاعدون ينتظرون الميزانية للحصول على حقوقهم!

■ ياسر حاج حسين

المتقاعد في أية بقعة من العالم تضرب له التحية، ويعامل معاملة الجندي في المعركة، لمَّا قدمه من خدمات، وجلّ عمره يقدم ما يطلب منه لأجل الوطن، وعلى الرغم من ذلك وبين الفينة والأخرى ترفع عشرات الطلبات والشكاوى من بعض المتقاعدين للجهات المختصة والنقابات العمالية الذين يحلمون بالحصول على حقوقهم دون نقصان.

في مشفى الأسد الجامعي باللاذقية ما زال 18 موظفاً متقاعداً بانتظار تلك الحقوق بعد مرور ما يقارب من ثلاثة أشهر من إحالتهم للتقاعد، وحسب أحد العاملين المتقاعدين إن العذر الوحيد الذي يقدم إليهم عند أية مراجعة هي عدم وجود ميزانية لذلك، مشيراً أنه تم حصول هؤلاء المتقاعدين من كامل حقوقهم من التأمينات الاجتماعية أو من نقابة العمال.

وطالب العمال بإنصافهم وتكريمهم بدلاً من إهانتهم بعد كل سنوات الخدمة متسائلين: ما ذنبنا إن لم توضع الميزانية المطلوبة التي راحت لجيوب بعض الفاسدين والناهبين لقوت الشعب والوطن؟!.

# مطالب عمال «عصير الجبل» بالسويداء

**شركة عصير الجبل بالسويداء شركة مساهمة أنشئت في عام 1994 بناء على قانون الاستثمار رقم / 10 / لعام 1991 حيث يبلغ عدد المساهمين فيها 1750 مساهماً. ومنذ عشر سنوات على الأقل لم يحصلوا على أرباحهم بحجة أن الشركة خاسرة، وهناك دعاوى قضائية كثيرة لا تزال قائمة. الشركة تصنع اليوم جميع أنواع العصائر وكونسروة البندورة والفول والحمص والبازلاء.....الخ**

■ وائل منذر

يعمل بالشركة خمسة عشر عاملاً وعاملة مثبتين والباقي عمال موسميون غير مشمولين بالتأمين الشامل يتقاضون رواتب ضمن الحد الأدنى للأجور المقدر بمبلغ 13675 ليرة سورية مع ترفيعة كل سنتين مقطوعة تقدر بـ 900 ليرة سورية. ولا يتم احتساب أي طبيعة عمل تتناسب مع خطورة عملهم، وينقل هؤلاء العمال وسائط نقل على حساب الشركة، ولدى الشركة طبيب متعاقد ليوم واحد بالأسبوع فقط.

يعاني العاملون في عصير الجبل من غياب أية وسائل وأدوات السلامة والصحة المهنية« خوذ، أحذية، بدلات عمل خاصة، نظارات ...الخ» في ظل وجود مخاطر متمثلة بالتعامل مع مواد كيمائية مثل الصود الكاوي، الأسيد، ضمن معدلات الحرارة والضغط العالي الناتجة عن طناجر ومراجل طبخ المواد الأولية والتي تصل حرارتها إلى 9 بار. حيث سجل إصابات حروق وتشوهات خطيرة وأمراض مهنية كالربو والأمراض القلب وارتفاع الضغط الشرياني. ومع ذلك يتعالج العمال على حسابهم الخاص دون أية مساهمة من الشركة فالأدوية والعلاج والاستراحات المرضية الصادرة عن مشفى السويداء الحكومي أيضاً على حسابهم الخاص. فظروف العمل الخطيرة لم تشفع لهؤلاء العمال في احتساب طبيعة عمل تتناسب مع خطورة عملهم أو حوافز إنتاجية أو حتى زيادة على الراتب المقطوع في ظل ارتفاع الأسعار وفلتان الأسواق غير المسبوق بفعل تجار دم ولقمة الشعب السوري بعماله وكادحيه.

الشركة لا تلتزم بزيادة الرواتب إلا إذا صدرت مراسيم من الدولة بذلك. وتقوم بتشغيل العمال أثناء توقف العمل بالشركة بقوة المواد القانونية الواردة في عقد العمل الموقع مع العامل الذي يضمن رب العمل من خلاله تشغيل العامل داخل وخارج الشركة وحتى في الأملاك الخاصة أحيانا وفي حال الرفض أو الاعتراض من العامل تحتسب له إجازة بدون راتب.

تحاول اللجنة النقابية في هذا المعمل رغم ضعف أدوات الضغط لديها على إدارة الشركة تحصيل ما تيسر من حقوق ومطالب للعمال وهي:

الزيادة الدورية للأجور للعاملين في الشركة لسد الفجوة الكبيرة بين الحد الأدنى للرواتب وضرورة المعيشة.

تشميل جميع العاملين بالضمان الصحي والتكفل بتكاليف العلاج والأدوية والاستراحات المرضية.

احتساب طبيعة عمل تتناسب مع خطورة العمل.

تأمين مستلزمات ووسائل الصحة والسلامة المهنية.

إنشاء صندوق للسلف المالية.

تثبيت العمال في أماكن عملهم وعدم تشغيلهم داخل وخارج الشركة كوسيلة للضغط عليهم باتجاه تقديم استقالتهم في ظل الأزمة الراهنة.

نحن في حزب الإرادة الشعبية في السويداء نضم صوتنا للعمال في شركة عصير الجبل ونؤكد على ضرورة ملاقاة واحترام مطالب العمال المحقة والتعاطي السريع والجدي معها. لأن في ذلك حفاظا على كرامة الوطن والمواطن التي هي فقط كل اعتبار.

## هل تتحقق المساواة بين العاملين في القطاعين؟

■ اللاذقية — مراسل قاسيون

عند صدور أية زيادة على الراتب تزداد معاناة العمال وممثليهم في النقابات مع أرباب العمل من أجل الحصول على تلك الزيادة، والتي أصبحت طيلة السنوات الماضية الشغل الشاغل للنقابات، علماً أن العديد من العمال في القطاع الخاص إلى هذه اللحظة حقوقهم ناقصة، ولم يحصلوا إلا على القسم اليسير من هذه الحقوق التي تأتي بمرسوم جمهوري.

إن مطالب العاملين المستمرة بنيل الزيادة أسفرت عن إقرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة مشروع قانون تطبيق أحكام البند «1» من الفقرة «ز» من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 لعام 1959، وتعديلاته على العاملين لدى الجهات غير العامة، والتي تعتمد جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 وتعديلاته، وتمنح العاملين لديها الزيادات على الأجور التي تصدر بصكوك تشريعية.

الجهات الحكومية وعبر مكاتبها قالت إن مشروع هذا القانون هدفه الأساسي تحقيق المساواة بين العاملين في القطاع غير العام وبين عمال القطاع العام في تصفية مستحقاتهم التأمينية.

فهل سينتظر العاملون طويلًا لحين الموافقة على مشروع القانون، ويصبح قانوناً في أسرع وقت ممكن؟ وهل بصدوره ستتحقق المساواة بين العاملين في القطاعين العام والخاص بما في ذلك قضية الفصل والتسريح التعسفي؟!.

# الحكومة تفرج عن رواتب العاملين في مؤسسة مياه الرقة

**تم الإفراج أخيراً عن رواتب العاملين في مؤسسة المياه بمدينة الرقة التي تشهد أوضاعاً أمنية صعبة منذ أشهر بسبب الأزمة التي تعيشها البلاد، وذلك بعد قرار الموافقة مباشرة من رئيس مجلس الوزراء د.وائل الحلقي على قرار صرف راتبين لعمال المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الرقة، شرط أن يتم صرف الرواتب في محافظة الحسكة القريبة منها التي تشهد حالة من الهدوء مقارنة بجارتها.**

■ الرقة — مراسل قاسيون

قرار الإفراج جاء بناءً على الكتاب الذي رفعه وزير المالية المعطوف على كتاب وزير الموارد المالية المتعلق بتسديد الرواتب والأجور، بالإضافة لضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج عن شهري نيسان وأيار.

المهندس محمود الموسى مدير عام المؤسسة وفي تصريحات إعلامية أكد أن إدارة المؤسسة وبعد صرف الراتبين ستقوم بالإجراءات اللازمة لصرف بقية الرواتب المتبقية لعمال المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة الرقة، منوهاً أن تسليم الراتب سيتم باليد بعد إبراز الهوية الشخصية، والبصمة تنفيذاً لتعليمات الحكومة.

وكشف الموسى أن إيقاف الرواتب كل هذه الفترة كان بسبب عدم توفر السيولة المطلوبة لدى المؤسسة نتيجة لتوقف عمليات الجباية منذ أشهر في المحافظة لصعوبة عملية التحصيل، ولأن مؤسسة المياه هي جهة ذات طابع اقتصادي، وتمويل الرواتب والأجور والإنفاق لديها يتم بشكل ذاتي، ولسوء الأوضاع المعيشية لمعظم العاملين اضطرت المؤسسة لطلب تمويل الرواتب من الحكومة حصراً.

والسؤال هو: هل يكفي راتب شهرين لسد الرمق بعد أن وصلت أسعار السلع الرئيسية لأرقام فلكية؟ وهل بإمكان العاملين تحقيق شرط الحصول على الراتب والوصول إلى محافظة الحسكة دون منغصات بعد تزايد أعداد قطاعي الطرق؟!.

## من الأرشيف العمالي

# خطة المواجهة

■ أبو فهد

تعرضت الليرة السورية خلال الأسابيع الماضية إلى هزة، لم يتبين حتى الآن فيما إذا كانت تعافت منها بشكل نهائي، وإذا حدث ذلك فالسؤال المطروح هو: ما هي ضمانة عدم تكرار الأمر مرة بعد أخرى . لذلك لا مفر من بحث الأسباب المعيقة للموضوع ومعالجته من أجل توسيع هامش متانة الليرة أمام الهجمات المحتملة اللاحقة لقوى السوق السوداء المرتبطة بالأوساط المالية العالمية التي تدير آليات العولمة المتوحشة بمختلف أشكالها السياسية والعسكرية والمالية.. والمعروف أن أول من سيتأثر هم أصحاب الدخل المحدود وعموم الجماهير الكادحة التي سيهبط مستواها المعاشي.

إن السياسة الأجرية المتبعة والمستندة إلى تمويل الزيادات على رفع الأسعار وخاصة السلع الاستراتيجية مثل المشتقات النفطية سبب رئيسي في زيادة الخلل في التناسب بين الأجور والأرباح، فسياسة كهذه تؤدي بالتدريج إلى تمركز الأرباح في يد قلة قليلة لا مصلحة لها في تطوير الاقتصاد الوطني مما يدفعها إلى تحويل رؤوس أموالها إلى الخارج مما يزيد الضغط على الليرة السورية كما أن الإجراءات الانفتاحية وخاصة في مجال التجارة الخارجية في ظل ضعف معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد الوطني المعتمد أصلاً في صادراته بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية يزيد من هذا الضغط، وإذا أضفنا إلى ذلك الفوز في الأرباح الهائلة التي تحققها بعض الشركات الخدمية الخاصة في الفترة الأخيرة والتي تقدر شهرياً بمليارات الليرات السورية فسيتبين لنا أن أي حدث طارئ محلي أو إقليمي يمكن أن يكون القشة التي تقصم ظهر البعير.

لذلك يجب معالجة الأسباب العميقة التي تضعف الاقتصاد السوري الوطني وتضعف عمله، وتضعها في أي ظرف طارئ في مهب الريح. إن اقتصاداً قوياً وليرة سورية متينة ضمانة أكيدة لمواجهة ناجحة للمخططات الأمريكية الصهيونية في اقتصادنا لتحويله إلى نقطة ضعف ثابتة يتم الضغط عليها بالتعاون بين قوى السوق المحلية والعالمية وبالتواطؤ مع بعض الأوساط البيروقراطية التي أصبحت لا ترى مصلحتها الطبقية الضيقة إلا في التنازل عن الثوابت الوطنية التي يجمع عليها شعبنا وقواه الوطنية.

إن معالجة الأسباب المباشرة لاهتزاز الليرة السورية أمر هام وملح ولكن الأهم هو معالجة الأسباب العميقة غير المباشرة لسد الثغرة وعدم السماح بتكرار ذلك، لأن خط المواجهة الطويل عبر الاقتصاد الوطني أيضاً.

■ قاسيون العدد 183 أيلول 2002

## في خدمة «داعش» وأخواتها!

■ أحمد حسن الرز

**يمكن تقسيم المسلّحين المشاركين في الاقتتال الناشئ على الأرض السورية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، أولهم المسلحون السوريون ممن لهم مطالب حقيقية، وقادتهم الظروف، على اختلافها، إلى حمل السلاح، وثانيهم المسلحون القادمون من أصقاع العالم للمشاركة في القتال، بإيعازٍ من بعض الأطراف الدولية، ذوات الأجندات التفتيتية إزاء منطقتنا. وثالثهم الجزء من المسلحين السوريين الخاضعين كلياً لهذه الأجندات.**

غيبت بعض أوساط التشدد داخل النظام السوري هذا الفرز ما بين المسلحين من خطابها السياسي، وهذا ما انعكس في سياسة وضع المسلحين كلهم في سلّة واحدة، السياسة التي اتبعت على طول عامين كاملين من الأزمة السورية، دون أن تحسب عواقبها الحقيقية على أرض الواقع. إذ بات مصطلح «العصابات الإرهابية المسلحة» هو تلك السلة الجامعة لكل من حمل السلاح.

### إنقلاب الدعم.. للمنفذ الأكثر كفاءةً

وكان إطلاق هذه التسمية هو حجر الأساس لما بعده، وهو إضفاء شرعية لهروب قوى التشدد في النظام من الحوار والحل السياسي، تحت قاعدة «تحريم الحوار مع الإرهابيين الملوثين بالدماء السورية»، وكانت هذه قاعدة الانطلاق الأولى لسلسلة العراقيل والعقبات التي وضعتها هذه القوى أمام الحل السياسي الذي من شأنه أن يلجم نار الفتنة، ويخفف من حدة الاحتقان الناشئ عند غالبية من حمل السلاح في سورية.

لم تدم عملية تسليح الدول المعادية للشعب السوري للمسلحين السوريين المنضوين تحت تشكيلات مسلحة كـ «الجيش السوري الحر» وغيره طويلاً. إذ انتقلت هذه الدول للطور الثاني من أطوار مخططاتها، وهو التوجه نحو تسليح الفصائل الأكثر قدرة على تنفيذ هذه المخططات، وتلبية مطامع المعلّم المشغّل بشكل أفضل كـ «جبهة النصرة» أو حديثاً «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش». وقد أدى قطع التمويل والتسليح عن المسلحين السوريين غير المرتبطين بالمشروع الأمريكي والغربي بأدواته الرجعية العربية إلى وقوفهم أمام أحد سيناريوهين أحلاهما مر، فإما الإنضمام إلى «داعش» وأخواتها، كونهم باتوا يشكلون الفصائل الأكثر تنظيماً وتدريباً وتسليحاً وتمويلاً، وهذا ما يخالف قناعات جزء كبير من هؤلاء المسلحين الرافضين لتلك الأجندات بالمطلق. وإما التوجّه نحو تسليم السلاح، دون أي ضمانات حقيقية تعزز لديهم القناعة والثقة بصحة هذا الخيار، ما دفع بغالبيتهم إلى اتخاذ القرار الأول أو اعتماد «حلول» أخرى كالنزوح خارج البلاد وخلق مسار عيش آخر. ومن بقي منهم في الداخل فهو غالباً يصطدم في معاركه اليوم بهذه الفصائل والتنظيمات غير السورية. و ذهب الحال في بعض المناطق حدّ الاقتتال معها.

### هل تتحول المعركة وطنيةً؟؟

إن ما سبق يضع أمام القوى المتشددة في طرف «الموالاة» مهمة إعادة تقييم الطريقة «الإجمالية» السابقة التي تعاملت فيها هذه القوى مع ظاهرة التسلح ككل، إذ تقتضي المصلحة الوطنية اليوم توحيد الجهود ضد التدخل الخارجي والأجندات التي تعمل التنظيمات التكفيرية على تنفيذها، وإن الخطوة الأولى الكفيلة بتحقيق هذه المهمة هي تأمين الضمانات الحقيقية للمسلحين السوريين الراغبين بإلقاء سلاحهم وتحييدهم، وأكثر من ذلك، مساعدة الراغبين منهم بالانخراط في مقاومة نفوذ التكفيريين على الأرض السورية.

يعيدنا هذا الواقع إلى صحة الطرح القائل، منذ البداية، ببطلان الثنائية الوهمية ما بين «موال . معارض»، إذ يبين لنا بأنه كلما ازدادت الصورة وضوحاً في سورية، كلما ضعف تمسّك أبنائها بهذه الثنائية، وما تخلفه من نتائج كارثية على الأرض، فاليوم نشهد فصلاً آخر من فصول تلاشيها، فوحدهم الشرفاء والوطنيون في الموالاة والمعارضة هم المتخوفون من عربدات التكفيريين في بلادنا، ووحدهم اللاوطنيون في الطرفين يُطرَبُون لعربداتهم في سورية، فيمنعون الضمانات عمن يريد أن يحول بندقيته لتلعب دورها الوطني والتقدمي. مقدمّين مصلحة «النصرة» و«داعش» وأخوتهما على المصلحة الوطنية العليا.

# وللنّار أيضاً.. حياة وموت

■ أسامة دليقان

لا شك بأن حل الأزمة السورية بات مستحيلاً دون مشاركة جميع الأطراف السورية ذات العلاقة. لكن يعمل ضدّ هذا الاتجاه الواقع الدموي المستمر ومعه التآمر الإعلامي ضدّ الحل السياسي من قوى الفساد داخل النظام والمجتمع وقوى الإمبريالية الأمريكية وعملائها في المعارضة، إذ تجري محاولات مستميتة من هذين الطرفين لطمس حقيقة تزايد المقتنعين والراغبين بالحل السياسي والتخلي عن العنف بين صفوف السوريين، بما فيهم السوريون في المعارضة المسلحة، إذ أنّ الأغلبية الساحقة من الشعب السوري يعرف أنّه يتكبّد وحده الخسائر البشرية والمادية لهذه الحرب الداخلية/الخارجية على حساب حياته وبنى دولته ومؤسساته الوطنية المدنية والعسكرية. نستطيع أن نميز عدة مراحل عبر تاريخ الأزمة السورية من حيث الآليات التي اتبعتها هذه الأطراف في عرقلة الوصول إلى الحل السياسي: أولاً – خلق «العدو» المسلّح ويتحمل المسؤولية عنه على السواء كلّ من التعامل الخاطئ الذي تعامل به النظام عبر أجهزته الأمنية مع الحراك الشعبي السلمي عبر تخوينه إعلامياً وقمعه عملياً، دون محاورته جدياً أو الاستجابة الحقيقية لمطالبه المحقة. ومن جهة أخرى العامل الخارجي الأمريكي–الغربي والإقليمي التركي والخليجي المحرّض على الاقتتال الأهلي عبر التمويل والتسليح للسوريين، ولطرف ثالث هم الأجانب المرتزقة المجندون سواء من عناصر استخباراتية أو تكفيرية، والذين هم بالفعل العدو الحقيقي المشترك لجميع أبناء الشعب السوري على اختلاف انتماءاتهم، فهؤلاء غرباء عن وطننا، جاؤوا لتدمير الجميع، ويجب أن يتوحّد السوريون في قتالهم حتى إجلائهم عن أرض الوطن. ثانياً – تغذية البيئة الحاضنة في سياسة «العقاب الجماعي» التي مارسها النظام ضد البيئات الاجتماعية التي خرجت فيها مظاهرات سلمية، وتواجد فيها مسلحون معارضون، بغض النظر إن كانت حاضنة أو رافضة لهم، إنما ساعد على استجلاب مزيد من العنف المضاد، بسبب قطع آخر خيوط الثقة المتبقية بين مؤسسات الدولة وتلك البيئات، والتي كانت أساساً خيوطاً ضعيفة وواهية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي–الاجتماعي وإهمال التنمية الحقيقية فيها، ولاسيما في سني الليبرالية الجديدة العجاف التي انحدرت فيها سورية إلى مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة والظلم الاجتماعي. وللأسباب ذاتها استطاعت قوى الفساد داخل النظام أيضاً أن تدفع بمزيد من السوريين إلى دوامة الاقتتال الأهلي، عبر استغلال الانقسام الوهمي بين موالٍ ومعارض، من أجل تسليحهم وتسعير الحرب ونزيف الدماء، لتصبح ميليشيات مسلحة لقوى الفساد تأتمر بهواها ومصالحها، حتى لو كانت تتعارض مع مصلحة الوطن، ومبادئ الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب السوري، بل وحتى لو أضر سلوكها بالجيش العربي السوري. بالمقابل كان للأطراف المتشددة في المعارضة وماكينة إعلام البترودولار دور قذر في استغلال تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه هؤلاء المواطنين لتتلقفهم وتخدعهم بأوهام حرصها «الديمقراطي» على «حقوق الإنسان»، وتسوّق ضرورة «حمايتهم» بالحديد والنار اللذين «أنقذت» بهما الشعب الأفغاني والعراقي والليبي.. ثالثاً – الإيهام بالنصر ربما توهمت الأطراف الفاسدة المحركة للعنف من الطرفين لفترة ما بأنّ انتصارها عسكرياً أمر ممكن، وهذا يعود إلى عدم إدراكها المعنى العميق للتوازن الدولي الجديد بين صعود كتلة دول «البريكس» وتراجع أمريكا وملحقاتها. البعض في النظام فسّر خطأً مواقف السياسة الخارجية الروسية من الأزمة السورية، وخاصة بعد الفيتوات الشهيرة في مجلس الأمن، متوهماً بأنّها دعم للنظام، ولم يدرك بأنها مساعٍ للسلام والحل السياسي وردع للعدوانية الإمبريالية الأمريكية وإجهاض لمساعيها في تفكيك وإضعاف الشرق العظيم، من المتوسط إلى قزوين، بدءاً من الحلقة السورية، التي تكتسب على كل حال أهميتها من مكانة سورية الجيوسياسية والتاريخية الهامة، عالمياً وإقليمياً، ودور شعبها قديماً وحديثاً في مقاومة الإمبريالية والصهيونية، وليس من أنظمتها الحاكمة التي لم ولن يستطيع أي منها أن يستمر دون أن يخضع لضرورات هذه المكانة، ولأعباء هذه المسؤولية التي تتطلب حداً كافياً من الرضا الشعبي المتكامل عن سياساته، في القضايا الوطنية والاقتصادية–الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية. بالمقابل توهمت بعض المعارضة أنّ النصر «الإلهي» الأمريكي قدرٌ لا رادّ له، وأحرقت المزيد من أبناء الشعب السوري حطباً في القتال من أجل مصالحها التي لا تقلّ ضيقاً وأنانية عن مصالح فاسدي النظام. رابعاً – إجهاض الرجوع إلى السلمية مع إدراك أولئك البطيئين في الاستيعاب في صفوف المعارضة للاضطرار الأمريكي، وبعد عناد وإنكار، نحو القبول بحل سياسي يبتدئ بالذهاب إلى مؤتمر دولي، ومع إدراك الجميع في النظام لجدّية الروس في الحلّ السياسي، لا يبقى لتفسير إصرار المتشددين من الطرفين على إفراغ ما تبقى من الرصاصات سوى ذعرهم من حلّ سياسي يأتي على حسابهم ويضيّق أو يغلق الباب بوجه فسادهم ونهبهم وتسلطهم على الشعب، والذي لن يسوءه ذلك أبداً بطبيعة الحال، بل ويجب أن يسعى لتحقيق ذلك بكل قواه الشعبية والسياسية الوطنية العابرة للاصطفافات الثانوية المؤقتة.

**ميليشيات مسلحة لقوى الفساد تأتمر بهواها ومصالحها، حتى لو كانت تتعارض مع مصلحة الوطن بل وحتى لو أضر سلوكها بالجيش العربي السوري**

# «مجزرة الغوطة» والهروب من الحل السياسي..

**يعود التصعيد العسكري والسياسي، في مناطق مختلفة من البلاد، ويتجدد خلال الأسابيع الماضية بشكل متزايد: فمن المواجهات في حلب والجزيرة السورية، بين القوات الكردية وبين القاعدة، إلى المجازر الطائفية في ريف اللاذقية، إلى الحملة العسكرية في ريف دمشق، ومجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية، وقذائف الهاون التي تنهال على دمشق وضواحيها بشكل يومي..**

■ محمد الذياب

يبرز هذا التصعيد عبر أشكاله المعهودة: مجازر، إثارة التناقضات الطائفية والقومية، الحرب الإعلامية- النفسية المرافقة، إطلاق بعض القوى السياسية لمواقف متشدّدة، تحركات دولية تغذّي التوتر الناشئ..ألخ. أي لا شيء جديد من حيث الشكل، إذ أن كل ما مرّ خلال الأسبوعين الماضيين يشبه إلى حد كبير أوضاعاً سابقة مرّت على البلاد، كالمجازر الطائفية في الغاب وحمص وغيرها التي تزامنت مع انعقاد اجتماعات لمجلس الأمن لبحث الوضع السوري في وقت مضى.

أما من حيث المضمون فيوجد فارق نوعي وكبير ما بين الوضع الراهن والأوضاع السابقة، إذ أن ما مرّ سابقاً من لحظات تصعيد شديد جرت في الطور الأول من الأزمة السورية، أي الطور الذي كانت فيه الطرق العسكرية هي الطرق الرئيسية في الصراع. أما التصعيد الحالي فيجري في الطور الثاني من الأزمة السورية الذي أصبح واضحاً فيه أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وذلك باعتراف الأطراف الدولية الكبرى التي توافقت على هذه المسألة بالذات. فإذا كانت كل الأطراف قد توصلت إلى الفكرة التي تقول باستحالة حل الأزمة السورية بالسبل العسكرية، فلماذا يعود طرفا النزاع إلى تصعيد الوضع العسكري إلى درجة شديدة؟

الجواب ببساطة، ولدى هذه الأطراف بالذات، هو: مؤتمر جنيف. فعلى العكس من المنطق البسيط الذي يفترض أن اللحظات التي تسبق المؤتمر الدولي ستكون الأقل توتراً، يجري تصعيد كبير من جانب طرفي النزاع وجميع الأطراف المتداخلة بالشأن السوري، بهدف كسب الأوراق قبيل التفاوض.

فإذا أخذنا الحملة العسكرية على ريف دمشق نموذجاً عن معارك التصعيد، لوجدنا أن النظام حاول من خلالها السيطرة ما أمكن على مناطق من الريف مستخدماً قدراته العسكرية الخاصة، أي قدرته على استهداف مجموعات من المعارضة المسلحة، من على مدى بعيد، تمهيداً للتوغل في مدن وبلدات الريف المختلفة، فإذا تحقق هذا الأمر فسيعزز ذلك من وضع النظام في عملية التفاوض لاحقاً. وفي المقابل فإن المعارضة تلجأ إلى ورقة «ملف السلاح الكيميائي» عبر اتهام النظام باستخدامه في الغوطة الشرقية، وتلوّح بهذه الورقة لممارسة الضغط على الطرف المقابل، وتمهّد لطرحها لاحقاً على طاولة التفاوض، بالرغم من أن لا أحد يستطيع حتى الآن تحديد الجهة المسؤولة عن هذه المجزرة.

**ويبقى الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية**

أما عن مجزرة الغوطة الشرقية، فإن تراشق الاتهامات بين المعارضة والنظام حول المسؤولية عنها، يذكّر الشعب السوري، مرة أخرى، بتدنّي المسؤولية الأخلاقية والوطنية لكلا الطرفين المتشددين، إذ يتضح لأي متتبع لسلسلة المجازر الطويلة التي ارتكبت بحق الشعب السوري، منذ بداية الأزمة، أن من يرتكب هذه المجازر يهدف إلى خلق ضغط سياسي وأخلاقي على طرفي الصراع وعلى الشعب السوري، وأدوات الضغط هذا هي طرفي الصراع ذاته، عبر عملية تراشق الاتهامات هذه. إلا أن المعارضة والنظام يتعاطيان مع حدث بحجم «مجزرة الغوطة الشرقية» بأعلى درجات الانتهازية التي تقوم على إقصاء الآخر وتحميله مسؤولية كل الجرائم والأخطاء، في محاولة لإبعاد «شبح» الحل السياسي، وذلك في الوقت الذي بات مطلوباً فيه أن تغذ جميع الأطراف السير بإتجاه الحل السياسي الشامل الذي يخلق الإمكانية الحقيقية لمجابهة قوى التدخّل الخارجي المسؤولة عن مثل هذه الجرائم.

# تركيا.. والقضية الكردية!

**بات واضحاً ذلك الاهتمام اللافت بالملف الكردي من قوى إقليمية ودولية، والذي يأتي في إطار محاولات الإحتواء التي تلجأ إليها هذه القوى، بغية ضبط إيقاع تطورات المشهد الاقليمي باتجاه يجعل ميزان القوى لمصلحتها ليس في الجغرافيا السورية وحدها بل على امتداد الساحة الإقليمية، ولاسيما بعد وصول تداعيات الأزمة السورية إلى كل من العراق وتركيا، وخصوصاً إثر التوترات التي تشهدها المناطق الحدودية السورية المتاخمة لهاتين الدولتين، حيث الحضور الكردي الديمغرافي هو الأبرز.**

■ رمزي السالم

يظن بعض القوميين الأكراد أنه ثمة فرصة تاريخية ينبغي استثمارها، لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الكردي، طالما أن كل القوى في حالة إنهاك، وطالما أن المنطقة أصبحت ساحة مفتوحة للتدخلات الدولية والإقليمية بعد تعقد الأزمة السورية، وعليه فإن «الاستثمار» في الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية أمر مشروع، حتى يصل الأمر بـ «البراغماتية» الكردية إلى حدود محاولة الاستفادة من الدور التركي كلاعب إقليمي.

لاشك إن الاستفادة من التناقضات في المراحل الانعطافية، أمرمبرر حسب تجربة بلدان وشعوب العالم، غير أن خصائص القضية الكردية، وطبيعة المرحلة الانعطافية الراهنة تفرض على من يحاول أن يكون «ممثلاً» للشعب الكردي أن يأخذ جملة وقائع ملموسة بعين الاعتبار:

إن تركيا وكيلاً إقليمياً لبنية عالمية مأزومة، تعيش حالة تراجع على المستوى الدولي، الأمر الذي يتجلى بالانكفاء الأمريكي مقابل صعود قوى جديدة، وهو ما بات معترفاً به أمريكياً، و يكشف عنه التخبط الأمريكي في الملفين السوري والمصري.

إن تركيا تمثل ما يسمى«الإسلام المعتدل» الذي نشهد بداية هزيمته الحتمية إقليمياً انطلاقاً من مصروتونس وتركيا نفسها. وعليه فإن «وضع البيض» في سلة قوى هي نفسها مأزومة تكون مغامرة غير محمودة العواقب، وفي أحسن الأحوال ستحاول هذه القوى استخدام الملف الكردي مجرد ورقة ضغط في الصراع الاقليمي والتخلي عنه في المرحلة الحاسمة من الانعطاف الجاري، بحكم موقع الأكراد «الضعيف» في التوازن الاقليمي، وهو ما تؤكده التجربة الكردية ذاتها منذ سايكس بيكو.

لقد دفع الشعب الكردي تاريخياً أثماناً باهظة جراء ثلاثة أسباب فعلت فعلها في مسار تطورات القضية الكردية على مدار ما يقارب قرناً من الزمن:

التقسيمات الاستعمارية منذ سايكس بيكو

سياسات الأنظمة الحاكمة منذ الاستقلال.

الأخطاء الاستراتيجية للقيادات الكردية، وإذا كان السببان الأول والثاني مفهومين في سياق تناقض المصالح، وتعقيدات السياسة وتوازن القوى، فما معنى أن تتكرر ولأكثر من مرة هذه الأخطاء ذات الطابع الاستراتيجي من بعض القيادات الكردية، ليدفع الشعب الكردي ثمن ذلك، وما معنى تنسيق البعض اليوم مع الأتراك، لابل حديث هذا البعض عن إمكانية لعب تركيا دوراً في التوافق الكردي – الكردي؟

إن شعوب الشرق عموماً ومنها الشعب الكردي أمام مرحلة تاريخية جديدة، والخيار الوحيد أمام هذه الشعوب هو وحدة نضالها على أساس الحفاظ على السيادة الوطنية، والاعتراف المتبادل بالحقوق، واحترام الخصوصية وصولاً الى وحدة شعوب الشرق العظيم ضد الفوضى الخلاقة، ومحاولات دفع الأمور نحو الاحتراب القومي والديني والطائفي.

# بيان من حزب الإرادة الشعبية

حزب الإرادة الشعبية

على أشلاء جثث دفعة أخرى من أطفال ونساء وشباب سوريين يتباكى متبادلو «الاتهامات الجنائية»، بفبركة الصور وتحريف الوقائع، فيما يتعلق بما عرف بمجزرة الغوطة التي هزت أخبارها داخل البلاد وخارجه يوم الأربعاء 2013/8/21.

يؤكد حزب الإرادة الشعبية أن «المسؤولية السياسية» عن هذه المجزرة في سياق استمرار نزيف الدم السوري هي قاسم مشترك بين كل القوى المتضررة من الحل السياسي، والتي تشمل طيفاً واسعاً من «أمراء الحرب» دولياً وإقليمياً وداخلياً.

وإن حزب الإرادة الشعبية الذي يدين هذه المذبحة الجديدة، أياً كان منفذها، يرى أن المخطط لها والمستفيد منها هو كل المفلسين أخلاقياً وسياسياً وميدانياً والذين يهمهم من خلالها ومثيلاتها في أرجاء البلاد تحقيق سلسلة من أهداف متدرجة، تبدأ من محاولة إفشال الحل السياسي وإطلاق العملية السياسية في البلاد لحقن الدماء، ولا تنتهي بوضع كل الأسلحة ومقدرات الدولة السورية عسكرياً تحت الوصاية الدولية لاحقاً، مروراً بتحسين «الوضع التفاوضي» في المؤتمر الدولي المرتقب لبدء حل الأزمة السورية بالأطر السياسية.

إن حزب الإرادة الشعبية يدعو إلى تحقيق دولي شفاف وموضوعي ونزيه لتحديد الضحايا وكيف ومن قتلهم، دون أن يعني ذلك القبول بتحويل البلاد إلى عراق آخر مع قضية المفتشين الدوليين في حينه.

ويرى الحزب أنه من الثابت بعد سنتين ونصف من الصراع وتسليحه أن أوهام «الحسم والإسقاط» هي أضغاث أحلام تسهم فقط في استنزاف البلاد على نحو شامل، ومن الثابت أن مصلحة السوريين أينما كانت مواقعهم السياسية تتمثل في طرد المتشددين والتكفيريين الوافدين من الخارج، وأنه من الثابت أن مئات الضحايا سقطوا مجدداً في الغوطة وأمثالهم يسقطون يومياً من شمال البلد حتى جنوبها، سواء في ريف اللاذقية أم في حلب وحمص وريفها وفي الجزيرة السورية، وأنه من الثابت أن الحل السياسي هو وحده الكفيل بحقن دماء السوريين ووقف العنف وبدء تحقيق التغيير الجذري والعميق والشامل للسوريين فوق أرضهم السيدة المستقلة.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2013/8/22

# بيان من ائتلاف قوى التغيير السلمي

ائتلاف قوى التغيير السلمي

يدين ائتلاف قوى التغيير السلمي في سورية المجزرة المروعة في ريف دمشق يوم الأربعاء 2013/8/21، والتي ذهب ضحيتها مئات السوريين، أطفالاً ونساءً، وشيباً وشباباً، وهو يرى أن تراشق الاتهامات بين صفوف الموالاة والمعارضة والإتيان بـ«القرائن» بخصوص المسؤولية عنها لا يلغي حقيقة سقوط عدد آخر من السوريين على مذبح أوهام الحسم والإسقاط.

إن المسؤولية السياسية والأخلاقية عن هذه المجزرة وغيرها في الأطراف الأربعة للبلاد وبشكل خاص المجزرة الأخيرة التي جرت في عدد من قرى اللاذقية والتي ذهب ضحيتها مئات الأطفال والنساء ذبحاً، وجرت محاولة اللعب على الفتنة الطائفية وإشعالها في تلك المدينة وهذا أمر خطير جداً، يقع على عاتق كل المتشددين الذين يريدون من هذه المذبحة وسواها خلق نقطة انعطاف ارتدادية لتعميم رفضهم لإطلاق الحل السياسي في سورية بوصفه المخرج الموضوعي من أزمتها الشاملة والكفيل بوقف نزيف دماء السوريين في كل مكان، وإن المسؤولية السياسية والأخلاقية تقتضي من كل القوى الوطنية السورية دعم السير بهذا الاتجاه.

إن تحديد المسؤولية الجنائية في مجمل الجرائم الحاصلة في البلاد، وخاصة استخدام السلاح الكيماوي الذي يعتبر تحولاً خطيراً في الصراع يتطلب تحقيقاً مستقلاً وموضوعياً مع الحفاظ على السيادة الوطنية، ومن واجب النظام تسهيل وتسريع إجراء هذا التحقيق، وهذا يتطلب أكثر من أي وقت مضى إطلاق العملية السياسية اللازمة لبدء حل الأزمة وتوفير المخرج الآمن منها.

■ ائتلاف قوى التغيير السلمي
2013/8/22

# عرفات: نحتاج إلى حكومة حرب بكل صلاحياتها حالياً..

قال أمين حزب الإرادة الشعبية للتغيير والتحرير علاء عرفات لـ«بلدنا»: إن الحكومة ككل تحتاج إلى تغيير وليس الفريق الاقتصادي فحسب، فنحن، يضيف عرفات، بحاجة إلى حكومة حرب بكل صلاحياتها بحكم الظروف الحالية التي تتطلب مثل هذه الحكومة، فما يجري اليوم هو استمرار عمل الحكومة الحالية بحالة العطالة لشيوخ الحكومات السابقة؛ نظراً لوجود بنية قانونية وإدارية تم استهلاكها عبر السنوات الماضية ولم يتم تغييرها إلى الآن. فالحكومة الحالية أسسها رئيس الوزراء السابق رياض حجاب، وجرى عليها بعض التعديلات، لذلك كنا نحن كحزب الإرادة الشعبية والجبهة الشعبية للتغيير والتحرير على خلاف مع رئيس الوزراء الدكتور وائل الحلقي حول تشكيلة الفريق الاقتصادي الحالي الذي لا نستطيع إطلاق مسمى الفريق الاقتصادي عليه؛ ففي وقت يجب أن يكون فيه الفريق الاقتصادي يمثل مدرسة اقتصادية واحدة، يتألف الفريق الحالي من مشارب ومدارس اقتصادية عديدة، فمنهم الشيوعي ومنهم البعثي وغير ذلك.

ومن هنا علينا تحديد الأهداف والمهمة التي يجب إنجازها في هذه المرحلة، وعلى هذا الأساس يتم تشكيل الحكومة القادمة. وعن الهجوم الذي يتعرض له الدكتور قدري جميل عبر المواقع الإعلامية الالكترونية كنائب اقتصادي ووزير للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، قال عرفات: إن هذا الهجوم ممنهج تقوم به بعض المواقع الالكترونية ومن خلفهم الفاسدون الذين يمولون هذه الوسائل.

وعن بقاء الدكتور قدري جميل والدكتور علي حيدر كفريق واحد في أي حكومة قادمة، قال عرفات: نحن شاركنا في الحكومة كفريق واحد ووفق نقاط برمجية مقبولة لنا، ومصلحة الوطن كانت تقضي أن نمشي بالخط كفريق، ونحن نعمل استناداً لمصلحة البلاد والوطن وبعيداً عن المصالح الضيقة للأحزاب أو الأشخاص.

■ نقلاً عن جريدة «بلدنا»- نسرين علاء الدين، الاثنين 12 آب 2013

## الرفيق أحمد خلف إسماعيل شهيداً

فقدت منظمة الرقة لحزب الإرادة الشعبية الرفيق أحمد خلف إسماعيل، تولد 1986.

والرفيق أحمد يحمل شهادة معهد متوسط صناعي.

استشهد في أثناء قيامه بواجبه الوطني في خدمة العلم في منطقة الصنمين في محافظة درعا بتاريخ 2013/8/2.

إن أسرة تحرير «قاسيون» والرفاق في حزب الإرادة الشعبية إذ يحيون بطولة الرفيق الشهيد أحمد يتقدمون بأحر التعازي لأسرته، معلنين الاستمرار في أداء واجبهم تجاه الشعب والوطن، والمحافظة على وحدة سورية، والعمل على تحقيق التغيير الجذري والشامل ومواجهة قوى الفساد والعنف.

## استشهاد الرفيق ممدوح شحود

في يوم الخميس 2013/8/9 استشهد الرفيق ممدوح شحود عن عمر يناهز 52 عاماً، نتيجة قصف على حي الزاهرة في مدينة حمص. والرفيق الشهيد عضو في الحزب الشيوعي منذ 25 سنة والتحق بصفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، «حزب الإرادة الشعبية».

إن أسرة تحرير «قاسيون» والرفاق في حزب الإرادة الشعبية إذ ينعون الرفيق الشهيد يتقدمون لأسرته بأحر التعازي، وهذا يدعو للتأكيد على أن الحل السياسي والحوار هو سبيل الخلاص وإنهاء معاناة الشعب السوري.

## جبهات عدة مفتوحة على ضبط الأسعار لم تؤت ثمارها المطلوبة بعد..

# وتعديل وزاري لم يطل الطاقم الاقتصادي كاملاً

**بعد أن حاولت الحكومة لجم ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في السوق السوداء، في سعيها لخفض الأسعار بشكل عام، تبيّن أن تخفيض سعر الصرف ليس إلّا إجراءً من جملة إجراءات عديدة يجب اتخاذها لتخفيض الأسعار، فلا يزال انخفاض سعر الدولار وهمياً بالنسبة للمواطنين لأن ما لمسوه على الأرض هو أن الليرة السورية ما تزال فاقدة لجزء كبير من قيمتها الشرائية محلياً.**

■ حازم عوض- قاسيون

انخفض سعر الصرف بشكل لافت من 325 قبل حوالي الشهرين إلى مايقارب الـ195 ليرة اليوم، وقدم ذلك إعلامياً بوصفه نتيجةً لعدة جلسات تدخل قام بها مصرف سورية المركزي لبيع شركات الصرافة القطع الأجنبي بأسعار معينة على أن تبيعها الأخيرة للمواطنين وبشروط معينة وفق سعر محدد كان آخره 175 ليرة سورية.

في حين أن ما ساهم بخفض سعر القطع فعلياً، إلى جانب إغلاق الجهات المختصة عدة مكاتب صرافة كبرى وبث اعترافات موظفيها على شاشات التلفاز حول كيفية تلاعبهم بأسعار الصرف، من بين هذه الشركات «الشعار» و«حول الخليج»، وإلى جانب نشر أسماء حوالي 757 مخالفاً ممن قاموا بشراء القطع الأجنبي منذ بداية العام الحالي وإعطائهم مهلة أقصاها 30 يوماً، لإعادة القطع الأجنبي مقابل حصولهم على الليرات السورية، تحت طائلة ملاحقتهم بجرمي تهريب القطع وغسل الأموال وغرامة مالية قدرها 100% من قيمة المخالفة، هو جملة من الإجراءات التي تميل نحو تفعيل دور تدخلي قوي للدولة في الاقتصاد غاب في العقدين الماضيين، إجراءات لا تزال في بداياتها فقط..

### الحكومة لم تضع يدها على سبب الوجع

ورغم الكميات الضخمة من القطع الأجنبي التي ضخها «المركزي» لمؤسسات الصرافة، بشكل متواز مع الضرب بيد من حديد على المتلاعبين بالقطع الأجنبي، إلا أن المفاجأة الكبرى التي كانت تواجه المواطن السوري هي أن الأسعار بقيت على حالها، في حين كانت أسعار مواد أخرى ترتفع بشكل غريب، وتبيّن مؤخراً لأصحاب الذهنية الليبرالية في الحكومة أن سعر الصرف ليس كل شيء بالنسبة لضبط الأسعار في الأسواق، وأصيب المواطنون بصدمة جعلتهم على يقين بأن الليرة السورية فقدت فعلاً قيمتها الشرائية أو أن الحكومة لم تستطع وضع يدها على سبب الوجع تماماً.

محاولات الحكومة لكشف حقيقة المشكلة، مازالت مستمرة، والتصريحات تتوالى يومياً من الجبهات التي فتحتها في حربها ضد من يتحكم بارتفاع الأسعار في السوق دون أن يُلمس شيء حتى اليوم، ولجأت الحكومة مؤخراً وتحت ضغط الأمر الواقع إلى فتح ملفات «الدولة القديمة» لعلها تكون المغيث المنتظر، فمؤخراً رُفع مقترح إلى رئاسة مجلس الوزراء بخصوص إلغاء تحرير الأسعار المتبع حالياً، بالإضافة إلى التوجه نحو التسعير الإداري لبعض المواد بغض النظر عن الكلفة الحقيقية لها، إلا أنه وبحسب الدراسة الخاصة بهذا الصدد، فإن التسعير الإداري لن يطال سوى 7 مواد فقط حتى الآن، وهي الشاي والسكر والرز والمنظفات والبن والزيت والسمنة، مع أن عودة فكرة التسعير الإداري بحد ذاتها هي خطوة ضخمة في القطع مع الليبرالية الاقتصادية.

### التسعير الإداري بانتظار تفعيل خط «الائتمان»

التسعير الإداري قد يحل شيئاً من المشكلة، وبحسب الدراسة التي لم تطبق بعد، فإنه سيتم طرح السلع التي ستخضع للتسعير الإداري بأسعار ثابتة بغض النظر عن ارتفاع وانخفاض التكلفة، وذلك عن طريق منافذ بيع مؤسسات التدخل الإيجابية «مؤسسة الخزن والتسويق والمؤسسة الاستهلاكية» إضافة إلى ربط التعاونيات الاستهلاكية وتسخيرها لبيع هذه المواد، كما يتم حالياً دراسة الآلية التي ستباع بها هذه المواد منعاً للإتجار بها، كالبطاقة التموينية مثلاً إلا أن ذلك لم يقر بعد، بحسب ما أكدته مصادر مطلعة لـ «قاسيون».

المواد التي ستدخل في التسعير الإداري سيتم تأمينها عبر المؤسسات العامة في الدولة عن طريق خط الائتمان الذي فعّل مؤخراً مع إيران، ووعدت الحكومة بأنها ستوسع الـ7 مواد هذه لتشمل مواد إضافية قد تكون أساسية وهامة لمعيشة المواطنين، إلا أن مصادر مطلعة أكدت لصحيفة «قاسيون» بأن «تطبيق التسعير الإداري لن يتم حتى تصل المواد من الجانب الإيراني، وتوسيعها مرتبط بنوعية المواد التي ستزودنا بها».

### تأمين المستوردات جبهة أخرى

قضية التسعير الإداري قد تكون حلاً للوجع الذي تبحث عن سببه الحكومة حالياً، وقد لاتكون، وبالإضافة إلى هذه الجبهة فتحت الجهات الحكومية جبهة أخرى باتجاه تأمين المستوردات، حيث طفت على السطح مؤخراً مقترحات تقدم بها رئيس مجلس «محافظة دمشق» عادل العلبي، حول إيجاد آلية معينة تجعل التاجر يقبل ببيع 52% من مستورداته من المواد الغذائية، في «مؤسستي الاستهلاكية والخزن والتسويق»، وإعطائه هامشاً من الربح لتقليص عدد الوسطاء، ويبقى السعر مقبولا بالنسبة للمواطن.

وأيضاً، ولتسهيل عملية انسياب المواد الاستهلاكية والغذائية إلى سورية ومحاولة لإزالة العراقيل وإغراق السوق بالبضائع، وافقت رئاسة «مجلس الوزراء» على استثناء السلع والمواد التموينية الموردة من الجانب الإيراني، عبر خط التسهيل الائتماني، وهي السكر والرز والزيت النباتي والسمن النباتي والحيواني والشاي والخميرة والتون والسردين والفروج والعدس والفاصولياء والمربيات والطحين، من كل الوثائق المنصوص عليها في قانون حماية الثروة الحيوانية رقم 92 لعام6002، والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم 103/ت لعام6002، والقرار رقم 961/ت لعام 7002، ومن الأوراق الثبوتية المنصوص عليها في قانون الحجر النباتي رقم 62 لعام 7002، الداخلة ضمن نطاق عمل «وزارة الزراعة».

> **محاولات الحكومة لكشف حقيقة المشكلة ما زالت مستمرة والتصريحات تتوالى يومياً من جميع الجبهات التي فتحتها في حربها ضد من يتحكم بارتفاع الأسعار في السوق دون أن يُلمس شيء حتى اليوم**

### إجازة الاستيراد من سنة إلى 6 أشهر

واشترط القرار على مخابر «وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك»، إجراء الفحوصات المخبرية اللازمة للتحقق من صلاحية هذه المواد والسلع للاستهلاك البشري.

القرار السابق يحتاج إلى تفعيل أكثر، فالعراقيل والروتين ليس مفيداً في مجال الاستيراد هذه الفترة، ومن الضروري فتح كل عمليات الاستيراد، وتقديم المزيد من التسهيلات الإجرائية على أرض الواقع، وعدم عرقلة تخليص البضائع، لأي سبب كان، بهدف المحافظة على مخزون غذائي يكفي المواطنين.

ومؤخراً، وسّعت وزراة الاقتصاد والتجارة الخارجية قائمة موافقات الاستيراد ضمن كميات محددة ومقبولة دون أن يكون مبالغاً فيها لتضم مواد مثل النيونات واللمبات وأدوات فصل وقطع التيار الكهربائي، ومواد أولية لصناعة المنظفات والصابون ومواد أولية لصناعة المحارم الورقية والبراغي والعزق والخراطيم، وقطع تبديل الأجهزة الكهربائية ومواد كهربائية ومحولات ومولدات كهربائية ومنكهات ومحسنات غذائية، وقواطع كهربائية ومفاتيح كهربائية ودهانات ومزيلات الدهان ولوازمها، وكمبيوترات وطابعات ونيونات ولمبات ومواد أولية لصناعة مساحيق الغسيل والصابون والشامبو، والمواد الأولية اللازمة لصناعة المحارم الورقية والورق الخاص بالكتابة والتصوير والزجاج والأواني الزجاجية، والأدوات الخاصة بالجراحة والقرطاسية، وقطع تبديل الأجهزة الكهربائية والسيارات والآلات والآليات.

وقلصت الوزارة أيضاً، مدة إجازة الاستيراد من سنة إلى 6 أشهر، فكلما انتهت مدة إجازة الاستيراد التي عمرها 6 أشهر تعود الوزارة لتمنحه غيرها، وذلك بغرض التزام التاجر والمستورد بتوريد المادة التي أخذ عليها الموافقة دون أن تبقى الموافقة معه سنة دون أن يستورد المادة.

### الاستفادة من موظفي الجهات العامة في الرقابة

ولتكون الأمور أكثر قرباً من المستهلك، حاولت الحكومة تفعيل جهازها الرقابي في الأسواق بعد أن طاله الانتقاد اللاذع منذ بداية الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، حيث وجه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي برفد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموظفين من الجهات العامة الأخرى، بهدف اخضاعهم لدورات مراقب تموين ليصار إلى رفدهم لمراقبة الأسواق وضبط الأسعار بشكل واسع.

وأكدت مصادر في وزراة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن «الوزارة استلمت كل قوائم المرشحين من الجهات العامة الأخرى لفرزهم للعمل كمراقبي تموين، والبدء بالإجراءات القانونية اللازمة لاستكمال فرزهم بعد اخضاعهم لدورات في الرقابة».

وجاء هذا الإجراء نتيجة شح عدد المراقبين التموينيين في سورية والذين يصل عددهم إلى 700 مراقب فقط 75 منهم في محافظة دمشق..

### تعديل حكومي طال 6 حقائب وزارية

كل الجبهات التي فتحتها الحكومة حتى اليوم لم تؤت ثماراً، والأسعار مازالت في ارتفاع دون انخفاض أو لجم، إلى أن صدر مؤخراً تغيير وزاري لم يطل الطاقم الاقتصادي كاملاً، علماً أن هناك عدة تيارات متضاربة تعمل ضمن الطاقم الاقتصادي تحول دون اتخاذ قرارات وسياسات اقتصادية تصب في وجهة واحدة، عدا عن وجود أطراف ساهمت بتعقيد الأوضاع الاقتصادية أكثر فأكثر نتيجة تأخرها في اتخاذ الحلول اللازمة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

# العنف القانوني

**يتعرض المواطن السوري إلى أشكال متعددة من العنف، ومنها العنف القانوني، وفي هذه الدراسة سنقف عند بعض تجليات هذا الشكل من العنف، والذي يأخذ مظاهر عديدة..**

■ معاذ الحجي

أولاً. العنف القانوني الممارَس على الطفل: تتألف اتفاقية حقوق الطفل التي وقّعت عليها سورية بالمرسوم رقم 8 لعام 1993 والصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من مقدمة و 54 مادة تعتبر المظلة القانونية العالمية التي تحمي الطفل. ومن الجدير بالذكر أن سورية تحفظّت في بادئ الأمر على 3 مواد منها، ومن ثم انحصر التحفظ على مادة واحدة وهي المادة 14 المتعلقة بحرية التدين عند الطفل.

إن نصوص هذه الاتفاقية وعلى الرغم من توقيع سورية عليها تعد غير ملزمة، الأمر الذي ساعد على تنصّل الدول من تضمين هذه الاتفاقية في قوانينها الداخلية. هذا وقد عرّفت الاتفاقية الطفل: بأنه كل إنسان لم يتجاوز 18 من عمره. غير أننا نرى من خلال النظر إلى الواقع القانوني في بلدنا بأن هناك حالة من عدم التوازن القانوني التي يعاني الطفل في ظلها تهميشاً مدعوماً بالنصوص القانونية، وسنفصّل ذلك بالقوانين التالية:

**1» قانون الجنسية:**

جاء في نص المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم 276 للعام 1969 بأن الطفل يُحرم من جنسية والدته إذا كانت متزوجة من شخص غير سوري، حتى ولو عاش هذا الشخص في سورية طيلة حياته، ويبقى هذا الطفل محروماً من جنسية البلد الذي عاش فيها كل حياته وتتم معاملته معاملة الأجنبي فيها. كما جاء أيضاً بأن الطفل يبقى مجهول النسب في حال أراد والده السوري المتزوج من أجنبية عدم الإقرار بنسبه له، الأمر الذي يشكل مخالفة للمادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل حيث تقول المادة «يسجل الطفل بعد ولادته فوراً، ويكون له الحق منذ ولادته في اسم، والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان الحق في معرفة والديه وتلَقّي رعايتهما».

**2» قانون الأحوال الشخصية:**

جاء في المادة 15 منه بأن اكتمال أهلية الزواج يتم لدى الشاب عند بلوغه 18 من عمره، ولدى الفتاة عند بلوغها 17 من عمرها. أي أن هذه المادة ميّزت بين الطفل الذكر والطفلة الأنثى من حيث سن الزواج، وهذا ما يخالف كل من اتفاقية حقوق الطفل والدستور السوري اللذين حددا سن الأهلية القانونية بثمانية عشر عاماً لكلا الجنسين، حيث لايجوز بحسب الاتفاقية إبرام عقد الزواج قبل هذه السن. كما أتاحت المادة 18 من القانون ذاته الزواج للطفل المراهق عند إكماله الخامسة عشرة من عمره، وللفتاة عند إكمالها الثالثة عشرة من عمرها.

نلاحظ مما سبق العنف القانوني التمييزي الذي تمارسه قوانين الأحوال الشخصية على الطفل في سورية منتهكةً بذلك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية بحجج دينية تارةً واجتماعية متخلفة تارةً أخرى. بالانتقال إلى موضوع حضانة الطفل، يقع الطفل بسبب المادة 146 من قانون الأحوال الشخصية ضحيةً للمنازعات بين والديه. إضافةً إلى أنه وعند انفصال الوالدين، لا تؤخذ مصلحة الطفل بعين الاعتبار، حيث يقوم أحد الوالدين وبقوة القانون بأخذ الطفل حتى ولو كان هذا الإجراء يتعارض مع المصلحة الحقيقية له. ناهيك عن أن هذه المادة تتعارض مع المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على أن «مصلحة الطفل هي العليا».

**3» قوانين العمل:**

بالنسبة لقانون العمل رقم 50 لعام 2004، فقد صدرت قرارات عن وزارة الشؤون الاجتماعية تمنع تشغيل الأطفال قبل تمام سن الخامسة عشرة. إلا في حالة إجراء فحص طبي عند بداية العمل للتأكد من قدرة هؤلاء الأطفال على العمل، وتتم – وفق القرار – إعادة هذا الفحص سنوياً إلى أن يصل الطفل إلى سن الرشد، هذا ولم يحدد القرار المذكور هوية الجهة المخولة بالفحص!!

لقد جاء قانون العمل رقم 17 لعام 2010 بصيغة أفضل من القوانين السابقة، غير أن كلاً منّ الدراسات والواقع تظهر بأن هذا القانون لا يتم تطبيقه على الأرض، حيث تبيّن بأن الأطفال يعملون لأكثر من ثماني ساعات يومياً، كما أن عملهم هذا يتم دون إبرام عقد لتنظيمه من جهة، ودون تأمين اجتماعي من جهة أخرى. ناهيك عن غياب السلطة الرقابية الفعّالة التي من شأنها أن تقوم بحماية الأطفال ومنع استغلال جهدهم.

**4» القانون الجزائي:**

يعاقب القانون من حيث المبدأ على بعض الأفعال التي توصف بأنها «أفعال يعاقب عليها القانون» ولكن المشرّع السوري واستناداً إلى حجج اجتماعية أجاز بعض هذه الأفعال وبررها كما جاء في فحوى المادة 85 من قانون العقوبات والتي سمحت لكل من الآباء والأساتذة الحق في ممارسة التأديب والتأنيب بحق الطفل. وتبدأ هذه الممارسة بلومه وتنتهي بضربه، والحجة في ذلك هي مصلحة الأسرة ومن ثم مصلحة المجتمع، الأمر الذي يتنافى مع المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل.

من ناحية ثانية، ووفقاً لقانون الأحداث، يوضع الأطفال الذين ارتكبوا جنحةً ما في سجن مخصص للأحداث بغرض إعادة تأهيلهم، لكن وفي الواقع فإن هذه السجون هي عبارة عن أمكنة تنتشر فيها الأوبئة الاجتماعية، بحيث يخرج الطفل منها محمّلاً بجميع السلبيات نتيجة غياب الرقابة اللازمة على مراكز الأحداث هذه التي تم تخصيصها وفق نصوص قانونية لرعاية الأطفال الجانحين وتأهيلهم ليعودوا إلى المجتمع كأطفال أسوياء.

**5» القانون الدولي الإنساني:**

حددت اتفاقية حقوق الطفل سن الخامسة عشرة كحد أدنى للمشاركة في النزاعات المسلحة، ومن ثم أضيف إلى هذه الاتفاقية بروتوكول اختياري – غير ملزم – ينص على رفع سن التجنيد الإجباري إلى الثامنة عشرة، ويدعو الدول إلى رفع الحد الأدنى للتطوع في القوات المسلحة إلى ما يزيد على 18 سنة، وإلى الزام الجماعات المسلحة بعدم استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في هذه النزاعات تحت أية حال من الأحوال. لكن وبنظرة سريعة إلى دول العالم، سنجد بأن أغلبها لم يلتزم بعد بهذا البند من الاتفاقية. بعد هذه النظرة الموجزة التي استعرضنا من خلالها أوجه العنف القانوني الذي يتعرض له الطفل في سورية، نطالب بأن يسارع المعنيون بالأمر إلى تعديل القوانين التي تخص الطفل وتفعيل الحماية المناسبة له بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

# دير الزور.. الأهالي يطالبون بحل!

**شهدت محافظة دير الزور خلال الفترة الأخيرة وخاصة المدينة تصعيداً عسكرياً وخصوصاً في حي الحويقة، رغم محاولات التهدئة التي تقوم بها بعض الفعاليات الاجتماعية والشعبية والسياسية. مما زاد من منسوب الدم السوري الذي يسيل في قتال بين أبناء الوطن الواحد، كما ازدادت نسب الخراب والتدمير لكل البنى الخدمية ومنازل المواطنين.**

■ مراسل قاسيون

وشهدت بعض الأحياء الآمنة في المدينة مداهمات واعتقالات واستفزازات من بعض الأجهزة طالت حتى الطلاب في المدينة الجامعية، حيث تعرضوا للضرب والإهانة لمجرد انتمائهم إلى منطقة معينة، أو بسبب أسمائهم وكنياتهم.

وأيضاً شهدت بعض مناطق الريف الأوضاع ذاتها، بالإضافة إلى وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة نفسها، كما حدث في مدينتي العشارة والقوريّة، وفي سياق متصل قام مسلحون بإغلاق المداخل إلى المدينة ومنع الدخول والمغادرة منها بحجة حماية المواطنين من الأعمال القتالية!؟

وهذا ما ساهم في تفاقم معاناة المواطنين في الريف والمدينة وخاصة في تأمين مستلزمات المعيشة على الرغم من قلّتها وارتفاع أسعارها.

لقد أثار التصعيد الأخير مزيداً من الغضب والاستياء مما دفع الأهالي والفعاليات الاجتماعية والسياسية والشعبية للتنادي واللقاء بغية إيجاد حلول وتخفيف معاناة المواطنين وإعادة تفعيل الدوائر والمؤسسات والدعوة لإخراج العمل المسلح خارج المناطق المأهولة.

وقد عقد لقاء مصغر في مدينة موحسن لبعض الوجهاء والمؤثرين بحث فيه وضع المدينة والمطالبة بتفعيل بعض الدوائر الرسمية كالوحدة الإرشادية والمياه والبيطرة والأعلاف ومركز الهاتف ومركز الناحية مما يهيئ الفرصة لعودة غالبية سكانها المهجرين، على أن يُعقد اجتماع آخر موسّع يضمّ بعض المسلحين بهدف إنهاء العنف وإلزام العاملين بالعمل، كما تم مناقشة الموضوع مع ما يسمى «الهيئة الشرعية» وجرى تحميلهم المسؤولية كونهم جزءاً من المشكلة والمعاناة الحاصلتين وحدث تجاوب نسبي، كما لقي ذلك معارضة من بعض المتشددين والمتطرفين الدينيين والخارجين عن القانون.

وفي البوكمال يطالب الأهالي وبعض المسلحين بالتهدئة والإفراج عن المعتقلين مقابل تفعيل دوائر الدولة. وجرى إعادة تشكيل للجنة السلم الأهلي وضمت فعاليات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس رغبة الأهالي ومطالبهم في الخلاص من الوضع المتأزم، ورفض الاستقطاب الحاصل، لكن ونتيجة رفض وتهديدات العديد من المسلحين المتشددين تراجع بعض المسلحين عن مواقفهم.

تؤكد الوقائع في دير الزور وغيرها من مناطق البلاد، إن الجماهير التي خرجت إلى الشارع في حراك سلمي مطالبة بحقوقها المشروعة، أدركت بتجربتها الملموسة عقم تجربة رفع السلاح وخوض العمل المسلح، كما رفضت تعميم العنف من النظام ، وها هي تبدع أشكالاً جديدة من الحراك السياسي الشعبي السلمي لتكمل مشروعها الحقيقي في الحفاظ على بنية الدولة والمجتمع وإنجاز مطالبها في التغيير الجذري الشامل.

## النيران تلتهم جبل السيدة بمشتى الحلو...

# «الإطفاء» خارج التغطية!

**كان جبل السيدة بمنطقة مشتى الحلو في محافظة طرطوس على موعد مع حريق ضخم صباح يوم الخميس 15 أب 2013، حيث التهمت النيران- التي بدأت عند الساعة الثانية عشرة ظهراً، واستمر حتى الساعة التاسعة مساءً- نحو 200 دونم من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون، واللوز، والتين، والعنب، بالإضافة إلى الأشجار الحراجية من القرطم والقطلب والسنديان والبلوط، والتي تتراوح أعمارها بين 50 — 100 عام، كما كان للأعشاب الطبية النادرة حصتها من الأضرار أيضاً، حيث أتلفتها النيران بشكل شبه كامل، وهي ما كان يقصدها أطباء الأعشاب من لبنان وغيره من البلدان ليأخذوها لعلاج الأمراض.**

■ مراسل قاسيون

أول ما يتبادر إلى الأذهان هو السؤال عن الفاعلين، إلا أن تحديد هويتهم ليس من اختصاصنا، وما ترجحه روايات الأهالي، هو أن الحريق قد تم بفعل فاعل، حيث بدأ الحريق من مناطق سكنية ملاصقة للجبل.

### الفاصل الزمني بين الحرائق لا يتجاوز الأسبوعين!

كما أن هذا الحريق لم يكن الأول في هذه المنطقة، فقبل ذلك بأيام، اشتعلت النيران في جبل النبي «متى»، وأكلت النيران مساحات تزيد بخمسة أضعاف عن حريق جبل السيدة حسب بعض التقديرات «1000 دونم»، وكانت أشجار الصنوبر ضحيتها التي يزيد عمرها عن 60 عاماً، كما كانت غمقة صافيتا هي الأخرى على موعد مع حريق بعد أسبوع تقريباً، فالفاصل الزمني بين الحرائق الثلاث لا يتجاوز الأسبوعين على الرغم من أن عامل الطقس في هذا الصيف لا يعد من المسببات، لتدني درجات الحرارة قياساً بالسنوات الماضية، وهذا ما يعزز فرضية اشتعال تلك الحرائق بفعل فاعل، وبشكل مقصود.

كان تقاعس بعض فرق الإطفاء أمراً واضحاً للعيان، الأمر الذي تسبب في امتداد الحريق على كامل الجبل تقريباً باستثناء قمته الغربية، وأدى إلى زيادة حجم الخسائر بالأراضي الزراعية، فلم تصل أولى سيارات الإطفاء إلا بعد أكثر من ثلاث ساعات من بدء الحريق، أي عند الساعة الثالثة والنصف ظهراً، على الرغم من أن مركز إطفاء عين عفان لا يبعد أكثر من ربع ساعة عن مكان النيران!!

### عذر أقبح من ذنب

«الأنكى» من ذلك، تمثل في رفض أولى سيارات الإطفاء التابعة لمركز عين عفان البدء بإطفاء الحريق لوعورة الطريق، وصعوبة إطفاء النيران على حد قولهم، على الرغم من كون المركز حديث الإنشاء، ويمتلك عدداً من الإطفائيات الحديثة، علماً أن سيارات الإطفاء التابعة لمراكز «صافيتا» و«الدريكيش» و«الناصرة» وصلت إلى مكان الحريق في وقت لاحق، وبدأت بإطفائه!!.

ولهم نقول: إذا كان من الصعب وصولكم إلى مكان الحريق، فما هو مبرر قدومكم من الأساس؟!

ويؤكد أهالي المنطقة، أنه لو تعاملت أولى سيارات الإطفاء مع النيران في حينها لما كان امتد الحريق «ليأكل الأخضر واليابس» في جبل السيدة، أي أن هناك تقاعساً مقصوداً من تلك الجهات بحسب اعتقادنا!!.

على أرضية تأخر الجهات المعنية الوصول إلى مكان الحرائق والبدء بإطفائها، وعلى قاعدة «جود بالموجود»، كثرت النداءات عبر شبكات التواصل الاجتماعي مطالبة الأهالي المساهمة السريعة في إطفاء الحريق، وهذا ما حصل بالفعل، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته بلدية المشتى على هذا الصعيد أيضاً، عبر إرسال صهاريج المياه للمساهمة في إطفاء الحريق، كإحدى الوسائل التقليدية على هذا الصعيد.

### التقصير في زمن قياسي!

التقصير الفاضح من جانب فرق الإطفاء «مركز عين عفان» المكلفة إخماد الحرائق في منطقة جبل السيدة، لم يمنع مدير زراعة طرطوس المهندس عبد الرزاق بلال من التصريح لبعض المواقع الالكترونية من «أن فرق الإطفاء تعاملت مع النيران، وأنه تمت السيطرة على النيران خلال وقت قياسي»، فالحريق استمر لـ 9 ساعات متواصلة بحسب شهادات الأهالي، فعن أي زمن قياسي يتحدث؟ وهذا ما يتساءل عنه المراقبون حتى هذه اللحظة؟!

## السلة الغذائية والفساد!

■ خالد الأحمد

السمة العامة للوضع المعاشي في البلاد هي سيادة حالات العوز الشديد في بعض المناطق وأكثر بكثير مما تتوقعه الحكومة وبعد الحديث عن سعي الحكومة بتأمين متطلبات الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، وبعد إقرار مشروع تأمين السلة الغذائية للإخوة المواطنين وفي خضم ذلك برزت الأنانية والمحسوبية لدى السادة رؤساء المراكز في كل من ريف دمشق ومحافظة القنيطرة وسجلت العديد من التجاوزات وسوى التوزيع وصولاً إلى الحرمان ومن المعلوم أن ذلك يدخل في صلب الفساد الإداري وتجاهل كافة القوانين وخاصة إن ما حصل يأتي في التوصيف القانوني بالتعدي على المال العام والذي يعتبر جريمة في الظروف العادية في أيام الرخاء وما بالكم في مثل هذه الأيام في ظل غياب الأجهزة الرقابية ولا أدري إن كانت في حالة سبات عميق وعليه ماذا يبقى للسيد «المواطن الضعيف» أصلا سوى الشكوى، ولكن على قولة المثل «اضرب الطينة بالحيط» أن ما أصابت قد تجد آذان وأبصار السادة المسؤولين لهم معين على القصاص من أولئك المعتدين على حقوق المواطنين وصولاً إلى حق الوطن.

وأخيرا سنجد لهم أوراق تغطي عليهم من الناحية القانونية وهي إحدى الأساليب المتعارف عليها في مثل هذه الأوضاع وهذا من الناحية العملية سنجد أن اعداد المستحقين أكثر من الواقع وذلك في بعض المناطق في الريف الدمشقي وخاصة بعد إقصاء قسري والتوقيع عليها من الكثير من الدماء الزكية وتحت عناوين اكثر وطنية من المواطنين أنفسهم!.. ويا «سيدي» المسؤول، آملين الإسراع لايجاد آلية توصل الحقوق إلى مستحقيها.... ودمتم!

## من الذاكرة

■ محمد علي طه

### من سائرين القهقرى

قبل أيام، غيّب الموت أحد أترابي، وهو المذيع القديم والإعلامي المعروف زهير الأيوبي، وقد أعادني خبر وفاته إلى خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، أيام كنا «شلّة» من فتيان الحي ثم من شبابه، مجموعةً تصلح أن تكون نموذجاً حياً لمفهوم الصداقة والتعامل مع الآخرين، حيث كنا من توجهات فكرية وسياسية متعددة، فزهير ومروان شيخو من تلاميذ الشيخ أحمد كفتارو، وعاصم الملا وخالد تاجا من التقدميين «المستقلين»، وصبحي من المتعاطفين مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبرهان سلفي من جماعة «النبهاني»، ومحمد خير من جماعة «فيصل العسلي»، وأنا وعلي أيوبي وأنور زركلي من الحزب الشيوعي، ولم تكن جلسة من جلساتنا تخلو من نقاش فكري وسياسي يحتدّ حيناً ثم يعود إلى الهدوء في أغلب الأحيان، ونبقى أصدقاء يضمنا فريق كرة قدم أنشأناه معاً، نلعب في بستان دياب آغا قرب طاحونة «الشنان» ونقوم برحلات إلى الغوطة ونرتاد المسابح ونصعد إلى قمة قاسيون رغم تباين «المشارب» في مرحلة مرت قبل ستين عاماً، كانت من حيث الواقع أكثر «حضارية» وفهماً وسلوكاً مما نعيشه اليوم ونلمسه من صدامات وانفعالات وممارسات إقصاء وعداء «وافد» دخيل على البيئة السورية الوطنية «يعاكس» مجرى الحياة الطبيعية، مما يدعونا إلى التساؤل: هل الحياة تسير نحو التقدم والرقي والحضارة كما يتمنى ويسعى كل الوطنيين؟ أم ستتجه مرتدةً نحو الخلف والقهر والعبودية كما يريد ويستشرس الظالمون وصنّاعهم من إمبرياليين وصهاينة، لتدمير الوطن وسفك دم أبنائه، وهذا السؤال برسم كل السوريين.

ولست أجافي الحقيقة إن قلت– وهذا ما تعلمته مع الرفاق في صفوف الحزب والتزمناه–:

إن الصراع كان ومازال بين الشعوب وأعدائها، بين المستكبرين والمستَضعَفين، بين الوطنيين واللاوطنيين. وإن البشرية وشعبنا من ضمنها ستواصل مسيرتها الصاعدة رغم أنف الظلم والظالمين، أنف الظلّام والظلاميين، ولن تعود عجلة التاريخ إلى الوراء، وقد أحسن الشاعر الجواهري التعبير في وصف ذلك:

**من سائرين القهقرى لم يعرفوا**
**بين الجهات الستّ غيرَ وراء**
ويتابع بتفاؤل يملأ صدره وصدور كل الثوريين:
**دوّى على المستعمرينَ صواعقاً**
**وعيُ الشعوبِ ويقظةُ الدَهماء**
**وتكشّفوا عرياً على أضوائها**
**مثل اللصوص بليلةٍ قمراء**
**ستدوسُ أقدامُ الشعوبِ كخرقةٍ**
**مهروءةٍ من كان سوطَ بلاء**
ثم تفيضُ قريحته فيجهر بمكنون نفوسنا مخاطباً حاضرة سوريتنا الغالية:
**يا بنتَ «مروانٍ» يُركّزُ رايةً**
**حمراءَ فوقَ رمالكِ السمراء**
**جلَّ العُلا أبْنيتِ من أشلاء**
**أرفعتِ فوقَ جماجمٍ ودماء؟**
**لله أنتِ أكلُ يومكِ حاشدٍ**
**برجولةٍ ومروءةٍ وفتاء؟**

# الأزمة.. والفساد
# ورغيف الخبز في القامشلي

**تشير أزمة الخبز في محافظة الحسكة والممتدة منذ أكثر من عامين إلى أن جميع الحلول التي اتّبعها المسؤولون في المحافظة لم تجدِ نفعاً، فما زال المواطن يراوح بين الانتظار في طوابير طويلة، أو اللجوء إلى السوق السوداء المزدهرة دائماً. ويقدّم المسؤولون عن صناعة الخبز في المحافظة تبريرات كثيرة لأزمة الخبز ورداءة نوعيته دون أن يحلوا المشكلة في المحافظة- التي تعيش استقراراً أمنياً نسبياً- ما يهدد خبزها؛ المادة الأساسية التي طالما اعتبرتها الجهات الرسمية خطاً أحمر.**

■ مهند كامل الحميدي

وتعاني مخابز القامشلي- كبرى مدن المحافظة- مشكلات عدة تمثلت بالنقص الشديد في مادة الطحين، وانقطاع الخميرة أحياناً، وشح المياه، وانقطاع الكهرباء بشكل متواتر، وسوء التوزيع على الأهالي نتيجة الفساد، وتسلط اللجان الشعبية على العمال والموظفين والمواطنين.

### مخبز «البعث» تناله طلقات اللجان!

ويعتبر مخبز «البعث» أكبر مخابز القامشلي ويغذي ثلث المدينة تقريباً مهدداً بالتوقف عن العمل شتاءً مع دخول موسم الأمطار، بسبب طلقات نارية نالت من سقفه المهترئ أصلاً، وعاينت «قاسيون» السقف لتجده قد امتلأ بالثقوب التي تسمح بتسرب مياه الأمطار، والناتجة عن إطلاق عيارات نارية من «بواريد» عناصر في اللجان الشعبية «الجيش الوطني» تمّ إطلاقها لتفريق المواطنين المتجمعين في المخبز طلباً للرغيف، ما دفع معاون أمين المستودع وعضو اللجنة النقابية «فيصل العليوي» لإرسال مناشدة للمسؤولين عن طريق «قاسيون» يطالب فيها «بحل إسعافي لترميم سقف المخبز، تحسباً لكارثة إنسانية تعقب توقف الفرن شتاء إذا بقي سقفه دون إصلاح».

وأشار «العليوي» إلى أن عمال وموظفي الفرن «يعانون ظروف عمل صعبة إذ يصلون الليل بالنهار، في ظل غياب تام للمكافآت والحوافز، إضافة إلى معاناتهم من تسلّط اللجان الشعبية ووقوعهم تحت ضغط الأهالي والأقارب، الذين يُلقون باللوم عليهم في نقص الخبز، ما يتسبب بتعرضهم للإهانات والضرب في بعض الأحيان».

### نقص كبير في الطحين

يعود السبب الرئيسي لضعف الإنتاج كما وصفه «العليوي» إلى انخفاض مخصصات المحافظة عموماً من الطحين بعد توقف توريده من الداخل السوري تماماً، ما دفع إلى الاعتماد على مطاحن المحافظة فقط، وهي ثلاث مطاحن؛ واحدة في مدينة الحسكة، واثنتان في القامشلي، تبلغ طاقة كل مطحنة منها 50 إلى 100 طناً يومياً فقط، في حين تحتاج المحافظة إلى أكثر من 450 طناً يومياً، ما يوقع المخابز في عجز يزيد على 150 طن بشكل يومي.

الأمر الذي أكده الموظف السابق في صوامع المدينة «جورج كورية» باعتباره أن السبب الرئيسي لأزمة الخبز هو شح الطحين بسبب توقف مطاحن حلب ودمشق عن الإنتاج، وإغلاق مطحنة دير الزور، واعتماد المحافظة على المطاحن المحلية التي لا تغطي الحاجة، يضاف إلى ذلك زيادة الطلب على الخبز من الأهالي، بعد استقبال مدن المحافظة لآلاف النازحين من المدن الساخنة في الداخل السوري عموماً «ما زاد الأزمة ورفع الاستهلاك إلى 30 بالمئة».

### فساد ومحسوبيات في التوزيع

لا بد للحياة أن تستمر، وبما أن البلاد تعيش حالة حرب عبثية، كان لابد من التأقلم مع الظروف كافة، على هذا الأساس وُضع المواطن أمام مشكلة نقص الإنتاج، وأُجبر على التعامل معها وتحمُّل تبعاتها، ليدفع بدوره ضريبة الأزمة، وكان الحل الأمثل للتعامل مع نقص الإنتاج بوضع آلية توزيع عادلة للكميات المحدودة، تُرضي المواطن وتخفّف- في الوقت ذاته- العبء عن الدولة، لكن ما حصل أن الفساد تغلغل في عملية التوزيع ليبقى المواطن الخاسر دائماً.

مع بدايات أزمة الطحين أصدر المسؤولون قرارات عدَّة بإرسال دوريات مشتركة إلى الأفران، ينظّمون من خلالها الدور وتوزيع الخبز، لتدخل بعدها المحسوبية والفساد، ويُحرَم المواطن نتيجتها من خبز عياله، مضطراً- رغم معاناته أصلاً من انخفاض مستوى دخله في ظل انخفاض الليرة أمام الدولار- إلى التعامل مع تجار الأزمات لتأمين الرغيف من السوق السوداء بأسعار عالية وصلت أيام عيد الفطر إلى 150 ليرة سورية للربطة الواحدة، في ظل غياب تام للرقابة.

**عمال وموظفي مخبز «البعث» يعانون ظروف عمل صعبة إذ يصلون الليل بالنهار في ظل غياب تام للمكافآت والحوافز إضافة إلى معاناتهم من تسلّط اللجان الشعبية**

### غياب الرقابة وتغلغل الفساد داخل المخبز

وقال «فيصل العليوي» إن محافظ الحسكة شكّل لجنة للإشراف على عملية التوزيع في القامشلي، قامت بتخصيص مخبز «البعث» للجيش والأمن ومعتمدي الريف، أما مخبز «تشرين»- شرق المدينة- فيوزِّع لمعتمدي أحياء القامشلي، وتم تقسيم المدينة إلى قطاعات ليغطي كل قطاع معتمد أو معتمدان اثنان، ويبيع الربطة للمواطن بـ 20 ليرة.

وقامت «قاسيون» بجولة على القطاعات والتقت أعضاء في لجنة «مار أفرام الاجتماعية» في الحي الغربي ليؤكدوا أن كميات الخبز لا تكفي عائلات الحي التي تزيد على 600 عائلة في حين أن المعتمد لا يصله أكثر من 120 ربطة كل ثلاثة أو أربعة أيام.

وأضاف العليوي «إن جزءاً من المسؤولية يقع على عاتق المواطن إذ ما زال يتعامل مع الأوضاع العامة بعقليته السابقة وكأن الأزمة غير موجودة، أو يقوم بتخزين الخبز في بيته بكميات حارماً غيره منه».

ويقول المواطن «ق.ع» إن ما يثير «الاستغراب هو تصريحات مسؤولي المحافظة التي تتخذ من مشكلة شح الطحين والماء والكهرباء وغيرها من متطلبات صناعة الخبز حججاً واهية، في حين لا تشمل تصريحاتهم السوق السوداء، حيث يتوفر الخبز لدى الباعة الجوالين وعدد كبير من المحلات بشكل يومي، ولكن بأسعار عالية، والسبب الرئيسي لمعاناة الأهالي هو غياب الرقابة وتغلغل الفساد داخل المخبز وخارجه والمتورط فيه بعض عمال المخبز وأعضاء في اللجان الشعبية المشرفة على التوزيع».

### انقطاع المياه والكهرباء

أثّر الخلل في البنية التحتية للمدينة الذي سببته المعارك والاشتباكات والقصف في ريف القامشلي على إنتاج الخبز، إذ تعاني المخابز نقصاً في المياه، ويعطّل انقطاع الكهرباء عملية الإنتاج، وقال فيصل العليوي «يقوم العمال والفنيُّون بمحاولة تجاوز العقبات بجهود ذاتية، وفي ظل الانقطاع التام للمياه عن مخبز البعث منذ شهور، وكثيراً ما نقوم بشراء المياه «الصهريج سعة 2000 لتر= 300 ليرة» ويحتاج المخبز إلى 15 ألف ليتر مياه يومياً. كما أدى الانقطاع المتكرر للكهرباء إلى الاستعانة بمولدة «موديل العام1970» ولكنها سرعان ما تعطلت نتيجة الاهتلاك، فتوقف العمل في المخبز مدة ثلاثة أيام، قمنا بعدها بالاستعانة بمكتب حبوب القامشلي واستعارة مولدة كهرباء».

### الأفران الخاصة تساهم في زيادة الأزمة

في ظل غياب الرقابة استغل بعض أصحاب الأفران الخاصة في القامشلي وريفها الأزمة، وساهموا في تفاقمها، رغم الدعم الحكومي للطحين والمحروقات، وقال رئيس لجنة «مار أفرام الاجتماعية» في الحي الغربي في القامشلي، جورج كورية، إن الدولة تقدِّم كيلو الطحين الواحد للفرن الخاص بـ 7 ليرات، في حين أن كلفته تصل إلى ما يقارب 60 ليرة، كما تقدّم الدولة ليتر المازوت الواحد بـ 7 ليرات، في حين تبلغ تسعيرة وزارة النفط 60 ليرة لليتر الواحد.

ورغم الدعم الحكومي لا تستهلك بعض الأفران الخاصة أكثر من كيس طحين واحد، في حين يصل للفرن يومياً سبعة أكياس، لتبيع الباقي من الطحين والمحروقات في السوق السوداء، وتحقيق أرباح فاحشة غير خاضعة للرقابة، بالإضافة إلى استفادتهم من خفض ساعات العمل لتوفير أجور اليد العاملة.

في هذه الظروف الصعبة ضاق الأهالي ذرعاً بالفساد والممارسات الخاطئة التي باتت تهدد لقمة عيشهم، ورغيفهم، ويرون أن الحلول بسيطة؛ تتمثل بالاستعانة بمطاحن المحافظة الخاصة لتأمين الطحين، وتفعيل دور الرقابة ومكافحة الفساد.

# طرطوس: مطالب في كلية الآداب

**نظراً للأوضاع المتردية لطلاب جامعة تشرين كلية الآداب الثانية قدم إلى مكتب مدير فرع جامعة طرطوس كتاب تفصيلي بأوضاع الطلاب والكلية. هذا وكان قد وصل العديد من الشكاوى تتعلق بالامتحانات الفصلية للدورة الثانية والنتائج المنخفضة لنسب النجاح في بعض المقررات. حيث لم تتجاوز النسبة 20% من المتقدمين علماً أن النتائج تأخرت بالصدور إلى حين بدء التقديم للدورة الاستثنائية وحتى الآن هناك مواد لم تصدر نتائجها.**

■ مراسل قاسيون

وكان دكاترة الجامعة قد احتجوا بكثرة الدفاتر الامتحانية وعدم توافر الوقت اللازم لإتمام المهام التعليمية مع العلم أن سلالم التصحيح المرافقة للنتائج غير موجودة إضافة لتجاهل الاعتراضات المقدمة من الطلاب على النتائج. وتعود المشكلة الأساسية إلى النقص في الكادر التدريسي للجامعة حيث أن الدكاترة موزعون بين جامعة تشرين وجامعات أخرى والذي ينقص من حقوق الطلبة في الإعطاء والتصحيح. وكان الكتاب قد اقترح فيه تحويل بعض المقررات إلى نظام الأتمتة كبقية كليات القطر مما يساعد في إنصاف الطلاب وتفادي التأخير الروتيني للعملية التصحيحية.

تفاصيل الكتاب المقدم بتاريخ 17/ 8 /2013 الزميل رئيس المكتب الإداري في طرطوس تحية عربية :

بعد مراجعة الزملاء الطلبة في كلية الآداب الثانية من مختلف الأقسام والسنوات للهيئة الإدارية في الكلية ونشر مطالب على صفحة «جروب كلية الآداب الثانية في طرطوس» نرفع لكم هذه المطالب لكي يتم إجراء ما يلزم، وهي:

النظر في موضوع نسب النجاح في الامتحانات كونها متدنية وما دون الـ 20% في الكثير من المقررات.

النظر في موضوع الاعتراضات وعدم وجود سلم التصحيح بالإضافة إلى عدم دعوة ممثل الاتحاد للحضور ضمن اللجنة، علماً أنه تم رفع كتاب من الهيئة الإدارية بهذا الخصوص مسبقاً.

النظر في موضوع سالم التصحيح حيث أن بعض المواد مثل مقرر «علم اللغة ف1» لطلاب السنة الرابعة لغة إنكليزية تسلم دون سلم تصحيح، وطلب نشر السالم فوراً بعد الامتحان ووضع نسخة تكون دائمة في مكتب الهيئة الإدارية بالإضافة إلى نسخة عن العلامات كي يتسنى للطالب مراجعتها خلال العام الدراسي بكامله أسوة بكلية الهندسة التقنية في طرطوس.

النظر في موضوع تحويل بعض المقررات إلى نظام الأتمتة المتبع في كليات الآداب الأخرى في القطر حيث أنه يوجد مواد غير مقالية ومواد مساعدة ملائمة لهذا النظام، علماً أنه يوجد آلة تصحيح أوراق الأتمتة في كلية التربية الثانية في طرطوس.

النظر في موضوع ترميم القاعات من حيث الدهان والتلبيس والنوافذ والكهرباء والمراوح والأبواب.

النظر في موضوع مراقبي الامتحانات حيث لوحظ كثرة الضجيج ورفع الأصوات من قبلهم على الطلاب سواء بحق أو بغير حق.

النظر في موضوع إنشاء مكتب للأمانات وذلك لضمان حفظ الأغراض الشخصية للزملاء الطلبة وعدم تعريضهم لحالات السرقة من قبل المحلات التجارية المجاورة للكلية كما حدث في الدورات الامتحانية السابقة.

النظر في موضوع إنشاء مظلة على طول الباحة للوقاية من الشمس والمطر في الكلية.

النظر في موضوع الكافتيريا في الكلية حيث أنها مغلقة منذ أشهر علماً أنه تم رفع كتاب من الهيئة الإدارية بهذا الخصوص.

النظر في موضوع استعمال أجهزة مكبرات الصوت المجهزة في القاعات خلال المحاضرات الدراسية.

النظر في موضوع معاملة الموظفين والإداريين مع الطلاب لدى مراجعتهم في المكاتب وتحديد مهام كل موظف في الكلية، حيث أن الحراس والموظفين يتدخلون في شؤون الطلاب دون رقيب أو حسيب.

النظر في موضوع تأخر النتائج الامتحانية في الكلية وتسريب النتائج من مكاتب الامتحانات إلى طلاب محددين ونشر النتائج للعموم بعد أيام وأسابيع علماً أنه تم رفع كتاب بهذا الخصوص من الهيئة الإدارية سابقاً.

النظر في موضوع عدم وصول القرارات والتعليمات الوزارية والنافذة التي تهم شؤون الطلاب لدى صدور أي قرار جديد يصب في مصلحة الطالب.

النظر في موضوع تفعيل مخبر المعلوماتية في الكلية حيث أن المخبر يضم حوالي عشرين حاسباً ولكنها خارج الخدمة ولا تخدم الزملاء الطلبة، علماً أنه تم رفع كتاب بهذا الخصوص من الهيئة الإدارية مسبقاً.

# لا للتهجير...!

■ مراسل قاسيون - الحسكة

تشهد بعض مناطق الشمال الشرقي في البلاد نزوح شبه جماعي تشمل قرى بكاملها وتجمعات سكانية في بلدات وأحياء عديدة، ولعل أسباب ذلك تعود إلى أزمات معيشية خانقة تعاني منها محافظة الحسكة مثل غيرها من مناطق البلاد منذ ما يقارب سنة ونصف، بسبب الحصار المزدوج الذي تتعرض له، ليظهر عامل جديد منذ أشهر يتجلى في توسع دائرة العنف متعدد الأشكال والمظاهر والمصادر، وخصوصاً بعد دخول جماعات تكفيرية مسلحة على خط الصراع.

تأخذ الأزمة في محافظة الحسكة بالإضافة إلى ما هو عام على مستوى البلاد تعقيداً خاصاً ينبع من البنية الديمغرافية في المحافظة، وبالأخص الشريط الحدودي مع كل من تركية والعراق حيث الأغلبية الكردية، والمحاولات المحمومة التي تسعى إليها قوى محلية وإقليمية لإحداث صدام على أساس قومي هدفهُ إدخالَ أبناء الوطن الواحد، في صراع عبثي لايستفيد منه أحد من أبناء البلاد، الأمر الذي أدى ببعض الآراء إلى القول أن هذا النزوح ومقدماته وهدفه إفراغ المنطقة من الأكراد، إننا

إذ نرفض أية محاولات تهجير لأي كان من أبناء البلاد قسراً أو بسبب ظروف الأزمة، نرى أن الضغط باتجاه الحل السياسي هو الحل العام لكل الازمات الجزئية التي تظهر هنا وهناك.

## لا يموت حق

المحامي سالم كلاس

# العجب العجاب

صدر عن رئاسة الوزراء بتاريخ 2013/7/30التعميم التالي:

«أعلمتنا وزارة العدل بكتابها ذي الرقم 19543 تاريخ 2013/7/16 عن قيام بعض الجهات العامة بمخاطبة بعض المحاكم مباشرة ومنها محكمة قضايا الإرهاب وذلك بشأن الاستفسار عن الموقوفين أو بشأن بعض الدعاوى ذات الصلة. يطلب إلى كافة الجهات العامة عدم مخاطبة أي جهة قضائية بشأن أي موقوف أو أي دعوى منظورة أمام هذه المحاكم ويمكن في حال الضرورة مخاطبة السيد وزير العدل وذلك حفاظاً على مبدأ استقلال السلطة القضائية».

وبنظرة متأنية لهذا التعميم نلاحظ أن ما كتب بين السطور أوضح لما هو مكتوب على السطور نفسها فقد انطوى هذا التعميم على قرار يتضمن توجيهاً بشكل غير مباشر على القضاة الالتزام به وهو عدم إجابة أي طلب للجهات العامة إذا كان متضمناً الاستفسار عن الموقوفين وخاصة لدى محكمة قضايا الإرهاب إلا إذا كان الطلب مرسلاً بواسطة وزير العدل وفي حال الضرورة فقط وتعليل هذا التعميم وتسبيبه هو بحد ذاته العجب العجاب «المحافظة على مبدأ استقلال السلطة القضائية».

وهنا نتساءل:

هل في كتب المخاطبات من قبل الجهات العامة للمحاكم بشكل مباشر ما يزعج خاطر القضاة بنظر رئاسة الوزراء.؟؟أو هل تعتبر هذه المخاطبات والإجابة عليها ضياع للوقت الثمين للعدالة ؟؟؟وهل يوجد في القانون بشكل عام أو قانون السلطة القضائية بشكل خاص ما يشير إلى عدم جواز هكذا مخاطبات بين الجهات العامة والمحاكم بشكل مباشر؟؟؟

بدون شك أن الجهات العامة في وقتنا الحالي عندما تخاطب بعض المحاكم بشكل مباشر للاستفسار عن موقوفين وخاصة لدى محكمة قضايا الإرهاب إنما تفعل ذلك حفاظا منها على حقوق العاملين لديها حيث أن الموقوفين على ذمة التحقيق والمحاكمة أمام محكمة قضايا الإرهاب

لم يتسن لهم تقديم إجازة بأجر أو بدونه أو تقديم تقرير طبي لتبرير فترة غيابهم عن العمل أو غير ذلك من الأسباب القانونية التي تحفظ حقوقهم تجاه الإدارة وتأسيساً على المبدأ القانوني «كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم» لا بد من حفظ الحقوق للعاملين لدى الدولة وغير الدولة حتى صدور الأحكام بالإدانة بشكل مبرم. لأن الغياب عن العمل دون سبب قانوني ولمدة حددها القانون يمنح الإدارة الحق بفصل العامل والموظف من الخدمة دون تعويض، ولكي لا تقوم الجهات العامة بهذا الإجراء يجب أن يكون لديها ما يُشعر بأن الموظف موقوف على ذمة التحقيق والمحاكمة. وهذا ما تحاول الجهات العامة فعله عندما تخاطب محكمة قضايا الإرهاب بشكل مباشر ساعية للحصول على كتاب قضائي رسمي بمخاطبة رسمية يشرح هذا الكتاب وضع العامل الحالي من أنه موقوف ولديه معذرة قانونية للغياب عن العمل.

والسؤال هل التعميم الصادر عن السلطة التنفيذية بشأن يخص ويمس السلطة القضائية يراعي المحافظة على مبدأ استقلال السلطة القضائية؟؟؟ إنه العجب العجاب حقاً....

# الجدل المؤجل.. يعود: الاتصالات بعد 2014 لمن؟!

■ إعداد محرر الشؤون الاقتصادية

**يعود اليوم إلى الأروقة الحكومية الجدل القديم الجديد حول شركتي الخليوي المشغلتين للهواتف النقالة بالشراكة مع الشركة السورية للاتصالات، الجدل الذي كان يدور حول ترخيص الشركتين بعد إنهاء عقد B.O.T ، والانتقال إلى عقود الترخيص «LICENSE» وذلك بعد أن نص قانون الاتصالات رقم /18/ والصادر في عام 2010 على إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وضم من بين ما ضم ضرورة ترخيص شركات الهاتف النقالة العاملة بالشراكة مع الدولة في إدارة قطاع الاتصالات الخليوية في سورية..**

ولتوضيح أهمية الجدل وأطرافه لا بد من توضيح الفروقات بين نوعي العقدين وعلى ماذا يدور الجدل..

### أبعد من مجرد عقدين مختلفين..

عقد B.O.T «بناء.تشغيل. تحويل» وسنشرح هذا النوع من العقود انطلاقا من الحالة المباشرة للعقد بين شركة سيرتيل والحكومة السورية، حيث ينص العقد الذي أبرم في 18 تشرين من عام 2001 على أن تقوم الشركة المشغلة إنشاء مشاريع الخدمات الخلوية وتسويق واستيراد كافة مستلزمات المشروع، لتلتزم بتوريد وتركيب التجهيزات اللازمة لبناء شبكة الاتصالات الخلوية وإدارتها.. وذلك لمدة 15 عاما من بداية العقد الموقع في 18 تشرين و2001، ليتم تحويل العقد بعدها من المشغل الخاص إلى المؤسسة العامة للاتصالات، لتحصل الدولة خلال المدة السابقة على نسب 30% من إجمالي الإيرادات في السنوات الثلاث الأولى، 40% للسنوات الثلاث التالية، 50% للسنوات البقية حتى نهاية العقد، و يحق للإدارة تمديد مدة العقد لمدة ثلاث سنوات أخرى بعد تقديم طلب من المشغل قبل سنة من انتهاء مدة العقد، وتحصل المؤسسة على 60% خلال فترة التمديد، والأمر ذاته للشركة الأخرى MTN.

إلا أن القانون الجديد نص على ضرورة ترخيص الشركتين بعد عام 2010 مع فترات تمديد متتالية كل عام لتنتهي مدة التمديد في عام 2013، وضرورة البت بشكل العقد الذي سترخص الشركات وفقه في عام 2014.. الشكل البديل لعقود الـ B.O.T المذكورة، هو عقود التراخيص «LICENSES» والتي تعني تحويل الشركات إلى شركات خاصة بالكامل أسعارها محررة وفقاً للسوق، تلتزم تجاه الحكومة بنسبة ثابتة من الإيرادات السنوية 25%، بالإضافة إلى مبلغ أولي يدفع للترخيص يبلغ مليار دولار لكل من الشركتين –وذلك وفق ما تداول إعلامياً خلال الأعوام الماضية– وتلغى حصة الدولة المتصاعدة، وملكيتها للتجهيزات.

### ذرائع أصحاب التوجه لعقود التراخيص

الشركات المشغلة تنتظر بفارغ الصبر التحول نحو عقود خدمة أو تراخيص نظراً لأن الاحتمالات المفتوحة أسوأ بالنسبة للمشغلين سواء التمديد لعقود الـ B.O.T مع وصول حصة الشركة العامة للاتصالات إلى نسبة 60%، أو انتقال الملكية بالكامل إلى الشركة العامة وانتهاء امتياز الشركات..

أما ذرائعها في التسويق للانتقال إلى عقود التراخيص فكثيرة تتراوح بين التوافق مع سياسات إعادة هيكلة القطاع والانتقال نحو تحريره وتصل إلى "الغيرة" على أسعار الخدمات التي ترفعها حصة المؤسسة.

ومن تصاريح سيرتيل نذكر «الذرائع» التالية حيث تربط الشركات حصولها على الترخيص والتخلص من "حصة الحكومة" بدخول المشغل الثالث، وبتوسع المنافسة وتخفيض الأسعار:

«نحن في سيريتل نرى أنه من مصلحة البلد والمواطن تحويل عقود الـ«B.O.T» إلى تراخيص، حيث أن فرصة خلق منافسة في الوقت الحالي شبه معدومة ما دام هناك مشغلان اثنان فقط وشريك لهما ممثل بالمؤسسة العامة للاتصالات التي تعتبر الناظم لعمل مشغلي الخلوي في البلد، وهذا لا يعزز الظروف الضرورية لخلق المنافسة وتخفيض الأسعار» من تصريحات منشورة في جريدة "الوطن" 2010.

من الطبيعي أن تميل الشركات إلى الحصول على عقود التراخيص بما يتفق مع مصلحة احتفاظها بالتجهيزات، والتخلص من نسبة الدولة التي وصلت إلى 50%من الإيرادات، أما المدافعون عن التوجه نحو التراخيص في الحكومة فهم المتمسكون بقوة بالليبرالية الاقتصادية بذريعة ضرورات المنافسة في قطاع الاتصالات، وتحريره من حصة الدولة والسير نحو تحرير سوق الاتصالات في سورية..

يتكتم هؤلاء اليوم على عودة بحث قضية العقود عسى أن تمر بلا جلبة، فالجدل يدور حول ملكية قطاع الاتصالات في زمن الحرب، للدولة أم للقطاع الخاص، أم تستمر هذه الشراكة بينهما ، ولذلك فإن التكتم الإعلامي هو سيد الموقف، وهو ما يتلاءم مع الشفافية المرافقة لكل ما يتعلق بقطاع يحقق نسبة تقترب من 5 % من الناتج الإجمالي، وأرباح بالمليارات للمشغلين الخاصين، وربما لمن يدعم مصالحهم..

**مفارقات «سيرتيل» ضريبة الدخل نصف أول 2012: مليار ل.س/ نصف أول 2013 : 785 مليون ل.س**
**صافي الدخل نصف أول 2012: 5 مليار/ نصف أول 2013: 19 مليار ل.س**

# عيوب عقد B.O.T تترسخ في عقود التراخيص

**شكل التعاقد الحالي مع الشركتين المشغلتين تشوبه الكثير من العيوب، ولكن التحول نحو عقود التراخيص هو هروب نحو الأمام، حيث أنه في جوهر الانتقال إلى الترخيص إلغاء حصة الدولة من الإيرادات وبالتالي قدرتها على التحكم «إن أرادت» بأسعار الخدمات ونوعيتها، ونقل الملكية كاملة إلى الشركة الخاصة المشغلة، وهو ما سيعزز مشاكل التشغيل السابق الكثيرة وسيرسخ عيوب القطاع الذي ينال مراتب مهمة في مستوى التمركز والاحتكار، وارتفاع أسعار الخدمات، ونذكر منها:**

### أسعار مرتفعة- احتكار- تمركز

بحسب تقرير لمجموعة المرشدين العرب بعنوان «مستوى الخصخصة في أسواق الاتصالات الخليوية العربية» خلال شهر تشرين الثاني من عام 2012،تأتي سورية بين الدول العربية الثلاث الأولى مع كل من فلسطين والكويت، باعتبارها من أعلى الدول التي يستحوذ فيها القطاع الخاص على إيرادات الاتصالات «الخليوية» أي أعلى مستوى خصخصة للخليوي.

وتتبوأ شركات الاتصالات السورية المراكز الأخيرة من حيث التنافسية «17 من أصل 19» ومراكز متقدمة من حيث ارتفاع الأسعار «المرتبة الثالثة في سعر الرسائل النصية ومسبق الدفع» وتنخفض تكلفة الدقيقة بين السعودية وسورية بنسبة 300%، يضاف إلى ذلك المعلومات المحلية التي تشير إلى أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركتين البالغين حوالي 10 أعضاء، حصتهم 91% من الموجودات على الرغم من أن عدد المساهمين يبلغ 6600 مساهم لسيرتيل.

### حصة الدولة غير كاملة

فالنمو التدريجي لشركات الخليوي لم يترافق مع «دقة» في النمو التدريجي لحصة الدولة كما ينص العقد، فنسبة الشركة العامة للاتصالات التي من المفترض أن تبلغ 50 % وفقاً للعقد بعد عام 2007 لم تصل إلى هذا الحد حتى اليوم. بناء على دراستنا لأرقام إيرادات الشركتين وحصة الدولة منها خلال سبع سنوات «2005–2011» والمأخوذة من أرقام الإفصاح المالي للشركتين «سيرتيل– MTN» المنشورة في الموقع الالكتروني الرسمي"سوق دمشق للأوراق المالية" تبين أن: حصة مؤسسة الاتصالات من إيرادات شركة "سيريانل» في عام 2009 لم تتجاوز نسبتها 46,9%، كما أن حصة المؤسسة من إيرادات شركتي الخليوي كانت بحدود 47% في عام 2010، ونحو 47,5% في عام 2011 وهذا الفارق في النسبة ليس بالقليل، لأن متوسط إيرادات الشركتين بحسب الأرقام المعلنة في السنوات المدروسة يصل إلى 77,5 مليار ليرة، أي أن كل 1% فرق في النسبة سيعني بالمحصلة النهائية نحو 775 مليون ليرة سنوياً، فكيف الحال إذا ما كان الفارق في النسبة بحدود 3 – 5%؟! «قاسيون العدد 588»

### تساؤل؟!

إذاً فإنه وفي ظل التعاقد الحالي وفق صيغة B.O.T الذي ينص على حصة للحكومة يفترض أن تصل إلى حدود 50% من الايرادات، فإن حصة الشركات الحالية تجعلها في مقدمة أرباح القطاع الخاص من ايرادات الاتصالات عربياً، فإلى أين ستتجه الايرادات مع زوال حصة الدولة، والإبقاء على تراخيص الشركتين لتعملا في السوق بلا مشغل ثالث، وما الذي يضمن عدم التوافق على سعر احتكاري مع وجود المشغل الثالث، الذي لن يتوفر في الظروف الحالية..

## الاحتمالات المفتوحة.. والمفاضلة ستنحاز لمن:

# سورية ومستهلكيها.. أم 10 أعضاء؟!

**ينص عقد الـ B.O.T على استعادة الدولة متمثلة بالمؤسسة العامة للاتصالات التي تم التعاقد معها، لجملة التجهيزات والمعدات التي تشغلها الشركتان المشغلتان حالياً والتي تقدر قيمتها بـ 75-100 مليار ل.س، والتي توسعت لتغطي 55% من السوق، وبحدود 7 مليون مشترك لسيرتيل في عام 2012، و 5 مليون مشترك لـ MTN، وبنسبة تغطية لكلا الشركتين بمعدل 99% من حيث المساحة الجغرافية.**

■ عشتار محمود

وبعد إصدار قانون الاتصالات رقم /18/ بتاريخ 2010 الذي أكد على ضرورة ترخيص الشركات المشغلة، في سياق إعادة هيكلة قطاع الاتصالات أصبح من الضروري البت بعقود الشركات لتنفتح الاحتمالات التالية التي يتم تداولها اليوم بعد أن تم تمديد مهلة الترخيص التي يتيحها قانون الاتصالات والتي لا تحدد شكل العقد المرخص وفقه لتنفتح الاحتمالات التالية في عام 2014:

تمديد عقد B.O.T حتى تاريخ 2016 أي نهاية العقد والذي يحقق في الفترة المتبقية مبلغ 200 مليار ل.س اعتباراً من عام 2013.

البت في موضوع الترخيص باتجاه عقد التراخيص أي ملكية كاملة للشركة وهو يحقق عائد 300 مليار وتسير نحو الانخفاض.

بت موضوع الترخيص باتجاه أن تقوم المؤسسة العامة للاتصالات «الشركة لاحقاً» باستلام التجهيزات والذي يحقق عوائد تبلغ 400 مليار وتتجه نحو الارتفاع.

*هناك احتمال رابع هو أن تقوم الشركة بالدخول كمشغل ثالث منافس، في حال القيام بعملية الترخيص، وهو ما يتطلب تجهيزات تقدر بـ 100 مليون دولار «20 مليار ل.س» لشبكة تغطي 10 مليون مشترك، أي حوالي 80% من عمل الشركتين بالتالي قد تحقق ايرادات متقاربة مع إيراداتها.

### أي خيار .. في الأزمة؟

المفاضلة بين الخيارات توضح أولوية الخيار الثالث والرابع وذلك إذا انطلقنا من ضرورة المحافظة على عائدات الدولة وعدم تراجع ايرادات المؤسسة العامة للاتصالات.

إلا أن الإشكال في اتخاذ القرار هو تغير في ترتيب الأولويات بين الجهات صاحبة القرار، فمن يتمسك بضرورة تحرير قطاع الاتصالات ينحي جانباً الاحتمالين الثالث والرابع ليقنع بما توفره حصة محددة وأرباح سنوية ومبلغ محدد للترخيص، أي تراجع تدريجي لايرادات الدولة المباشرة وحصتها من قطاع الاتصالات.

**هل سينتصر خيار الليبراليين المتمسكين بالتحرير لتخصخص شركات الاتصالات وتبدأ موارد الدولة بالتراجع، أم ستفرض ضرورات الأزمة الاقتصادية السير في الخيار الأكثر جدوى اقتصادياً-اجتماعياً بتحويل الشركات للدولة؟ أم أن توازن القوى سيرسي القطاع بينهما، وتستمر الشراكة..**

### معايير المفاضلة

● معيار الموارد الحكومية: إن اتخاذ قرار بما يخص حصة الدولة في قطاع الاتصالات في سورية الأزمة، يجب أن ينطلق من أولويات الأزمة الاقتصادية العميقة التي نعيشها اليوم، والتي تتنطح الحكومة لتقول بوضوح بأن أولى مشكلاتها هي قضية تأمين الموارد، وبناء عليه فإن الكفة ترجح للموارد الكبرى التي يحققها الاحتمالان الثالث والرابع.

● معيار نوعية الخدمة ومستوى الكلفة: السير بخدمات قطاع الاتصالات نحو الأفضل تقتضي تجاوز عيوب الخدمات الحالية المتمثلة بارتفاع أسعار الخدمات حيث بمقارنة أسعار الخدمات في سورية فإن تكلفة الاتصالات تقدر بـ ....% زيادة عن السورية، بالإضافة إلى قلة العروض المجانية، وعموماً فإن تكلفة الاتصالات الخليوية تشكل نسبة 10 % من متوسط دخل السوريين «جهازين في الأسرة بمصروف 1000ل.س شهرياً»، وهي نسبة مرتفعة يفترض الانطلاق من تخفيضها، وهذا يجب أن يكون على حساب الأرباح المرتفعة في هذا القطاع، وهو ما لا تستطيع أن تقدمه عملية خصخصة القطاع بالكامل كما هو مطروح في الاحتمال الثاني.

● معيار عدالة التوزيع: حققت الشركتان المشغلتان خلال مدة الامتياز الذي حصلت عليه وبناء على أرقامها الرسمية ما يقارب 175 مليار ل.س ربحاً صافياً بين عامي 2005–2012، وهو مستوى عال من الأرباح لقلة من الأشخاص وذلك بناء على الأرقام المنشورة في القوائم المالية الرسمية لهذه الشركات، حيث يعتبر قطاع الاتصالات في سورية من أكثر القطاعات تمركزاً حيث تبلغ حصة أعضاء مجالس الإدارة نسبة 91% من الملكية وذلك بحسب تقرير البورصة السورية لعام 2012.

لذلك فإن قطاعاً يدفع المشتركون فيه بمتوسط تكلفة 2000 ل.س شهرياً،مبالغ تصل إلى 288 مليار ل.س سنوياً، من غير المنطقي أن تبقى أرباحه المرتفعة تعود لمجموعة لا تتعدى بأحسن الأحوال 10 أشخاص، وآن الأوان لينتهي هذا الامتياز وتعود الإيرادات بكاملها للخزينة العامة وفقاً لشروط العقد الأولي فمدة 12 عام من الربح الاحتكاري كافية لهؤلاء.

**السير نحو عقود التراخيص وخصخصة القطاع بالكامل عملياً هو إطلاق لهذا المستوى من الأرباح لا بل مضاعفتها، وهو قرار يتسم بمفارقة كبيرة وتحديداً في ظروف تئن الدولة السورية فيها من قلة الموارد من جهة، وتزداد تكاليف المعيشة على السوريين بشكل كبير.**

## الاتصالات .. سيناريوهات تغيير العقود ومقارنة الايرادات

### السيناريو الأول : تمديد B.O.T حتى عام 2016

| 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|
| بفرض ثبات الإيرادات حوالي 100 مليار ل.س سنوية لكلا الشركتين «أخذ ايرادات 2012 أساس» خلال 4 سنوات: | دفع قيمة التراخيص بمقدار مليار دولار لكل شركة أثناء الترخيص لمرة واحدة أي مقدار 200 مليار ل.س + 100 مليار «25% من الايرادات السنوية» | استلام التجهيزات وكامل الأرباح 100 مليار قيمة التجهيزات + 200 مليار ل.س ايرادات سنوية بفرض ثبات الإيرادات وعدم تحقيق نمو فيها، اعتباراً من عام 2014 |
| 200 مليار ل.س حصة الدولة. | 300 مليار ل.س | 400 مليار ل.س |

### السيناريوهات بعد 10 أعوام بفرض نمو بنسبة 3% بعد عام 2016

| 1 | 2 | 3 |
|---|---|---|
| رفع حصة الدولة إلى 60% بعد 2016 | 200 مليار + 262 مليار «25% من الإيرادات السنوية» | 660 مليار ل.س ايرادات الدولة + 400 مليار السنوات السابقة أي حوالي |
| 512 مليار ل.س | 465 مليار ل.س | 1060 مليار ل.س |

## منع تصدير الخضار

# معادلة طرفاها «المصدّر والمستهلك».. والفوز للأغلبية

**انخفضت أسعار بعض أصناف الخضار والفواكه خلال الفترة القريبة الماضية عن المستويات التي بلغتها في بداية الموسم الصيفي، وقد يكون لقرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بمنع تصدير الخضار الطازجة والمجمدة، فضل في الانخفاض الحاصل، إلا أنه لم ينل تأييد مصدري المنتجات الزراعية والمنتجين، حسب قول المصدرين..**

■ أروى المصفي

ورغم المطالبات بضرورة التدقيق وإعادة دراسة القرار بما لا يتعارض مع مصالح المصدرين، إلا أنه تم تمديد القرار حتى 13 أيلول القادم، بغرض «تأمين الاحتياجات وتخفيض الأسعار» وفقاً لتصريحات وزير الاقتصاد محمد ظافر محبك.

### قرار صائب .. ولكن!

ويعتبر المصدرون «القرار محقاً ولا شك في ذلك طالما يهدف لتأمين حاجة السوق المحلية وتلبية حاجات المستهلك السوري»، حسب كلام رئيس غرفة زراعة دمشق رئيس جمعية المصدرين السوريين للمنتجات الزراعية عمر الشاليط، إلا أنه «لا بد من الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنتجات الزراعية وأنماط الاستهلاك المحلي».

وأضاف الشاليط إنه «توجد أصناف من الخضار والفواكه مطلوبة ومستهلكة في دول أوروبية عدة، وتتم زراعتها في سورية رغم عدم رغبة المستهلك المحلي بها وعدم دخولها في العادات الغذائية له، وعمومية القرار بمنع تصدير كافة أنواع الخضار الطازجة والمجمدة يلحق ضرراً بمنتجي هذه المنتجات، لعدم القدرة على تصريف الإنتاج محلياً، وبالتالي كساده وإتلافه، فضلاً عن تعطل عمل عدد من المصدرين لهذه الأصناف جراء ذلك».

### سحب البساط من المصدر السوري

ولفت الشاليط إلى أن « إثبات وجود المنتجات الزراعية السورية وإنجاز عقود تصدير تتطلب الكثير من الجهود، والعملية التصديرية لا تحتمل وقف التصدير مهما كانت الفترة قصيرة، لأن هذه التعاملات تتم بموجب عقود في مواسم الإنتاج ولا يمكن بعد انتهاء الموسم استخدام الفائض، لأنه لا يشكل عامل أمان في هذه المعاملات التي تتطلب الثقة والاستمرارية، ومثل هكذا إجراء من شأنه التأثير سلباً على العلاقة مع الدول المستوردة للمنتجات السورية وإزاحة المصدر السوري من الأسواق الأوربية في ظل وجود الكثير من المنافسين الأقوياء».

وعن أبرز المنتجات المتأثرة بالقرار، قال الشاليط إن «أصنافاً محدودة تتأثر سلباً بالقرار، مثل الخيار الشوكي وبعض أصناف البندورة والفليفلة الملونة».

### الحل بالاستثناء

وحول الحلول التي يطالب بها المصدرون والمنتجون المتضررون، بين رئيس غرفة الزراعة إنه «عبر ممثل مكتب التدخل السريع في وزارة الزراعة، تجري المطالبة بإدخال استثناء على القرار بحيث تستثنى هذه الأصناف من منع التصدير»، منوهاً إلى أنه «عملية إصدار القرارات في سورية من أكثر العمليات مركزية، حيث لم تجر مشاورة المعنيين بالموضوع قبل إصدار القرار».

وتم إطلاق جمعية المصدرين السوريين المنتجات الزراعية عام 2009، و بلغ عدد الأعضاء 96 مصدّراً.

### قرار استثنائي لظرف استثنائي

أما رئيس مكتب التسويق والتصنيع بالاتحاد العام للفلاحين محمود حسن فقال إن «الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية تتطلب قرارات استثنائية، ورغم موقف الاتحاد بأن تكون الأسعار مجزية للفلاح ومحققة لاستمرارية العملية الإنتاجية بالدرجة الأولى وتؤمن عيشا كريما له ولأسرته، إلا أن الغلاء المتصاعد يومياً للمواد الغذائية والخضار والفواكه أساساً، والذي له أسباب موضوعية أثرت بنسبة ما، مثل عدم القدرة على تطبيق الخطة الإنتاجية في كثير من المناطق وتلف المحاصيل في مناطق أخرى مع عدم القدرة على الوصول إليها نتيجة الظروف الأمنية، إلا أن المستوى الذي وصلت له الأسعار ليس نتيجة مباشرة لتلك الأسباب، بل هو مقصود ومفتعل من رجال الأزمات المستغلين»، لافتاً إلى أن «الاتحاد يؤيد القرار، طالما يهدف إلى تخفيض الأسعار وتأمين السلع لسد حاجات السوق المحلية، دون الإضرار بمصالح الفلاحين».

وتراجعت المساحات المنفذة بزراعة الخضراوات لهذا العام، حيث لم تتجاوز المساحات المنفذة 60 بالمئة فقط نتيجة الظروف التي يمر بها الاقتصاد السوري.

وأضاف حسن إنه «لم ترد إلى الاتحاد أي شكاوى تتعلق بحصول أو تسبب القرار بخسارة لأي منتج مهما كان الصنف الذي ينتجه، ولا حتى للأنواع التي لا سوق محلية لها».

**تمديد قرار منع تصدير الخضروات بناء على تفضيل مصلحة المستهلكين على مصلحة 100 مصدر، أما منتجي الزراعات التصديرية فلا يقتصرون على هذه الزراعات فقط، إلا أنهم يتحملون خسارة تعويضها برسم الحكومة..**

### علاج لنقص المواد ونقلها

وكان مدير التسويق في وزارة الزراعة السورية مهند الأصفر، بين أن قرار منع تصدير الخضار جاء بناء على اقتراح المؤسسة العامة للخزن والتسويق والتي رفعت المقترح إلى اللجنة الاقتصادية، التي أوصت بإعداد دراسة أسبوعية لحركة أسعار الخضار في الأسواق من وزارة الزراعة ومدى تأثير هذا القرار على أسعارها محليا.

وحسب الأصفر فإن الهدف من القرار هو توفير الخضراوات بجميع أنواعها في الأسواق المحلية، الأمر الذي سينعكس على سعرها، كما أن للقرار دوراً بحل مشكلة النقل، حيث ستتحول شركات التصدير إلى شحن الخضراوات للأسواق المحلية بدلاً من تصديرها، مشيراً إلى "رفع تاجر الوسيط والمفرق سعر المادة في ظل ضعف الرقابة التموينية".

### المنتجون: انخفاض ربح وليس خسارة..

ومن جانبه قال أحد المنتجين لمادة البطاطا بشكل أساسي_ رفض الكشف عن اسمه_ إننا «كمنتجين لسنا مع ارتفاع الأسعار إلى الحد الذي وصلت إليه، رغم أنه يجلب الكثير من الأرباح، فالمزارعون يطالبون دائما بفتح التصدير لأنه يحفز على الإنتاج بسبب الأرباح التي يجلبها».

وشرح المنتج أن «المزارع يبيع إنتاجه في سوق الهال الذي يحدد السعر وفقا للكميات الواردة إليه وحسب إمكانية التصدير، حيث يعطي المزارع سعراً مرتفعاً في حال فتح باب التصدير، وبالتالي يرتفع سعر المنتج محلياً، لأنه عند تسليم المبلغ للمزارع لا يتم فصل الكميات المصدرة عن المرسلة للسوق المحلية، بل يجري الفصل بعد الدفع، وبالتالي يكون السعر النهائي بعد إضافة هوامش ربح الحلقات التجارية وصولا للمستهلك مرتفعا».

وأكد أيضاً أن «الفلاح لم يخسر حالياً بسبب إغلاق التصدير لمعظم المنتجات بل انخفض هامش الربح فقط، ومازال المردود يغطي تكاليف الإنتاج، فالكلف لم ترتفع خمسة أضعاف كما حدث مع الأسعار، لكن المتضررين هم فقط من ينتجون مواد ليست مطلوبة محليا».

## بندورة العام القادم.. «نار» المنتج والمستهلك

■ م.وائل سلمان

بناء على تقديرات كلف مستلزمات الإنتاج التي تم شراؤها من منتجي البندورة المحمية «البيوت البلاستيكية»، فإن كلف مستلزمات الإنتاج في هذه الزراعة المحمية هذا العام تنذر بارتفاع كبير في أسعار البندورة في العام القادم الذي لن ينخفض عن سعر التكلفة الذي نقدره وفقاً للمعطيات التالية:

البيت البلاستيكي الواحد ينتج حوالي 6 أطنان من البندورة ويحتاج:

التكاليف الثابتة: قيمة الحديد – شريط– بئر ماء– مضخة ماء–تمديدات الري– الحماية من الصقيع– مضخة رش مبيدات وغيرها وسيتم تجاهل توزيع تكاليفها على الكغ المنتج.

التكاليف الدوارة: التكاليف الموسمية التي تدفع من بداية الإنتاج إلى نهايته وسنورد تفصيلاتها:

غطاء بلاستيكي 82500 ل.س

تركيب «خشب وشريط» 8500 ل.س

حراثة 4–6 مرات حسب زراعة موسم أو موسمين: 2500 ل.س

كهرباء: 4000 ل.س

سماد عضوي: 15 ألف– سماد أساسي: 4000 ل.س– مواد تعقيم: 35000 ل.س.

بذور وتورب وصواني تنبيت: 30000 ل.س.

ناموسيات وخيطان تعليق: 4000 ل.س.

أسمدة ذوابة ومخصبات ومثبتات عقد: 20 ألف.

مبيدات حشرية وفطرية 15 ألف.

مجموع التكاليف الدوارة 175 ألف ل.س توزع بمقدار 30 ل.س/كغ.

**أي محاولة لتقليل التكاليف تؤدي إلى تراجع كميات الإنتاج.**

تكاليف العمالة: توزع تكاليف العمالة بحيث أن كل كغ يتحمل تكلفة 8ل.س عمالة، حيث بدخل شهري وسطي 20 ألف ل.س للعامل يستطيع أن يخدم 5 بيوت بلاستيكية إنتاجها حوالي 30 طنا.

بالتالي فإن تكلفة 1 كغ من البندورة في الزراعات المحمية بلا التكاليف الثابتة أو نفقات الصيانة لتبلغ تكلفة إنتاج الكغ من البندورة في الموسم القادم بناء على تكاليف مستلزمات الإنتاج وفق أحدث الأسعار 53 ل.س/كغ، وأي سعر سيسوق أقل من ذلك سيسبب خسارة للمنتجين، لنفتح التساؤل ما مصير المنتجين والمستهلكين في ظل أسعار التكلفة الكبيرة التي تتكبدها الزراعات، وأي مصير أمام إنتاج لن تستطيع السوق المحلية استهلاكه بالأسعار الحالية، أم أن الحل بالبحث عن طريقة لتخفيض التكليف على المزارعين والتي ترتفع بشكل كبير نتيجة حلقات بيع مستلزمات الإنتاج التي سعرت موادها المستوردة وفق أعلى أسعار الصرف..

# سياسة «الكيل بمكيالين» تستمر.. اقتصادياً

**أن تعاني بعض الشعوب والدول من سياسة الكيل بمكيالين، هو ما ألفناه في قواميس السياسة الدولية، إلا أن انتهاج السياسة ذاتها في المجال الاقتصادي الداخلي لبعض الحكومات فهو قليل التداول على المستوى الإعلامي بالدرجة الأولى، حتى وإن كان أمراً واقعاً في كثير من السياسات الاقتصادية لأغلب الحكومات، وهذا النهج، هو ما تسعى إلى ترسيخه سياسة بعض الوزارات في الواقع الحالي، والحكومة السورية بشكل عام، لتثبيت الخط الذي بدأته حكومة العطري قبل عقد من الزمن تقريباً، حتى وإن اختلفت المبررات، فالتشابه في المضمون مؤكد دون الحاجة للأدلة والشواهد..**

■ حسان منجه

### سابقاً واليوم

محاباة الأغنياء كانت العنوان العريض لسياسة حكومة العطري، وعبر هذا الخط العريض، قدمت كل الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال، وزادت الطبقة المخملية غنىً على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب السوري، واليوم يكرر التاريخ نفسه، فالظرف الاستثنائي فرض على الحكومة –حسب زعمها– رفع سعر المازوت لثلاث مرات متتالية، وبنسبة تصل إلى 200%، كما فرض رفع سعر أسطوانة الغاز بنسبة 150% إلى 1100 ل.س، ورفع سعر طن الفيول بنسبة 270% إلى 50 ألف ليرة للطن الواحد، وأسعار لتر البنزين إلى 80 ل.س بنسبة 60%، والذي يضاف إلى ارتفاع أسعار سلة الاستهلاك بنسبة تزيد عن الـ 200%، بكل ما تركه ذلك من انعكاسات سلبية على معيشة السوريين، إن لم نقل إفقار شرائح واسعة منهم، وإدخالهم تحت خط الفقر، ورغم ذلك لم تتوانَ الحكومة عن اتخاذ مثل تلك القرارات، ولم يرف لها جفن على الرغم مما خلفته تلك القرارات من «إجرام» اقتصادي بحق المجتمع السوري..

### استثناءات «لناس وناس»

لم تفكر الحكومة يوماً في منعكسات تلك السلة من القرارات المتتالية على الشعب السوري، رغم كونها معروفة النتائج سلفاً، والحكومة لا تجهلها بالطبع، إلا أنها قررت تجاهلها، واستمرت في سياسة البحث عن الموارد من جيوب فقراء البلاد، لكن المفاجئة غير المتوقعة، كانت في إعلان وزارة المالية عن إعداد مشروع صك قانوني يتضمن إعفاء المكلفين من القطاع العام والخاص والمشترك من الفوائد والغرامات والجزاءات المترتبة على الضرائب والرسوم المستحقة عليهم، وحملة الإعفاءات التي قد تبدأ قريباً لم يظهر بعد آليات تحديد من يستحق الإعفاء أم لا، بين صناعيين وتجار ومكلفين كبار حيث لا يعتبر كل هؤلاء سواسية من حيث تأثير نشاطهم الاقتصادي على المصلحة الاقتصادية العامة، وليسو كلهم ممن يستحقون أن تشملهم «الظروف الاستثنائية»، وبغض النظر عن طريقة الإعفاءات ومعاييرها إلا أن طرح الفكرة يشير إلى المفارقة بين معايير القرار السياسي الاقتصادي المنحازة للأقوياء والتي لم تضع الظروف الاستثنائية نصب عينيها عندما اتخذت قرارات بالجملة تمس لقمة عيش السوريين بشكل مباشر وغير مباشر، ولم نلمس هذا الحرص على الشريحة الفقيرة، بل كانت الموارد في رأس أولوياتهم حينها، لا بل تجاهل أصحاب القرار الدعوات العديدة ومنها عبر صفحات جريدة «قاسيون» لتحميل أصحاب رؤوس الأموال الجزء الأكبر من انعكاسات الأزمة على الواقع الاقتصادي، عبر فرض ضريبة على أصحاب رؤوس الأموال الذين تزيد ثرواتهم عن الـ 50 مليون ليرة، ولم تلقَ هذه الدعوة أذان صاغية من قبلهم..

ولهذا نسأل: ماذا يمكن تفسير هذه السياسة الاقتصادية المقصودة؟! ألا يعني أن هناك معيارين للتعاطي مع الشعب السوري باختلاف انتماءاتهم وشرائحهم الاقتصادية؟!!.. ولما الإصرار على تحميل الفقراء دون سواهم تبعات الأزمة الحالية..

## سعر الصرف.. تساؤلات على الهامش؟!

150 ألف يورو «39 مليون ل.س» يبيعها المصرف التجاري يومياً لتلبية الاحتياجات الشخصية غير التجارية، وهذا ما أعلنه مدير المصرف للقول إن التجاري يتدخل في السوق، إلا أن الكثير من المتعاملين يشتكون من عدم إمكانية حصولهم على اليورو، إما بحجة عطل في الشبكة، أو تأخر في وصول نشرة الصرف الصادرة عن المصرف المركزي..

يبدو أن المصارف العامة والخاصة ستتأخر لتشكل بديلاً عن مكاتب وشركات الصرافة، حيث أن قرار «معاملتها بالمثل» يتداول اليوم في اللجنة الاقتصادية بعد عامين على الأزمة، التي مارست فيها مكاتب الصرافة تحديداً دوراً هاماً في «التدخل السلبي» لتقوم بعد حصولها على القطع في جلسات «التدخل الإيجابي» بالبيع بسعر أعلى بهدف رفع سعر الصرف في السوق.. حملات «قش» مكاتب الصيرفة الكبرى المشاركة بهذه العملية تدل على معطيات عن مصدر واحد للقطع في التدخل الإيجابي والتدخل السلبي، ولنقل تدل على تنسيق منظم بين أجزاء هامة من جهاز الدولة «النقدية والأمنية» وبين السوق.. وما خفي أعظم..

## زائد ناقص

### كل شي محسوب عـ«البنس»

أكد وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس أن مخازين شركة المحروقات من المشتقات النفطية «جيدة وتكفي لفصل الشتاء وما بعده» وأن الوزارة تعمل باستمرار على تأمين جميع الاحتياجات من المشتقات النفطية..

■■■

### «هاد وقتو»

شدد وزير النقل الدكتور محمود ابراهيم سعيد على ضرورة التعاون مع المحافظات لتحقيق قفزات نوعية في قطاع النقل الداخلي، ولاسيما مع محافظة دمشق، للإقلاع بتنفيذ مشروعي «المترو» و«قطار الضواحي» بهدف تخديم دمشق في جميع الاتجاهات..

■■■

### «عالوعد يا كمون»

بعد أكثر من 5 اسابيع على قرار لجنة إعادة هيكلة الدعم إضافة مواد الشاي والبرغل والسمن والزيت النباتي إلى السلع التي تدخل في إطار الدعم الحكومي وفق البطاقة التموينية، على أن يعمل بالقرار اعتبارا من صباح الاحد 14 تموز 2013. لم يحصل المواطن على تلك المواد التموينية بأسعار مدعومة، وجل ما حصل عليه هو تصريح خجول من رئيس الحكومة يدعو فيه إلى توفير المواد المباعة عبر البطاقة التموينية ودفتر العائلة بالسرعة القصوى في جميع منافذ البيع، بينما تشير المعلومات إلى أن الاتفاق تم على 11 مادة لاستيرادها وفق الخط الائتماني الإيراني لا تزال قيد المماطلة..

■■■

### أكثر من 50% وإلا «منخسر»

قدم مشغلي الخليوي في سورية اقتراحات إلى وزارة الاتصالات رفعتها الوزارة إلى اللجنة الاقتصادية، حول رفع تعرفة المكالمات بنسبة 50%، وذلك نتيجة الخسائر التي تتكبدها بنتيجة ارتفاع سعر الصرف والتخريب وإلى ما هنالك، لم يبت الأمر بعد إلا أن الاقتراح يؤخذ بعين الاعتبار في ظل "الاستثناءات" الحكومية لكبار الرابحين في ظل الأزمة، فإلى أين ستؤول تكلفة خدمات الهاتف النقال في سورية، ويشار إلى أن شركة «سيرتيل» حققت أرباحاً صافية في النصف الأول من عام 2013 بلغت 19 مليار ل.س وتراجعت ضرائبها المقدمة للحكومة من مليار ل.س في النصف الأول من عام 2012، إلى 785 مليون في النصف الأول من العام الحالي.

■■■

### اسمنت تركي

حذر نادر جابر عبد الله المدير العام لمؤسسة عمران من وجود أسمنت تركي في الأسواق يدخل عبر الحدود بشكل مخالف للمواصفات، مخصص للأرصفة وليس للبناء ويسبب انهدامات، ليضاف بند جديد على المواد الداخلة بشكل غير شرعي، وينضم الاسمنت إلى الأدوية والمواد الغذائية غير المضمونة.

# القوى الوطنية المصرية وحرب المواجهة

**بعد ضرب مشروع جماعة الإخوان في مصر إثر إسقاط حكومة مرسي، ومن ثم القبض على مرشدهم محمد بديع، واعتقال أمين عام حزب العدالة والتنمية والناطق باسم حركة الإخوان أحمد عارف وما يقارب 56 من عناصر قيادية في الجماعة، زاد الارتباك في سياسة الإدارة الأمريكية خاصة أمام إصرار الجيش على تصفية الجماعة التي هددت بالتصعيد.**

■ شيرين الذياب

### انتهاء لعبة العصا والجزرة

بدايةً تناقضت التصريحات الأمريكية حول قطع المساعدات التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للقوات المسلحة المصرية، والتي تبلغ 1،3مليار دولار وبعض المساعدات العسكرية الأخرى، فقد جاءت بعض التصريحات من الكونغرس الأمريكي بقطع هذه المساعدات، ثم صرح الناطق باسم الخارجية الأمريكية بعدم النية بقطعها، بل بتعليقها حتى وقت لاحق وذلك حسب تطورات الوضع المصري، في محاولة تكرار لعبة العصا والجزرة التي لطالما تم استخدامها.

إلا أن تأثير القوى الوطنية السياسية والشعبية على سياسة الحكومة الجديدة بدأ يُظهر بعض الحسم في مواجهة الدور الأمريكي في مصر، فقد حذّرالببلاوي الثلاثاء 20 آب في مقابلة مع محطة «اي بي سي نيوز» الأمريكية، الولايات المتحدة من التلويح بقطع المساعدات مؤكداً أن مصر تستطيع أن تجد حلاً بهذا الخصوص مصرحاً :«يجب ألا ننسى أن مصر عاشت مع الدعم العسكري الروسي وقد نجحنا لن يكون الأمر إذاً آخر الدنيا ويمكننا أن نعيش في ظروف مختلفة».

لقد وضعت مثل هذه المواقف والتصريحات الجيش المصري بمواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية، وهو ما قد يفتح المجال لتغيير في الكثير من السياسة المصرية المقبلة فيما بعد الأزمة من ناحية، ويثبت فشل سياسة الولايات المتحدة وتراجع دورها في المنطقة من ناحية أخرى، ورغم كل محاولات الضغوط على مصر سواء عبر سياسة الاحتواء التي تقودها أمريكا من خلال تصريحات ومواقف بعض حلفائها بمساندة حكومة مصر في وقف الإرهاب مثل السعودية والإمارات، أو بالتهديد بعزل مصر ما بعد مرسي إقليمياً وسياسياً عبر قطر وتركيا ودول الاتحاد الأوربي،

**زاد الارتباك في سياسة الإدارة الأمريكية خاصة أمام إصرار الجيش على تصفية الجماعة التي هددت بالتصعيد**

والتي علقت مساعداتها، فإن طوراً جديداً من العلاقات غير الودية بين مصر والغرب قد بدأ.

### عنف يطال الجميع

في إطار هذه التجاذبات السياسية يبدو مشهد الشارع المصري مغرقاً بالعنف الذي لم يسبق أن شهده المصريون من قبل، حيث دعت مجموعة الدفاع عن الشرعية إلى تجاهل اعتقال قادة الإخوان وقرار حظر التجول، والنزول إلى الشارع والتظاهر مما زاد من حدة التوتر في الشارع المصري، بالإضافة إلى الهجوم على قوات الجيش والشرطة وخصوصاً في سيناء التي قضى 25 من المجندين المصريين فيها، والتي تم إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، وهو ما جعل الجميع في مصر ضحايا واقع العنف الجديد ومساعي الغرب لضرب مؤسسة الجيش وإدخال السلاح والمقاتلين الجهاديين لمصر في محاولة لنسخ سيناريو الحدث السوري.

يبدو أن السياسة الأمريكية تضع ثقلها في حل الصراع لمصالحها في مصر أو للخروج بأقل الخسائر وهو ما يحمل القوى الوطنية مسؤولية كبيرة في المواجهة.

## الجولان

حقائق.. ووقائع

تستمر قاسيون في نشر تقارير عن الأسرى السوريين في سجون الكيان الصهيوني:

الأسير فداء ماجد الشاعر من مواليد العام 1983 في مجدل شمس وانهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها. سُمح له بالسفر إلى جامعة دمشق لدراسة الموسيقا الشرقية، إلا أنه قرر بعد أن أجرى عدة اتصالات من هناك السفر إلى القاهرة ليلتقي مع الفنان والموسيقار نصير شما، حيث مكث فترة من الوقت إلى جانبه في المعهد الموسيقي. بعدها سنحت له الظروف للسفر إلى فرنسا لاستكمال تعليمه في الموسيقا، وقد برز هناك كفنان وعازف، حيث شارك في العديد من المهرجانات الموسيقية إلى جانب فنانين عرب كبار منهم الفنان صباح فخري، وأحيا عدة فعاليات تتعلق بحملات التضامن مع الجولان السوري المحتل وفلسطين ولبنان والعراق.

في تموز العام 2010 وأثناء عودته من باريس إلى الجولان لقضاء العطلة الصيفية اعتقلته أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، وذلك بتهمة «ارتكاب مخالفات ضد أمن الدولة»، ووجهت له عدة تهم من بينها «التجسس والاتصال بعميل أجنبي وتقديم المساعدة للعدو وقت الحرب»، وفُرض أمر منع نشر حول تفاصيل التهم. وعلى خلفية اعتقاله وقعت مواجهات عنيفة في قرية مجدل شمس في أعقاب وصول الشرطة والقوات الخاصة «الإسرائيلية» لإجراء تفتيش في منزل والده بشكل استفزازي. واعتقلت «الشرطة الإسرائيلية» شقيقه فرحان ماجد الشاعر، وكان المعتقل الرابع من عائلة ماجد الشاعر حيث اعتقلت «الشرطة والمخابرات الإسرائيلية» من قبل والدته وشقيقه ووالده بشبهة التخابر ونقل المعلومات للعدو، وأصدرت المحكمة المركزية في الناصرة حكمها الجائر عليه بالسجن لمدة 3 أعوام .

# تونس: التغيير في مواجهة الفوضى

■ عماد بيضون

**اقتربت تونس من استحقاق التغيير في ظل فشل حركة النهضة باستحقاق إدارة المرحلة الانتقالية وعدم جذريتها بوضع حلول للأزمة المعاشية.**

تقتضي مصلحة تونس بعيداً عن مصالح الفرقاء السياسيين تحقيق تغيير بنيوي في النظام السياسي الاقتصادي-الاجتماعي، الذي يحمي وجودها كدولة في ظل الاستقطاب الوهمي الكبير في الشارع التونسي، بين مؤيد للإسلاميين ومعارض لهم، مما يضع التغيير في مواجهة مع الفوضى واستمرار الاغتيالات السياسية التي ينتجها من لا يريدون الانتقال إلى نظام جديد.

### المهمات الآنية المطلوب تحقيقها

إن وضع تونس على الطريق الصحيح لتنظيم الاختلاف بين القوى السياسية عن طريق التوافق على برنامج وطني شامل ينتج أنظمة وتشريعات وقوانين، تحقق التمثيل السياسي الصحيح وتحقق مصلحة أغلب التونسين.

غير أن الوضع الداخلي وارتباط قوى الإخوان بمشروع أمريكي/غربي يضع تساؤلات حول قدرة حركة النهضة على تقديم تنازلات في المفاوضات التي انطلقت الشهر الحالي بين الحكومة وباقي القوى السياسية في ظل جو من عدم الثقة، حيث قال المعارض اليساري حمه الهمامي، من جبهة الإنقاذ الوطني، إن «حركة النهضة تناور»، ويبدو أن النهضة لا تزال ثابتة على مواقفها.

### حراك شعبي للمطالبة بحل «التأسيسي» والحكومة

أذعن راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة بعد مفاوضات مع الاتحاد التونسي للشغل لفكرة حل الحكومة للبدء بالحوار خوفاً من مواجهة مباشرة مع الجماهير، فيما أبدت المعارضة التونسية الخميس 22 آب تحفظات إزاء قرار حركة النهضة القبول المبدئي بمبادرة اتحاد الشغل موضحة أن الترجمة الفعلية للقبول بمبادرة الاتحاد تكون بـ«إعلان علي العريض استقالة حكومته»، ودعت إلى «أسبوع الرحيل» وذلك ابتداءً من 24 آب إلى غاية 31 منه، لطرد بعض المسؤولين الذين عينتهم حركة النهضة في مناصب قيادية بالقطاع العام مستبقين الحوار للضغط على السلطة الحاكمة.

### العريض يهدد بالفوضى

في 14 آب الحالي حذر رئيس الحكومة، علي العريض، وهو القيادي في حركة النهضة، من خطورة الدعوات الهادفة إلى ماقال عنه :«الاعتداء على مؤسسات الدولة تحت ستار التغيير» كما حذر من الاعتراض على الحكومة ومن «خطورة عواقب الدعوات إلى استعمال العنف من أجل تغيير هيئة الدولة»! تأتي هذه التحذيرات رغم التزام حركات المعارضة السلمية في حراكها منذ نشأتها، ويبدو أن هذا التصريح تهديد بالفوضى إذا ما طلب التغيير.

يبدو أن تونس تمر كما المنطقة بحالة من الحراك الشعبي يتغيّر فيها أطراف الصراع، فحليف اليوم خصم المستقبل في ظل عدم فرز القوى السياسية نتيجة عفوية الحراك الشعبي، لذلك المطلوب اليوم حرق المراحل لتقصير فترة التحول نحو الديمقراطية الشعبية من خلال حشد الجماهير حول شعارات العدالة الاجتماعية والديمقراطية التي تحقق مطالب الأكثرية من الشعب التونسي.

# تظاهرة 31 آب بين قلق السلطة العراقية واختبار الإرادة الشعبية

**تتواصل التحضيرات الجارية لتظاهرة 31 آب القادم، فالاجتماعات الشبابية التحضيرية شملت غالبية المدن العراقية وتحتشد صفحات الفيسبوك بالبوسترات والصور والشعارات التعبوية ناهيكم عن الحوار والجدل والمقارنة والنقد. وأكد دعاة الحملة:« نؤكد إننا نعمل تحت سقف الدستور والقانون، وحريصون على سلامة البلد، ولا يمكن إلا أن نكون سلميين».**

■ صباح موسوي-بغداد

كما يجري تناول تجربة حركة 25 شباط 2011 الاحتجاجية، التي أرعبت النظام الحاكم برئاساته الثلاث، ولعل أبرز ما ينصب عليه النقاش بهذا الشأن، هو تجنب رفع شعارات استفزازية كما جرى في تظاهرة 25 شباط 2011، كشعار «إسقاط النظام» والتركيز على المطالب الشعبية كالخدمات والكهرباء والبطالة...الخ، على أن يكون الشعار المركزي للتظاهرة هو المطلب الرئيسي للحملة، أي «إلغاء تقاعد البرلمان».

### توعّد حكومي

لقد تباينت ردود فعل الحكومة والبرلمان بشأن هذه التظاهرة، فقد تطوع العديد من النواب للتخلي عن هذا التقاعد في وقت تمسك آخرون به، أما «الرئاسة» فهي في حالة غيبوبة صحية للرئيس وملاحقة قضائية لنائبه الهارب الهاشمي وشلل عملي للخزاعي. من جهتها شنت الحكومة على لسان رئيسها نوري المالكي، حملة تهديدات مباشرة ضد الجماهير وحرض العشائر على التصدي للذين ينوون التظاهر قائلاً: «إن ثقتي بهم مطلقة بأنهم سيُفشلون هذه التظاهرات كما أفشلوا تظاهرات شباط 2011... لا نسمح بتظاهرات في ساحة التحرير ونصب الخيم».

### إسقاط النظام؟!

إن استيعاب وتبني الجماهير لفكرة الخروج المطلبي الاحتجاجي في 31 آب يحول هذه الفكرة دون أدنى شك إلى قوة مادية على الأرض، والسؤال المطروح اليوم، هل أن حملة «إلغاء تقاعد البرلمان» هي الفكرة التي يمكن أن تتبناها الجماهير؟ أم ما يراه آخرون، شخصيات وحركات، من أن شعار «إسقاط النظام» هو الفكرة المقبولة جماهيرياً بعد أن كانت مرفوضة من قبلها في 25 شباط 2011؟

إن الشعار السياسي يُبنى على ثلاثة عوامل حتى يصبح فكرة تتبناها الجماهير، الزمان والمكان ودرجة وعي الجماهير، فإذا كان رفع شعار النظام في حراك 25 شباط 2011 خاطئاً، فإنه قد يكون صحيحاً راهناً، هذا من ناحية الزمان، وإذا كان حراك 25 شباط 2011 قد انطلق متأثراً بثورتي تونس ومصر ولم يكن العراق من ناحية المكان جاهزاً، فقد يكون مهيئاً اليوم لا تأثراً بثورة 30 يونيو المصرية العظيمة فحسب، وإنما بنضج الواقع الموضوعي العراقي بالدرجة الأولى، وإذا كانت الجماهير غير مهيأة لتبني فكرة إسقاط النظام في 25 شباط 2011، فقد تكون مستنكفة الآن عن تقبل فكرة تبني مطلب محدد كـ«إلغاء تقاعد البرلمان»، باعتباره مطلباً ثانوياً بالقياس لما تعانيه من أزمة أمنية ومعيشية وسياسية عميقة وشاملة.

**حان الوقت للتحرر من نظام المحاصصة التابع للإمبريالية الأمريكية وإقامة جمهورية العدالة الاجتماعية في العراق.**

### سقوط العملية السياسية

أما نحن، فنرى، أن عشر سنوات من العملية السياسية الفاسدة، وتفجر أزمة كبيرة بين المرجعية واتباعها في الحكم على وقع اندلاع احتجاجات جماهيرية، تجعل مصير العملية السياسية والطبقة البرجوازية الطفيلية الحاكمة على حافة الانهيار، وبالتالي، فإن أي تحرك جماهيري سيهدف حتماً إلى الإطاحة بالعملية السياسية برمتها، خصوصاً وأن المحاصصة الطائفية والإثنية، والتفجيرات والاغتيال والفساد الشامل لا تزال تطبع المشهد السياسي.

إن مطلب العراقيين الرئيسي الشرعي اليوم، هو، أن الوقت قد حان للتحرر من نظام المحاصصة التابع للإمبريالية الأمريكية وإقامة جمهورية العدالة الاجتماعية القادرة على تلبية حاجات المجتمع في الحياة الحرة الكريمة وإسقاط نظام المحاصصة الطائفية الاثنية الفاسد.

# مع المقاومة ولأجلها ولكن...

**لا تزال مواقف حزب الله وترجمتها على الأرض من الأزمة السورية مثار جدل واسع على الساحات المحلية واللبنانية والإقليمية والدولية. وهذا ناتج ليس فقط عن أوجه القصور في رؤية الحزب للأزمة السورية وتطور أشكال تدخله فيها من الخطابي إلى الميداني، بل بسبب ما يجري من اصطفافات وهمية تغذيها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، والسائدة في هذه الساحات ليس على أساس وطني أو قومي أو مقاوم...**

■ معن خالد

إن ما يجب الحديث عنه اليوم، ومن موقع الدفاع عن محور المقاومة والعمل على إخراجه من هذا الصراع بأقل الخسائر تمهيداً لانطلاقة لاحقة، أن مقاربة حزب الله للصراع السوري من الزاوية العسكرية وإن نجحت إلى حد ما في التدخل الدقيق والنوعي للحزب ضد التكفيريين وحسب، إلا أنها تعاني من إشكاليات في ثلاثة محاور رئيسية:

● أنه ومع اقتراب الحل السياسي ورغم محاولات كل الأطراف تحسين مواقعها على الأرض لأجل التفاوض، ورغم أن حزب الله يعلن أنه خارج هذه الحسبة كونه يقاتل تكفيريين لا ولن يقبلوا بالحوار والحل السياسي، إلا أنه يخالف بذلك، وبخطابه العلني حول تدخله العسكري، مزاج شرائح واسعة من السوريين الذين باتوا يرفضون كل أشكال الأسلحة الموجهة لداخل البلاد وحملتها مهما كانت قدسية هوية البندقية، خاصة وبعد أن اتضحت أوهام الحسم العسكري لكل الأطراف.

● يعتبر حزب الله هؤلاء التكفيريين أدوات للصهيوني، وهذا صحيح، ولكن مهمة هذه الأدوات ليس العمل على تفتيت العمود الفقري لمحور المقاومة وهو الجيش العربي السوري وحسب، بل وتفتيت الحاضن الشعبي لمحور المقاومة عبر استدارج حزب الله وضربه عسكرياً من جهة واستثمار هذا التدخل بترسيخ الفوالق الطائفية من جهة أخرى. إذا فالأدوات تنفذ مشروعاً كاملاً ومواجهتها ينبغي أن تراعي كل غايات وأدوات هذا المشروع، ابتداءً بالمزاج الشعبي الذي يتم التلاعب به وهو ما يتطلب خطاباً يراعي حالة الانقسام العمودي ويلحظ درجة نجاح البروباغاندا الإعلامية المعادية بسبب تخلف إعلام النظام وقصور إعلام المقاومة عن سد الثغرات في اللحظة المناسبة، ووصولاً إلى خوض المعركة بكامل أبعادها، فداخل النظام هناك أيضاً بوابات عبور التدخل الخارجي كقوى الفساد التي اصطدم بها حزب الله مراراً، حيث تفيد بعض التسريبات أن قيادات الحزب ممتعضة من أخلاقيات عمل ما يسمى اللجان الشعبية على الأرض بعد أن جربت أداءها في القصير، وهو ما يفرض على حزب الله نقداً جدياً لبنية النظام وأدائه وفاسديه وعدم الإكتفاء بالنقد في الغرف المغلقة، فالوضع صار محرجاً لحلفاء النظام فيما يرتع الفاسدون الكبار بالنهب ويتلطون خلف دماء شهداء الجيش.

● لا يلحظ خطاب الحزب حتى اللحظة المسلحين السوريين غير التكفيريين والقابلين للحوار، والتي دفعتهم مجريات الأحداث إلى حمل السلاح لأسباب شتى ومن الممكن باستقطابهم وبيئاتهم الحاضنة تخفيف الضغط على الجيش السوري وكسبهم في المعركة ضد التكفيريين.

ينبغي ختاماً التأكيد على فكرة أن كل ماوجه من انتقادات وتهم للحزب والتي تعربد على شاشات الإعلام المعادي لم تنطلق إلا من موقع استكمال مهمة العدوان الصهيوني على لبنان 2006، حين وضعت «إسرائيل» نزع سلاح المقاومة كهدف استراتيجي، وهو ما لن يحدث طالما أن المنطقة تسير تدريجياً إلى تعديل كل الاصطفافات بشكل واضح بين الوطني واللاوطني مستفيدين من تراجع المحور الأمريكي وأدواته التضليلية.

## من الذاكرة الثورية للشعوب

■ إعداد قاسيون

**1910/8/22** انتفاضة شعبية في كوريا ضد الغزو الياباني.

**1514/8/23** وقوع معركة جالديران بين الدولة العثمانية والصفوية، وهي من المعارك الفاصلة في تاريخ الشعب الكردي كون نتائجها قامت بتقسيم كردستان بين امبراطوريتين. **1821/8/23** استقلال المكسيك عن إسبانيا.

**1922/8/24** الشعب الفلسطيني يرفض الانتداب البريطاني على فلسطين وذلك في مؤتمر نابلس.

**1954/8/24** الكونغرس الأمريكي يوافق على قانون «مكافحة الشيوعية» وذلك خوفًا من الخطر الشيوعي حسب مزاعم مشرعي هذا القانون.

**1830/8/25** بداية الثورة العمالية البلجيكية.

**1912/8/25** ولد الرفيق إريك هونيكر رئيس الجمهورية الألمانية الديمقراطية ورئيس الحزب الاشتراكي الألماني الموحد.

**1953/8/26** اندلاع ثورة في مراكش المغربية ضد الاحتلال الفرنسي.

**2001/8/27** طائرات الاحتلال «الإسرائيلي» تطلق صواريخ على مقر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله، حيث قامت بإغتيال الأمين العام للجبهة الرفيق أبو علي مصطفى.

**8/28/ 1943** إضراب عام في الدنمارك ضد الاحتلال النازي.

**1963/8/28** مارتن لوثر كينج المناضل ضد التمييز االعنصري بحق الأفارقة يلقي خطابه الشهير «لدي حلم» في ولاية واشنطن.

**1992/8/28** نصف مليون برازيلي يتظاهرون للمطالبة باستقالة الرئيس فرديناند وكولوردي ميلو.

## جيوسياسة

سجّلت الليرة التركية انخفاضاً قياسياً، هو أدنى مستوى في تاريخها، لتصل إلى 1,9740 ليرة للدولار في أواخر تعاملات الأربعاء 21 آب، وقال المحلل الاقتصادي التركي أركين ايشيق: «كلما زادت الضغوط جراء انخفاض العملة تضاعفت احتمالات تشديد البنك المركزي للسياسة النقدية أو تعزيز مبيعات العملة الأجنبية أو التدخل بالتصريحات».

■ ■ ■

ارتفع عدد الأمريكيين المتقدمين بطلبات جديدة للحصول على إعانة البطالة الأسبوع الماضي، وأظهرت بيانات وزارة العمل يوم الخميس 23 آب أن الطلبات الجديدة لإعانة البطالة الحكومية زادت 13 ألفاً إلى 336 ألف طلب متجاوزة توقعات المحللين في استطلاع أجرته إحدى وكالات الأنباء العالمية.

■ ■ ■

قال تقرير منشور على قناة روسيا اليوم إن:«الهند تنزلق إلى أزمة اقتصادية عنيفة لم تشهدها منذ نحو عقدين. وانخفض سعر الروبية إلى مستويات قياسية جديدة رغم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي للحد من انخفاضها، بالإضافة إلى زيادة عجز الميزانية وتراجع التصدير. وسجلت بورصة بومباي منذ أيام أكبر هبوط لها منذ سنتين، اقترب من 4%، وخسرت الروبية أكثر من 17% من قيمتها منذ بداية العام. ويعزو خبراء تدهور الأوضاع في الهند والأسواق الناشئة إلى التأثيرات السلبية للاقتصادات المتقدمة إضافة إلى عوامل داخلية». وقال رئيس لجنة الأسواق المالية في غرفة التجارة والصناعة الروسية ياكوف ميركين إن:«الأوضاع في الأسواق الناشئة مرتبطة كثيرا بما يحدث في الاقتصادات والبورصات الأمريكية والأوروبية.. رؤوس الأموال خرجت من الأسواق الناشئة بما فيها الهند إلى المراكز الرئيسة».

■ ■ ■

استهدف الكيان الصهيوني موقع الناعمة في لبنان التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة، بالقصف، رداً على إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية تجاه أراضي فسطلين المحتلة عصر الخميس. ورغم إعلان ما يسمى كتائب «عبدالله عزام» المحسوبة على تنظيم القاعدة، مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ إلا أن الرد الصهيوني استهدف الناعمة في محاولة لإحراج المقاومة لإشعال الساحة اللبنانية بالتنسيق مع جهات المشبوهة لاعلاقة لها بالمقاومة تاريخياً.

■ ■ ■

كشف مصدر مطلع أن الظواهري اعترف بتلقيه 25 مليون دولار من خيرت الشاطر للقيام بأعمال إرهابية في سيناء، كما كشف عن ضلوع بعض أعضاء تنظيم الجهاد بأوامر من الشاطر في قتل الجنود في رفح في رمضان ما قبل الماضي وأيضاً في حادثة اختطاف الجنود.

■ وكالات

# التراجع الأمريكي في «قوس التوتر»

**أعلنت النيابة العامة في باكستان أن التهم الموجهة للرئيس السابق «برويز مشرّف» تضم الاغتيال والمؤامرة الإجرامية للإقدام عليه والمساعدة في تنفيذه، هذه الاتهامات المرتبطة باغتيال رئيسة الوزراء السابقة «بنظير بوتو» في 2007 والتي تجدد فتح ملفها مؤخراً إثر عودة «مشرّف» شهر آذار الماضي بعد 5 سنين في المنفى.**

■ فيصل يعسوب

لحادثة اغتيال «بوتو» أهمية كبيرة في الأحداث الدامية التي شهدتها باكستان على مدى السنوات الماضية وما نتج عنها من تحولات حتى اليوم.

### باكستان - البلقان

يذكر البروفيسور «مايكل شوسودُفسكي»* في مقالات وتقارير عدّة عن تاريخ التآمر الأمريكي على باكستان –من ضمن المخطط الذي يشمل أفغانستان وإيران والهند ومنطقة قوس التوتر– الذي يعود إلى بداية السبعينيات، إذ تهدف الولايات المتحدة بشكل واضح ووفق تقارير من «المجلس الوطني للاستخبارات NIC» و«الاستخبارات الأمريكية المركزية CIA» إلى ضرب «الدولة» الباكستانية وتفكيك البلد للسيطرة على هذا البلد الغني بكل شيء، المعادن والطاقة البديلة وحتى النفط والغاز، ناهيك عن الدور المطلوب من باكستان لبسط الهيمنة الأمريكية على أغنى منطقة في العالم من الصين إلى روسيا.

اغتيال «بنظير بوتو» كان ضمن المخطط المعد في حينه لأخذ باكستان إلى السيناريو التقسيمي الذي حققه الأمريكيون في يوغوسلافيا– البلقان– عبر إشعال الفوالق الطائفية والمناطقية، واستخدام طالبان كعامل تفجير دائم تحت الطلب لخلق حكومة عسكرية فاشستية مقابل مجموعات مسلحة محلية، مع إشعال الصراع مع الهند وأفغانستان لتصبح باكستان في تنازع مستمر يقضي على مستقبل هذا البلد نهائياً.

### التوازن الجديد - الشعوب من جديد

اليوم تدعو الحكومة الباكستانية المسلحين للحوار وإنهاء النزيف المستمر منذ سنين، وقد أعلن رئيس الوزراء المنتخب مؤخراً «نواز شريف» أن إشكالية المسلحين في باكستان لها جذر عميق اقتصادياً واجتماعياً، كما لها ارتباط وثيق بعلاقات باكستان الخارجية، ومن هنا تعمل باكستان لإنهاء عناصر النزاع مع الهند من ناحية ومع أفغانستان من ناحية أخرى.

يذكر «بِبِ إسكوبار»* أن خط الغاز الإيراني الباكستاني يجعل من الفالق «السنّي–الشيعي»، المصنّع أمريكياً، مهزلة! أي إن أحد أكبر الفوالق التي عملت على صنعه الولايات المتحدة بات مهدداً بالزوال مع وعي هذه الحكومات لمصالحها الوطنية العليا.. من هنا يمكن القول إن قدرة الباكستانيين اليوم، كما غيرهم من شعوب العالم، على التقدم اتجاه مصالحهم الحقيقية ترتبط مباشرة بتراجع الأمريكان على مستوى العالم والذي يحدث بوضوح واضطراد، وتضعف بالتوازي إمكانية الأمريكيين على التحكم وإدارة الصراع في المناطق الحساسة عالمياً وفق سيناريوهات الصراعات الوهمية التي خلقتها الولايات المتحدة، لهذا تطرح الحكومات اليوم تحت ضغط شعوبها ملفات لطالما كانت مغيّبة ومحرّمة كالحوار مع المسلحين وفض الخلافات مع الجيران في الهند وأفغانستان.

■ هوامش:

مايكل شوسّدُفسكي: بروفسور في الاقتصاد بجامعة أوتاوا وحائز على عدة جوائز كمؤلف. مؤسس ومدير «مركز بحوث العولمة».

بِبِ إسكوبار: محقق صحفي وكاتب برازيلي، منذ التسعينيات تركّزت أعماله حوله الشرق الأوسط وقلب آسيا.

# المال وشركات الإعلام يكمّمون الديمقراطيّة

**«هذه هي حقيقة «انتخابات» 2012: المال يغلب المال»، يتحدث روبيرت مكنزي وجون نيكولاس في كتابهما الجديد «الدولارقراطيّة - Dollarocracy: كيف يقوم المال ومجموعات إعلام الانتخابات بتدمير أمريكا».**

■ ترجمة: بطرس شنيس

بقلم: روبيرت مكينزي وجون نيكولاس

هل يمكن لنظام تم فيه وضع الديمقراطيّة في صالون رهانات لمجموعة من الداعمين الماليين أن يعاد إلى المواطنين الناخبين؟!

### «بعث الامتيازات»

في عدة مراحل سالفة من الإنسانيّة، كان الصراع بين من يملك أكثر مما استحق وبين من يستحق أكثر مما يملك هو الشرط الأساسي للارتقاء. في أيامنا هذه فإن هذ الصراع يظهر على شكل كفاح الأحرار لينالوا ويمتلكوا حق حكم نفسهم بنفسهم في وجه المصالح الخاصة، والتي تحرف أساليب الأنظمة الحرة وتحولها إلى آلات لإحباط الإرادة الشعبيّة. في كل مرحلة، وتحت جميع الظروف، فإن جوهر الكفاح هو عدالة الفرص، وإلغاء الأفضليات، وتولية حياة ومواطنة كل فرد الأهميّة القصوى بالنسبة لنفسه وللأمة، لاجديد في ذلك.

### ثيودور روزفلت، 1910

فعلاً، لا جديد. رغم ما تم اكتسابه في الفترة التقدميّة عندما قاد ثيودور روزفلت إصلاحاً جذرياً، إلا أن هذا التقدم لم يتضمن فعلياً أن الجموع الهائلة من عامة الناس ستتمكن من أن تنال وتمتلك حق حكم نفسها بنفسها في وجه المصالح الخاصة. لا يتضمن الدستور الأمريكي أي ضمان لحق التصويت، وفقدان الإيضاح اللازم في الدستور يُستعمل دائماً من تجار السياسة الذين يجعلون أمريكا ديمقراطيّة للأقلية. وبلوتوقراطيّة –حكم الطبقات الثريّة– جذرياً.

### قوة المال

التعاون بين فرض إرادة الثروة على سياسيينا، وبين تصميم الشركات الإعلاميّة على تحويل هذه المسخرة إلى مدرار نقود –بينما عليهم أن يعرّوها ويعارضوها– يكملان دائرة فساد شرّيرة.

هذه ليست ظاهرة جديدة كليّاً، ولكنها ظاهرة متسارعة جداً، بسماح المحكمة العليا في عام 2010 بالإنفاق غير المحدود من الشركات على الحملات الانتخابيّة، مما أضعف العمليّة الديمقراطيّة والتي على مر أربعة عقود كانت تقوم بتجديد الميزات السياسيّة للنخب.

وسائل الإعلام المسيطرة تقوم بعمل مروّع بصياغتها لآراء المواطنين حول الحياة العامة. مالكو شركات الإعلام قد قطعوا عهداً للنظام الحديث، والجزء الأكبر من هذا العهد هو أن لا يعارضوا هذا النظام.

بالأحرى، فإن شركات الإعلام خرجت لتكسب شلالات من الأرباح من خلال بثها لحملات انتخابيّة فارغة وفجّة. شركات الإعلام هي المستفيد المباشر مالياً من ازدياد نظام انتخاباتنا سخافةً بشكل مستمر، كما أنها الحامل الرئيسي لما يؤول إليه.

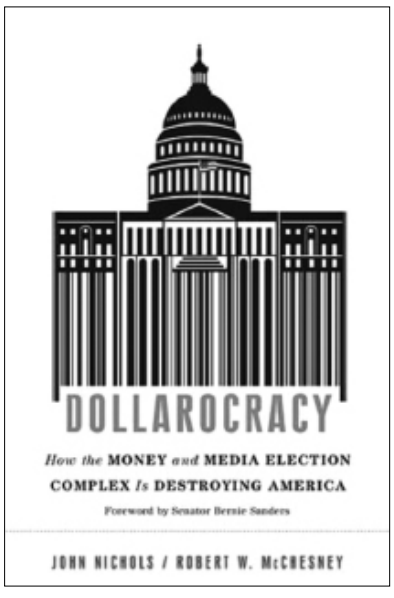


هذا الاتحاد الحاصل بين المال والإعلام في الانتخابات، أصبح ضخماً وقويّاً، لدرجة أنه لا يمكن فهمه إلا ككيان واحد، هذا الاتحاد مبني على مجموعة من العلاقات الدعائيّة والمؤسساتيّة والتي تشمل المتبرعين الأثرياء، الشركات الضخمة، مجموعات ضغط، مستشارين، وسياسيين. هذه العلاقات تسلب الديقراطيّة الانتخابيّة وتستفيد كثيراً من هذا السلب.

# العصر الكربوني الثالث 2/2

**بدأ عصر النفط في عام 1859 بالتزامن مع بداية عمليات الإنتاج التجاري في غرب ولاية بنسلفانيا، لكن الانطلاقة الحقيقية له أتت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحديداً أثناء النمو الهائل الذي شهدته ملكية السيارات.**

■ بقلم : مايكل تي كلير*

ترجمة وإعداد : نور طه

على الرغم من الدور الهام الذي لعبه النفط في مجالي الإضاءة والتشحيم إضافةً لتطبيقات أخرى، إلا أنه بقي –عملياً– تابعاً للفحم. واستمر على هذه الحال إلى أن أصبح في الفترة التي تلت الحرب المصدر الرئيسي للطاقة في العالم. حيث ارتفع الاستهلاك العالمي من10 ملايين برميل نفط يومياً في عام 1950، إلى 77 مليوناً في عام 2000. أما اليوم، فقد بات النفط يغطي حوالي 97% من مجموع الطاقة المستخدمة في النقل حول العالم.

### النفط والولايات المتحدة

لقد ترافق الازدهار النفطي مع توسّع كبير في القوة الأمريكية على الصعيد العالمي نظراً للاحتياطات النفطية الضخمة التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كونها أول من أتقن تكنولوجيا استخراج النفط وتكريره، ناهيك عن كونها أكثر الدول نجاحاً في الاستفادة منه في مجالات كثيرة ومتنوعة كوسائل النقل والتصنيع والزراعة والصناعات العسكرية. لقد تسبّب كل ما سبق بتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أغنى وأقوى دولة في القرن الحادي والعشرين. الأمر الذي سمح لها بمراكمة مستويات مذهلة من الثروة، ونشر جيوشها وقواعدها العسكرية في جميع القارات، وبالتالي إحكام سيطرتها على كل من النقل الجوي العالمي والممرات البحرية. لكن وعلى الرغم من ذلك كله، فقد لاقت أمريكا –لاحقاً– الآثار السلبية ذاتها التي واجهتها بريطانيا عندما أفرطت في اعتمادها على الفحم.

### عصر النفط والغاز «غير التقليديين»

لقد اتسم عهد النفط التقليدي بمميزات عديدة وفي ما يلي أهمها :

نمو هائل في مجال النقل الجوي والبري، توسّع عمراني كبير طال مناطق شاسعة من العالم، مكنتة كل من الزراعة والحرب، تفوق عالمي للولايات المتحدة، بداية التغيّر المناخي.

ومن الجدير بالذكر أن هذا «النفط التقليدي» ليس متجدداً أي أنه في طريقه إلى الزوال يوماً ما. ووفقاً لتصريحات الوكالة الدولية للطاقة، فإن الحقول الرئيسية التي توفر حالياً الحصة الكبرى من النفط العالمي ستفقد ثلثي إنتاجها على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة، حيث سيتراجع إنتاجها الصافي من «68 مليون» برميل يومياً في عام 2009، إلى «26 مليون» برميلاً فقط في عام 2035.

وتضيف الوكالة بأنه سيتم اكتشاف موارد نفطية جديدة لتحلّ محل الإمدادات المفقودة، إلا أن معظم هذه الموارد ستكون ذات طبيعة غير تقليدية. وستحوز خلال العقود المقبلة حصةً متزايدة من مخزون النفط العالمي، إلى أن تصبح –في نهاية المطاف– المصدر الرئيسي للتوريد عوضاً عن النفط التقليدي. وينطبق الأمر ذاته على ثاني أهم مصدر للطاقة في العالم وهو الغاز الطبيعي، حيث أخذ المعروض العالمي منه بالتقلص.

لقد أصبحنا نعتمد وبشكل متزايد على مصادر توريد غير تقليدية، ولا سيما تلك الموجودة في القطب الشمالي وفي أعماق المحيطات إضافةً للصخر الزيتي المُستخرَج بواسطة تقنية «التكسير الهيدروليكي «المائي»».

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى ما تم إثباته –عبر المقارنة– من أن الوقود غير التقليدي «زيوت ثقيلة، رمال قطرانية، ..» يحتوي على نسبة عالية من الكربون تفوق تلك التي يحتويها النفط التقليدي، وبالتالي فإن هذا الوقود الجديد يطلق كمية أكبر من ثاني أوكسيد الكربون عند احتراقه. وهذا يعني أنه وكلما ازداد استهلاك الوقود الأحفوري، ستزداد كميات غازَي الميثان وثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي، مما سيساهم في تسريع ظاهرة الاحتباس الحراري.

### مشكلة العصر الكربوني الثالث

لقد تبيّن أن إنتاج كل من النفط والغاز «غير التقليديين» يتطلب كميات كبيرة من المياه بغرض استخدامها في تقنيات التنقيب الحديثة كالتكسير الهيدروليكي، وأيضاً لتسهيل نقل وتكرير هذا النوع من الوقود. الأمر الذي يشكّل تهديداً متزايداً بتعرّض المياه للتلوث، ناهيك عمّا سيجري من تنافس على الوصول إلى إمدادات المياه بين المزارعين والسلطات المحلية وغيرهم من الأطراف. كما أن التأثيرات الكبيرة –وربما غير المعروفة– التي ستنتج عن انتقال النفط والغاز من «تقليديين» إلى «غير تقليديين» لن تقتصر على الشقّين البيئي والاقتصادي فحسب، بل ستمتد إلى الشؤون السياسية والعسكرية.

يشكّل الدور الحاسم الذي تلعبه الشركات الأمريكية والكندية في تطوير تكنولوجيا الوقود الأحفوري الحيوية إضافةً لامتلاك أمريكا الشمالية لبعض أكبر الاحتياطيات الغازية والنفطية غير التقليدية في العالم، عاملين مهمين في تعزيز القوة العالمية للولايات المتحدة على حساب منتجي الطاقة المنافسين كروسيا وفنزويلا اللتين تواجهان ارتفاع سقف المنافسة مع الشركات الأمريكية الشمالية، و أيضاً على حساب الدول المستوردة للطاقة كالهند والصين اللتين تفتقران إلى الموارد والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الوقود غير التقليدي.

> **إن الحقول الرئيسية التي توفر حالياً الحصة الكبرى من النفط العالمي ستفقد ثلثي إنتاجها على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة**

> **ترافق الازدهار النفطي مع توسّع كبير في القوة الأمريكية على الصعيد العالمي نظراً للاحتياطات النفطية الضخمة التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة**

### مالعمل؟

لا بد من التنويه بدايةً إلى أنه وخلافاً للتوقّعات التي صدرت عن العديد من المختصين في مجال الطاقة مع بداية هذا القرن، فإن أياً من النفط والغاز لن ينضب قريباً.

مع اتساع الاستثمارت الضخمة في قطاع النفط غير التقليدي وازدياد الاعتماد العالمي على الوقود المستَخرج منه، فإن المصارف وشركات الطاقة والجهات الاقتصادية الأخرى ستجني أرباحاً طائلة. أما بالنسبة لنا –الناس– فإن معظمنا لن يتمتع بهذه الفوائد، بل سنواجه بدلاً عنها المشقة والمعاناة اللتين ستصاحبان كلاً من ازدياد حرارة كوكبنا، وندرة إمدادات المياه –المتنازَع عليها– في مناطق عديدة، وتلاشي المساحات الطبيعية الغنية.

إذاً، ما العمل؟ لا شك أن الدعوة إلى المزيد من الاستثمار في الطاقة الخضراء أمرٌ ضروري، إلا أنه غير كاف في ظل الإصرار الذي تبديه الدول المهيمنة على تطوير مختلف أنواع الوقود غير التقليدي. كما أن إطلاق حملة تدعو لفرض قيود بغية الحد من انبعاثات الكربون هو أمرٌ ضروريٌ أيضاً، لكن الإشكالية هنا تتلخص بالانحياز المؤسساتي الواضح والعميق تجاه الطاقة غير التقليدية. إن المطلوب اليوم، بالإضافة إلى ما ذكرناه، هو حملة كبرى تهدف إلى فضح المخاطر الجسيمة التي تتسبب بها الطاقة غير التقليدية، بالإضافة إلى مهاجمة وتشويه صورة كل من يختار الاستثمار في هذه الأنواع من الوقود عوضاً عن بدائلها الخضراء المتوافرة.

لقد تم بالفعل تنفيذ بعض هذه الجهود، حيث بدأت أعداد من الطلاب بإطلاق حملات بغرض إقناع أو إجبار كلياتهم وأمناء جامعاتهم على سحب ومنع قيام إدارات هذه الجامعات من الاستثمار في أي من شركات الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فلا تزال هذه الحملات قاصرة. لذا يجب إطلاق حملة شاملة كبرى قادرة على تحديد ومقاومة جميع المسؤولين عن الاعتماد المتزايد على الوقود غير التقليدي. إن كل ما قاله أوباما عن «ثورة تكنولوجية خضراء» ليس له أي صدى على أرض الواقع، فما زلنا حتى الآن محاصرين في عالم يسيطر عليه الوقود الأحفوري بأنواعه المختلفة. أما الثورة الحقيقية الوحيدة التي تجري الآن هي ثورة الانتقال من نوع وقود معيّن إلى نوع وقود مختلف.

إذا أراد أحد التعرّف على كيفية صنع كارثة عالمية، فإن ما يجري بلا شك هو أفضل إجابة. إذا أرادت الإنسانية تجاوز هذه المرحلة، فعليها بدايةً أن تتعامل بذكاء أكبر مع موضوع الوقود الجديد، ومن ثم أن تعمل بكل قوتها على اتخاذ خطوات تفضي إلى تقصير عمر العصر الكربوني الثالث من جهة، وتسريع ظهور عصر الطاقات المتجددة من جهة أخرى. وإلا، فسنصل إلى يوم لا يبقى فيه شيء لم يحترق سوى أنفسنا !!

■ عن «غلوبال ريسيرتش»

**هوامش :**

*مايكل كلير : أستاذ دراسات الأمن والسلام العالميين في جامعة نيوهامشر الأمريكية.

## وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

### صانع الأوهام

متشحاً بثوب العالم تارة وثوب الساحر تارة أخرى، بثوب العابد ودور الإله في أحيان كثيرة، يتنقل بين الأدوار بمظهر التائه أو العارف، بحيث تشعر أنك أمام كائن هلامي لا يمكنك تحديد هويته، لكنك سرعان ما تجد الأفكار تقودك إلى ما يذكرك بفيلم «صانع الأوهام» «The Illusionist » ذاك النصاب المحترف الذي لا يتورع عن استخدام كل الأدوات الممكنة بذكاء شديد ليزرع في النفوس أوهاماً تبدو غير قابلة للتكذيب حتى في نظرات فاصحة دقيقة، لكن عين الخبير المدرب التي تعمل بعمق وصبر قادرة على كشفها بعد تمحيص.

يتحدث في الخيمياء وتحويل المعادن البخسة إلى ذهب، وزرع الأعضاء والاستنساخ، وزرع خلايا مضيئة في الأجساد البشرية وتزوير الأموال وتقمص الإله فيه.

لكنه لا يستطيع أن يجد جمهوراً إلا في أولئك أنصاف العارفين، فهم ملعبه ومرتعه، يتلاعب بمعرفتهم التي تبدو لهم كلية، لكنها سطحية وواسعة، غير قادرة على النفاذ إلى أعماق الحقيقة، كتلاعب فيلم «السر» «The Secret» بعقول الباحثين عن الثراء السريع، حيث يقف الكون بأجمعه في خدمة رغباتهم المعلنة بمجرد التفكير بالملايين التي تتدفق من أرجاء الكون لتجد مهبطاً لها في جيوبهم.

إنها موجة من الأوهام التي ألبست لبوس العلم لخداع الباحثين عن أمل سريع التحقيق كوجبة سريعة في عالم بدأ باليأس.

# «اقتصاد الأرض».. اقتصاد الإنسان

**»لا أحد يدرك الإمكانات الهائلة التي يتيحها العصر الحالي لإيجاد مستوى معيشة رفيع على كوكب الأرض لم يسبق للبشرية أن عرفته من قبل، فلا المنظومات السياسية والمالية تعي ذلك، ولا المحترفون والخبراء المحدودون باختصاصاتهم، ولا عامّة الناس. الآن أصبح بالإمكان توفير هذه المعيشة للجميع دون استثناء وليس لأحد على حساب أحد، لقد انقضى عصر الأنانية ولم تعد مطلوبة للبقاء، والحروب لم يعد لها أية فائدة على الإطلاق« - ريتشارد فولر**

■ سمير حنا

مرت الحركة الاقتصادية العالمية على امتداد سنوات العقد الأخير بأزمات خانقة تركت أبلغ الأثر على معظم جوانب الحياة البشرية، وتصاعدت معها الانتقادات الحادة للنظام الاقتصادي الرأسمالي بعد فشل نموذج »اقتصاد السوق« في احتواء مفاعيل تلك الأزمة من تفقير الطبقة العاملة وإغناء مجموعة قليلة من البشر على حسابها، وخلق إنسان مستهلك غير قادر على الإبداع يطوف يومياً داخل نظام مبني على ثقافة الاستهلاك المفرط والتضخم اللامحدود.

أدرك الكثيرون الحاجة الملحة إلى نظام بديل ينتشل الإنسان من هذه الدوامة الاجتماعية يقودها تطور وعي البشرية لنفسها وبيئتها المحيطة، وابتعادها شيئاً فشيئاً عن الأفكار والتصورات القديمة التي بدأت تتهاوى كنتيجة للدفق المتواصل من المعلومات الجديدة والكفيلة بتغيير نظرتنا إلى العالم من حولنا، وأصبح من الضروري الاستفادة من الأبحاث الاجتماعية والتطورات التقنية والعلمية بهدف التوصل منطقياً إلى منظومات اجتماعية تتسم بقدرتها على تلبية احتياجات البشر بأسلوب غير مسبوق يساهم في التقليص أو التخلص من الكثير من المشاكل الاقتصادية–الاجتماعية السائدة في عصرنا، وتهيئة كمية وافرة تقريبا لضروريات الحياة لكل سكان العالم، والسعي إلى التخلص من نقص الموارد في العديد من المجالات قدر الإمكان، لنخلق نظام «وصول مباشر» بدلاً من الملكية والمال، دعي هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي بنظام «الاعتماد على الموارد» أو «نظام الأرض».

يقوم هذا التوجه على مجموعة من الأفكار التي فرضتها الثورة العلمية والفورة الرقمية في سنوات البشرية الأخيرة، وابتكار تطبيقات تكنولوجية متقدمة تسمح بتوظيف الإمكانات الحالية ضمن إطار هذه العقلية الجديدة، فعندما نأخذ نظرةً أكثر «تقنية» أو «علمية» على الشؤون الاجتماعية سندرك حقائق تتجاوز مفاهيمنا المعتادة المحكومة بالطبيعة النسبية لإدراكنا، فالكثيرون يقعون ضحيةً لافتراضات مسبقة يتم وصفها على أنها حالة «طبيعية»، مثل اعتبارنا أن الفقر والحرمان الذي يعاني منه أكثر من 3 مليارات إنسان شيئاً «طبيعياً»، أو حالة غير قابلة للتغيير بالنسبة لمن لا يدرك فعلاً حجم الغذاء المنتج عالمياً، وإلى أين يذهب أو كيف يتم هدره، أو لا يعي الطبيعة التقنية أو الإمكانات الحديثة المتاحة لإنتاج وفرة كافية من الغذاء في يومنا هذا.

يؤمن هذا النظام المقترح بضرورة ترقية التكنولوجيا، ويؤيد العمل من أجل التشغيل الآلي لإنتاج السلع وتأمين الخدمات، للتخلص من حاجة الإنسان للعمل والجهد إذا أمكن لتزداد الفعالية في إطار علاقات تكافلية مع الطبيعة وتوازن بيئي من أجل مجتمع مستقر، على أساس المنهج العلمي المطبق اجتماعياً، والتوصل إلى قرارات مستندة على البيانات الإحصائية والمنطق الاستنتاجي الموجه نحو فعالية قصوى في المشاريع، وليس على أساس آراء مبنية على المصالح الذاتية، وبالرغم من حداثة نشأة هذا النظام واتهام البعض له بالمثالية المفرطة إلا ان الأفكار التي يقدمها تستحق التمعن والمناقشة إن أردنا بحق الوصول إلى حل سريع وناجع يقي الأرض وسكانها من مساوئ سوء الإدارة والتوزيع ويحقق المستوى المنشود من العدالة الاجتماعية.

# لماذا الغابات؟

**تلعب الغابات اليوم دوراً متزايداً في دعم الاقتصاد الوطني لمعظم دول العالم ، كبقية الثروات الطبيعية الأخرى، وإن كانت فوائدها أعم في الدول التي تمتلك غابات أوسع من غيرها خاصة بعد تفاقم أزمة الطاقة حيث بدأ الإنسان التفكير بالعودة ثانية إلى استعمال الأحطاب كمصدر بديل للطاقة التي يستعمل فيها النفط.**

تبلغ مساحة الغابات الطبيعية في سورية حوالي نصف مليون هكتار موزعة على معظم المحافظات.

كانت مساحات واسعة من أراضي سورية مغطاة بالغابات في العهود الغابرة وأن وجود آلاف الهكتارات من غابات البطم في جبل البلعاس والشاعر وعبد العزيز واللجاة، وكذلك غابات اللزاب في منطقة النبك والأزر اللبناني والشوح والسنديانيات في محافظة اللاذقية وغيرها ما هو إلا دليل على أن بلادنا كانت غنية في غاباتها ولا تزال رسوم النباتات والأشجار المنقوشة على أحجار جدران الآثار في بصرى الشام وصلخد وتدمر خير شاهد على ما ذكر كما يروى أن الخليفة هارون الرشيد كان يأتي من بغداد إلى الرقة للاصطياف في ظلال الأشجار.

انقرض القسم الأكبر من الغابات التي كانت تغطي أراضي بلادنا نظراً للتعديات المتواصلة عليها من غزوات الصليبيين إلى تسيير القطارات العامة خلال الحرب العالمية الأولى في أحطاب الغابات وكذلك مد السكك الحديدية من طرابلس إلى حيفا خلال الحرب العالمية الثانية الذي أخذت معظم أخشابه في مناطق اللاذقية والقسم الضئيل من غابات لبنان هذا بالإضافة إلى تعديات السكان من احتطاب لأجل التدفئة المنزلية والطبخ ومن ثم كسر الأراضي الحراجية وتحويلها إلى أراضي زراعية وكذلك الحرائق ورعي الماعز بالإضافة إلى أعمال تدخين التبغ غير المنظمة.

فوائد الغابات

لاغنى للإنسان عن منتجات الغابة، ومن العسير حصر فوائد الغابات وأثرها في حياة الإنسان، منها فوائد اقتصادية: كإنتاج الأخشاب حيث تعد الغابات مصدر الخشب وهو مادة أولية متنوعة الاستعمال حيث يستعمل الخشب أحياناً بشكل شرائح رقيقة جداً في الموبيليا لصناعة المفروشات أو في صنع الخشب المعاكس أو صنع الكبريت. أما الخشب المضغوط الذي أصبح كثير الاستعمال في هذا العصر فهو يصنع في بلادنا من نفايات صناعة الخشب المعاكس بالإضافة إلى خشب صنوبر بروتيا

وتستعمل أخشاب السنديان والأكاسيا والسرو والصنوبر كعوارض للسكك الحديدية، أما أخشاب الهياكل للأعمال الإنشائية فهي من السنديان والشوح والتنوب.

وفوائد طبيعية وبيئية، تتلخص في حفظ التربة من الانجراف، وزيادة خصوبة التربة حيث يؤدي القطع المتواصل للغابات إلى انهيار المناطق من الناحية البيئية، وتحسين بنية التربة، ووقاية المحاصيل الزراعية إذ تقلل الغابة من حدة الرياح الشديدة فتحمي بذلك المناطق المعرضة للرياح الشديدة والضارة بالمزروعات.

لدرجة أن نجاح زراعة بساتين الحمضيات يستند إلى حد كبير على وجود مصدات رياح. كما أن الغابات تحمي القرى الجبلية من خطر الثلوج والتخفيف من حدة الفيضانات وانزلاق وانهيار الأتربة.

وتلطيف المناخ حيث تزيد الغابات من الرطوبة الجوية للمناطق الموجودة فيها، حيث تخفض من درجات الحرارة العليا وترفع من الدرجات الدنيا. وتثبيت الرمال المتحركة وتأمين المأوى والمرعى للحيوانات البرية، كما توفر المرعى للحيوانات الأليفة.

وبصورة عامة يمكن القول إن الاحتفاظ بالغابات أمر ضروري للمحافظة على توازن الطبيعة والاحتفاظ بالإمكانات الطبيعية والإنتاجية للبلاد.

بالإضافة إلى الفوائد الاجتماعية والسياحية كتشغيل الأيدي العاملة وتقوم الغابات بجلب الزوار والاستفادة من أوقات الفراغ.

وفوائد علمية إذ تعتبر وسطاً ملائماً للعلماء والطلاب لإجراء البحث العلمي والدراسة.

وفوائد دفاعية وحربية وفوائد صحية وطبية حيث تعتبر الغابات من أفضل الأماكن لإقامة المشافي والمصحات، كما أن للغابات أثراً فعالاً في تنقية مياه الشرب.

■ عن شبكة المعرفة الريفية -بتصرف

# جدوى الزراعات المحمية
# للمواد ذات الاستهلاك اليومي

**تعرف الزراعة المحمية «Under- cover cultivation» بأنها إنتاج الخضار أو نباتات الزينة ضمن أنفاق أو بيوت زراعية « بلاستيكية» مدفأة بالأشعة الشمسية أو بوساطة جهاز تدفئة ولاسيما في غير مواسمها العادية.**

■ قاسيون

وقد درج منذ سنوات عديدة استهلاك الخضار الصيفية في الشتاء من خلال هذا النوع من الزراعة وهي بطبيعة الحال أغلى سعراً من مثيلاتها الصيفية بسبب تكاليف الإنتاج الأعلى، لكن هذه التكاليف الأعلى وصلت إلى حد كبير جداً بحيث أصبح تحديد سعرها بما يتناسب مع إمكانيات الشراء غير ذي جدوى، وأخذت الشكوك تساور منتجي هذه المحاصيل في جدوى إنتاجها من حيث المبدأ.

في مقابلة مع المهندس الزراعي وائل سلمان الخبير في شؤون البيوت البلاستيكية والزراعات المحمية، وفي جواب حول استفسارنا عن جدوى الزراعات المحمية في محاصيل ذات استهلاك كبير مثل البندورة، تحدث عن تكاليف الإنتاج العالية جداً بالمقارنة مع المحصول نفسه في الزراعات غير المحمية، موضحاً على سبيل المثال تكاليف إنتاج البندورة حالياً:

تقسم تكاليف الإنتاج في الزراعة المحمية إلى تكاليف ثابتة وتكاليف دوارة.

### تكاليف ثابتة

وتتضمن التكاليف الثابتة قيمة المشروع من حديد وشريط وبئر ماء ومضخة ماء وتمديدات الري المختلفة وتمديدات الحماية من الصقيع ومضخة رش المبيدات وغيرها من الملحقات إضافة إلى الأرض، وهنا سنتغاضى عن المبلغ الذي سيلحق بكل كلغ من البندورة من التكاليف الثابتة وسنتحدث فقط عن التكاليف الأخرى.

### تكاليف دوارة

أما التكاليف الدوارة ويقصد بها التكاليف الموسمية التي تدفع من بداية الإنتاج حتى نهايته، فهي ما سنتحدث عنه بالتفصيل ووفق الأسعار الرائجة حالياً.

الغطاء البلاستيكي: حيث يحتاج البيت النظامي لفة ونصف من الغطاء البلاستيكي وسطياً وقيمتها في السوق 82500 ل س يضاف إليها أجور تركيب وملحقات أخرى «شريط وخشب في حالة الصالات»، قيمتها حوالي 8500 ل س، ويصبح المجموع 91000 ل س ويستمر الغطاء البلاستيكي صالحاً لمدة سنتين وبالتالي فإن تكلفة السنة الواحدة هي 45500 ل س.

أجور الحرثة أو الفلاحة: يحتاج البيت البلاستيكي إلى حراثة من أربع إلى ست مرات حسب الزراعة موسم واحد أو موسمين ووسطي أجورها 2500 ل س.

قيمة كهرباء سنوياً 4000 ل س للبيت الواحد.

سماد عضوي 15000 ل س، وسماد أساسي 4000 ل س، ومواد تعقيم التربة 35000 ل س.

بذور وتورب وصواني تثبيت 30000 ل س.

ناموسيات وخيطان تعليق 4000 ل س.

أسمدة ذوابة ومخصبات ومثبتات عقد 20000 ل س.

مبيدات حشرية وفطرية 15000 ل س وبالتالي فإن مجموع التكاليف الدوارة يصبح 175000 ل س، فإذا كان وسطي الإنتاج 6 طن للبيت الواحد في حال الموسم الطويل و «2+4» في حال الموسمين عندها ينال كل 1 كلغ من التكاليف الدوارة مبلغ 29,2 ل س، أي حوالي 30 ل س.

وتجد الملاحظة إلى أن أية محاولة لتقليل التكاليف سوف تنعكس سلباً على الإنتاج كما يجري حالياً.

فإذا استبدلت البذور المحسنة الغالية الثمن ببذور أخرى سوف ينخفض الإنتاج، وإذا تم الاستغناء عن مواد التعقيم سوف ينخفض الإنتاج... وهكذا.

### تكاليف التسويق

هناك أيضاً تكاليف التسويق وهي التكاليف التي تتطلبها عملية التسويق عبوات ونقل وعتالة ومبايعة «كومسيون» وتبلغ هذه التكاليف حوالي 15 ل س لكل 1 كلغ حيث أن ثمن العبوة سعة 14 كلغ حوالي 100 ل س، وأجور النقل والعتالة هي من 10 إلى 15 ل س لكل عبوة والعمولة 5% من قيمة المنتج والحسم على الوزن الصافي 3%.

**تكلفة إنتاج 1 كلغ من البندورة في الزراعات المحمية دون التكاليف الثابتة أو نفقات الصيانة تبلغ 53 ل س، وبالتالي فإن أي سعر أقل من ذلك سوف يتسبب بخسائر للمزارعين**

وتكاليف العمالة، حيث يستطيع العامل وسطياً تخديم خمسة أنفاق نظامية وهو يقوم بذلك مقابل 25% من صافي الإنتاج ولنفترض أن أجر العامل الشهري 20000 لس وهو يخدم خمسة بيوت بلاستيكية وسطي إنتاجها السنوي 30 طن عندها ينال كا 1 كلغ من المنتج مبلغ 8 ل س.

وبالعودة إلى كل تكاليف الإنتاج دون الكلف الثابتة نجد أن:

تكاليف دوارة 30 ل س

تكاليف تسويق 15 ل س

تكاليف عمالة 8 ل س

وبالتالي فإن تكلفة إنتاج 1 كلغ من البندورة في الزراعات المحمية دون التكاليف الثابتة أو نفقات الصيانة تبلغ 53 ل س، وبالتالي فإن أي سعر أقل من ذلك سوف يتسبب بخسائر للمزارعين.

ما هو الحل في حال لم يستطع غالبية المزارعين الاستمرار نتيجة هذه الخسائر.

# النباتات الطبية في البيمارستان النوري

في كتابها المعنون دليل النباتات الطبية الموجودة في حديقة متحف الطب والعلوم «البيمارستان النوري» والصادر في العام 2011 عن مركز الباسل للبحث والتدريب الأثري، تتحدث الكاتبة غيداء محمد عيد عن وظيفة حديقة المتحف كصلة وصل بين الماضي والحاضر، فقد زرعت حديقته بمختلف أنواع النباتات والغروس الطبية التي كانت تشكل حينها المادة الرئيسة للعلاج والمداواة. وقد خصصت في هذا الكتاب فقرة لكل نوع من أنواع النباتات التي تمت زراعتها فيه، حيث ضمت صورة ضوئية لها موسومة بالاسم العلمي، والاسم المتداول، وفوائدها، والبلاد الأصلية التي نشأت فيها. كما ترجمت هذه الفقرات كافة إلى الإنكليزية، وذلك بهدف توسيع دائرة الاطلاع على هذا الموضوع المهم الذي مازالت تتسع دائرة المهتمين به إلى يومنا هذا.

إن الاهتمام بالنباتات من أجل الاستطباب موضوع قديم يعود إلى العصور القديمة، وقد وردتنا قوائم تضم أسماء الكثير من النباتات بأسمائها القديمة، والحالات التي استخدمت لأجلها، ولكن وللأسف لم يتم التعرف على مجمل تلك النباتات باعتبار أن أسماءها تغيرت، ولكن من خلال الوصف والمقارنة مع حالات الاستطباب لكن العديد أنواع بعض تلك النباتات، ومن هنا تكمن القيمة الإضافية لهذا الكتاب الذي شكل مصدراً علمياً للمقارنة، وأضاف الكثير إلى مكتبتنا الآثارية، كما برز هنا الجهد الرفيع الذي بذلته المهندسة غيداء عيد في إبراز خصائص وفوائد النباتات باللغتين العربية والإنكليزية.

## أخبار العلم

### تنظيف الأسنان يومياً يقي من الجنون

تشير نتائج البحوث الأخيرة الى أن تنظيف الأسنان يوميا لا يساعد فقط على بقائها بيضاء ويمنع تسوسها، بل ويحمي من الإصابة بمرض الزهايمر ايضا. لقد اكتشف وجود أنسجة مصابة في دماغ الاشخاص المصابين بالزهايمر، سببتها البكتيريا نفسها التي تسبب التهابات اللثة. ويقول البروفيسور ستيون كرين، من جامعة مركز لانكشاير في المملكة المتحدة، إنه من الضروري الاهتمام بتنظيف الأسنان بصورة منتظمة، ومراجعة أطباء الاسنان لمعالجة الالتهابات في الفم. فلقد بينت نتائج البحوث التي أجرتها مجموعة البحث، وجود Porphyromonas gingivalis التي تسبب التهاب اللثة، في أنسجة 10 أشخاص مصابين بمرض الزهايمر. هذه البكتيريا تحفز ردود فعل الدماغ، مما يؤدي إلى موت الخلايا العصبية وبالتالي فقدان الذاكرة وارتباك الوعي والتفكير. كما أن نتائج بحث آخر بينت أن الأشخاص الذين ينظفون أسنانهم مرة واحدة في اليوم، معرضون للاصابة بالخرف «الجنون» أكثر من الذين ينظفونها ثلاث مرات في اليوم بنسبة 65 %، مع العلم أن هذا يمس بدرجة أكبر الجنس اللطيف. ويضيف البروفيسور كرين «يمكن أن تصبح البكتيريا آلية لبداية تفاعل متسلسل في أجسام الأشخاص الذين لديهم الاستعداد للإصابة بالخرف، وخاصة الأشخاص الذين لديهم أقارب يعانون من ذلك».

■ ■ ■

### الاستعمالات المحتملة لجزيئات نانو الفضة

بدأ علماء مركز الأبحاث والتعليم التابع لمعهد تكنولوجيا صناعة المواد الغذائية في موسكو أبحاثا تتعلق بخصائص جزيئات نانو الفضة، وقد تطبق نتائج هذه الأبحاث في الطب وفي البيوت السكنية أيضا، حيث سيصبح ممكنا استبدال الكلور المستعمل لتعقيم المسابح بالجزيئات المذكورة. ويقوم أستاذ علم الفيزياء والرياضيات يوري سيدورين بالإشراف على هذه الدراسات الجارية في المعهد. وعلى حد قول الباحث قد تستخدم جزيئات النانو المطورة في المعهد لتعديل المواد التقليدية وإنشاء مواد جديدة وأنواع للطلاء ومواد للتنظيف والتعقيم بما فيها أنواع من معجون الأسنان وأخرى للتنظيف والصابون ومساحيق الغسيل. إضافة إلى ذلك يمكن استخدام جزيئات النانو الفضية كمواد مبيدة للميكروبات في منشآت التغذية العامة وفي المنشآت الزراعية. وبرأي العلماء سيمكن اختراعهم من استبدال الكلور الخطر في المسابح.

# أين البطل؟

**سألوا عنترة العبسي: «بماذا كنت البطل الفرد ؟ و أنت العبد؟!» فقال لهم: «أنا لست بعبد أنا أكثركم حرية!.. أنا في فقري أغناكم، أنا في ضعفي أقواكم، أنا لم يستعبدني شيء، خوف أو طمع أو جاه !»**

■ يسار صالح

على مفارق طرق الإنسانية، و في أزمان التحولات الكبيرة، تنجب لحظات الغليان والصخب، أشخاصاً من نوع استثنائي، تتحدد مواصفاتهم، وتتمايز صفاتهم عن أقرانهم، ويذكر التاريخ بصماتهم وتسكن قصصهم وعي الناس جيلاً بعد جيل، تتناقلها الألسن في حبور أو حسد، في طقس قد يخلو من الواقعية، لا تحركه أية قوى أخرى غير أحلام وأمنيات الشعوب.

المصدر الأول والأخير لفكرة البطولة يرجع إلى إعجاب الشعب بفكرة البطل، فالحياة بجوانبها المختلفة لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بفضل عناصر بطولية تغلبت على الشر وتغلبت على عناصر الضعف والنقص حتى شارفت الكمال. فقد تصور الشعب بطله مخلوقاً غير عادي يصنع الأساطير، وأخذ يصور حياته، من ولادته إلى وفاته تصويراً فيه من الخيال الشيء الكثير، لكن البطل الفولكلوري قد خلا في حكاياتنا الشعبية من أية ذاتية خاصة به، ليصبح خلاصة نقية للجماعة، يتجاوب مع روح الطبقة التي ينتمي إليها، وأصبحت قصص الأبطال المتوارثة متحيزة لوجهة نظر معينة، هي أولاً وآخراً وجهة نظر الطبقة التي تبتدعها وتتداولها، لنرى البطل وقد تخطى حدود الطبقة بالخيال محققاً طموحه في تحطيم الحواجز الاجتماعية، وكلما اشتد حرمان الطبقة المسحوقة قويت فيها الأحلام على هيئة صور خارقة بعيدة عن واقع الحياة. فلم يصبها من الواقع إلا الشر. وتلك الأحلام منحتها متنفساً وهمياً لما تعانيه.

يستطيع القارئ الملم ببعض جوانب التاريخ الابتعاد قليلاً عن صورة البطل الفولكلورية في الموروث الشعبي، وبإمكانه تعداد مئات الأمثلة عن أبطال أكثر واقعية وبعداً عن الأحلام والأمنيات، و يحتفظ التاريخ الإنساني في ذاكرته بهؤلاء الأشخاص الاستثنائيين من أنبياء ومصلحين ومفكرين وأدباء روائيين وشعراء وخطباء، ومخترعين وزعماء دول وثوار ضد الاستعمار، ولم يكن لهؤلاء الأبطال في معظم الحالات أن يأخذوا مكانهم لولا طبيعة وخصوصية المرحلة التي عاشوها. التي مكنتهم من استثمار مواهبهم وقدراتهم، وهم في النتيجة لا يتساوون في قوة

**البطل الفولكلوري خلا في حكاياتنا الشعبية من أية ذاتية خاصة به، ليصبح خلاصة نقية للجماعة، يتجاوب مع روح الطبقة التي ينتمي إليها**

تأثيرهم، إذ لا يستطيع أي قائد تجسيد مفهوم «البطولة» في محيطه ما لم يتمتع بالجاذبية والمقدرة التي يمتلكها نظيره.

وهذا ينقلنا إلى قضية أكثر أهمية تتعلق بدور الصورة في صناعة البطل، المرتبطة بعصر التقدم التقني وما حمله من تغييرات على مفاهيم ثقافية متكاملة، فكلما تطورت صناعة التلفزة، وتضاعف عدد مشاهديها، تطورت أكثر فأكثر صناعة البطل. وهنا تأتي النقيصة الكبرى في تلك الصناعة، حيث تغيب الحاجة إلى الموهبة والإبداع في الهدف المراد الترويج له، وتضطلع الصورة بالتعويض عن ذلك. لتتخلى الصورة عن حياديتها، ويصبح استخدام الصورة في صناعة البطل وسيلة لتحقيق هدف أو جملة من الأهداف السياسية أو الاجتماعية التي لا يمكن ضمان نقاء توجهها وليمتد هذا التأثير السلبي على جموع المتابعين من الجيل الصاعد الباحثين في لاوعيهم، عمن يمثل تطلعاتهم ويتحدث باسمهم من «أبطال» عصرنا «الكرتونيين» البعيدين كل البعد عن الصورة المثلى للبطل الحقيقي رائد التغيير وملهم انجازاته.

# الصعوبة في أن تمتلك قلباً

**«كيف انتهت الأمور هناك؟ كم هي وحيدة؟ أما زلت تلمعين في غياب الشمس؟ هل الطيور لا تزال تغني في الطريق إلى الغابة؟ هل بإمكانك أن تستلمي الرسالة التي لم أجرؤ على إرسالها؟ هل أستطيع أن أنقل الاعترافات التي لم أبح بها؟ هل سيمضي الوقت وتذبل الزهور؟ لقد حان الوقت لأقول وداعاً مثل الريح التي تنوانى ثم تمضي».**

■ ليلى محمود

هذا مخاض الذاكرة التي رست عليها «ميجا» في لحظات العمر الأخيرة، وهي تترك وصية الجمال لمجتمع القبح. هكذا ودعت «ميجا» مجتمع الجريمة والاستهلاك، «ميجا» ربة التفاصيل العجوز التي تحمل جمال الصبا في بقايا الوجه الكهل....

وهكذا أنهى المخرج الكوري «لي تشانغ- دونغ» فيلمه الشهير «الشعر» بقلم بطلته «ميجا» سيدة الشاشة الكورية الجنوبية «يون يوانغ- هي» .

تدور أحداث الفيلم في إحدى مقاطعات كورية الجنوبية، وتحكي قصة امرأة تعيش على المعونة الاجتماعية في زمن التشتت الأسري في خضم المجتمع الاستهلاكي الصعب.

تمارس «ميجا» الحياة من خلال رعاية حفيدها الجامد أمام مغريات التلفاز. تنبش الذاكرة عندما أخبرها الطبيب عن إصابتها بمرض الزهايمر، فتتذكر أحدى مشاركاتها في الطفولة بمسابقة للشعر، حيث قيل لها أنذاك أنها مشروع شاعرة، تستذكر تلك الشاعرة الصغيرة بعد خمسين عام من الشقاء المغبر المنسي بين التكنولوجيا الرمادية التي لامكان لها فيها...

هي العجوز الجميلة الملونة، تبحث عن الجمال فتلتقي الإلهام , وتكتب قصيدة واحدة طلبت منها كفرض في دورة لتعلم كتابة الشعر.

لم تتوقع أن تلتقي الإلهام سوى في مراقبة الزهور، وتأمل أوراق الشجر والغرق في تفاصيل المياه المتدفقة داخل حوض غسيل الأطباق ولكن، حدث جلل يدخل حياتها ويقلبها إذ تورط حفيدها بعملية اغتصاب زميلته في المدرسة، وانتهى بانتحارالفتاة، فعل قبيح فتح باب الإلهام أمامها، بدلاً من الجمال الذي لم تتوقف يوماً عن البحث في تفاصيله وثناياه، واختبرت أساريره الدفينة، ألهمها الظلم وموت الضحية. ربما لم يكن إلهاماً، بل كان وصية للهرب أو قلبها الذي كتب خفايا روحها.

يقول مدرس الشعر:«ليس هناك صعوبة في أن تكتبَ قصيدة، ولكن الصعوبة في أن تمتلكن قلباً»

امتلكت «ميجا» قلباً على عكس زميلاتها وحفيدها... قلباً يجعلنا نستذكر القلوب الميتة في زمن الحرب المر، كم قلباً يجب أن يخفق بالشعر، هل سنكون شعراء تقتلنا القصيدة، هل ستكون القصيدة طلقة الرحمة في زمن الموت الرهيب الذي نعيشه؟ أم سنكون مغتربين نبحث عن الجمال في واقع قبيح وأليم، هل سنتمكن من رفع قيم التوازن والصلح في مواجهة الكراهية والتشرذم والبغض؟ لأننا محكومون بالأمل سنصنع قصيدة الوطن، مجسدين معنى الشاعرية الحقة في مواجهة الحرب.

## أمنية

■ رند سودان

للوهلة الأولى ظننته شهاباً فسارعت إلى اختيار أمنيتي..!!

كثيرةٌ هي الأحلام التي لم نستطع أن نخطو خطواتها الأولى، فظلت مجرد أمنيات تنتظر شهبها، أو أية لعبة أخرى من تلك التي اعتدنا تعليق أمنياتنا عليها، ومنها لعبة الشهب هذه، لكن مايميز هذه اللعبة عن غيرها الشرط الوحيد الذي يزداد صعوبةً مع مرور الأيام والسنين وتراكم الأماني.. فللشهب أمنيةٌ واحدة فقط، وانتقاء أمنيتك «المفضلة» كان يستحيل يوماً بعد يوم مع تراكم الأمنيات وتشابكها.

ربما بات تحقيق هذا الشرط أكثر سهولة في أيامنا هذه لكثرة الأحلام المتلاشية تدريجياً مع خفوت تناقضات الحياة الطبيعية وهمومها المعتادة وتراجع احتمالاتها، فرغبتي برؤية البيت الذي ترعرعت فيه تقدمت على أمنيتي بانتقاء منزل طالما رسمت في مخيلتي غرفه وأركانه، والهاجس بالعودة إلى منزلي سالماً لم يترك حيزاً لحلمي بامتلاك تلك السيارة الفارهة..! ولم أعد أفكر صراحةً بالوظيفة الحلم، وأنا أنتظر ربطة الخبز في طوابير الأفران المكتظة.

ومع ندرة الأمنيات وفقرها، عدت لأنظر إلى السماء، منتظراً ذلك الضوء الذي أستطيع من خلاله ممارسة لعبتي مع ما تبقى في جعبتي من أمنيات قليلة، أو ربما لأتمنى أمنيتي «الوحيدة..».

في تلك الليلة رأيت الضوء وسارعت بإطلاق أمنيتي، وتمنيت لو أصبت الظن، تمنيت لو كان ذاك الضوء شهباً وليس «ضوء قذيفة..!!».

# وصفة مجرّبة من مرحلتين

■ نور أبو فرّاج

### انزل إلى الشارع

تحمل عبارة «النزول إلى الشارع» في ثناياها افتراضاً بأن الشارع واطئ، وأننا نعيش في مكانٍ مرتفع عنه، ماذا عن ساكني الطوابق الأرضية أو الأقبية مثلاً؟ هم يصعدون إلى الشارع ولا ينزلون إليه! وبالرغم من أن كلمات بعض «المثقفين» الآمرة بضرورة النزول إلى الشارع، تبدو كما لو أنها دفاع عن هذا المكان المسمّى «شارع»، إلا أنها في حقيقة الأمر تجعله أكثر بعداً مما هو عليه، كما أنها تقتطعه من سياقه الجغرافي والمكاني، وتعزله عن كونه مفصلاً بين وجهات وحارات مختلفة.

أحياناً، وحينما يحاصرك أحدهم بضرورة النزول إلى الشارع الذي رسمه في خياله، ترغب في سؤاله: أين يقع الشارع الذي تتحدث عنه تحديداً؟! أنا أعبر كل يوم شوارع وأزقة في طريقي للعمل أو الجامعة أو لزيارة صديق، أمشي وأمشي لشراء حاجياتي أو لمجرد إشباع الرغبة بتأمل وجوه العابرين ولم أره يوماً! أنا أعبر عشرات الشوارع كل يوم دون أن أتوقف عند ذلك كثيراً! ثم إنني كنتُ للتو في الشارع، ولم أرك هناك!.

### اندمج مع الشعب!

غالباً ما يطالبك الشخص ذاته الذي أخبرك بضرورة النزول إلى الشارع، بوجوب الاندماج بفئات الشعب المختلفة، كما لو أنهما خطوتان متلاحقتان: في البداية انزل! ثم اندمج!!

وإذا ما حاولت اتباع المراحل كما يجب: تنزّل إلى الشارع متوجّساً، وتبدأ بمراقبة العابرين والتفرّس في الملامح، بحثاً عن تلك الوجوه الأكثر تعباً، الأشد فقراً، والتي تنقض عليها دون مقدمات لتنفيذ مهمة الاندماج.

وبالرغم من أن أصحاب تلك الوجوه، قد لا يمانعون اصطحابك في جولة سياحية بين شرائح وطبقات الشعب، فيما يقصّون عليك حكاية حياتهم المثقلة بالمآسي، وأنت يتغضّن وجهك وتمتلئ عيناك بالدموع من هول ما سمعت، فيحاولون مواساتك وتخفيف الضغط النفسي الذي تركته كلماتهم، ثم يعتذرون منك بنوعٍ من الخجل ويكملون عملهم لأن لا وقت لديهم كي يضيعوه. قد يواجهك آخرون باستهزاء ساخر: فأنت لست السائح الأول الذي أزعجهم ضمن رحلة بحثه عن «الحقيقة»!

وربما أنك لم تشعر قبلاً بأنك خارج الفئة التي تسمى «شعباً» قبل أن يعذبك ذاك الآخر بحديثه المحموم عن ضرورة «الاندماج»، ولم تشعر قط بأنك أضعت الشعب حتى بدأت البحث عنه!

وإذا ما ترك المرء السخرية جانباً، سيعترف مرغماً بأنه بالتأكيد يجب أن يكون في الشارع سواء صعد أو نزل إليه، وأن الشارع مسير إجباري، معبر، وأحياناً ما يغدو ساحةً للتجمع، إلا أن الوجهة التي يختارها الناس، الذين تجمّعوا فيه هي التي تهمّ حقاً. سيعترف المرء أيضاً بأنه ربمّا لم يكن يعرف عن قرب جميع فئات وشرائح المجتمع الذي عاش فيه، إلا أنه وفي الوقت ذاته، لم يكن خارج هذا التصنيف، وربما مرّ اسمه مصحوباً بمعلومات عن عمره ومهنته ومستواه الاجتماعي في إحدى الإحصائيات.

تضعك محاولات تحديد الكتلة البشرية «الشعبية» في حيرة، تجد نفسك محدداً بمفهوم ذاك الآخر عن الشعب، تضيق ذرعاً به، وبكلماته وخططه، وترغب أن تصرخ في وجهه قائلاً: «وأنا أيضاً الشعب، أنا الشعب»!

# عندما يعالج الفساد نفسه على التلفزيون..

■ فيصل عفيف

من منّا نحن السوريين يذكر متى اعتلت أعمال الدراما لائحة أفضل المنتجات السورية المصدّرة؟ متى انبرى «أبطال» شركات الإنتاج الخاصة للتصدي لأعتى وأخطر إشكاليات المجتمع السوري؟ من منّا «ينسى» ندوات التلفزيون والمراكز الثقافية ـ الغربية قبل المحلية ـ ومقابلات الممثلين تطرح مشاكل الفساد والعشوائيات وتكسر «الخطوط الحمراء» بلا هوادة؟. في حديث محتدم يستنكر أحد الأصدقاء العاشقين للدراما السورية: «تباً لهذا النظام، لو كان سمح للأحزاب والناس أن تحكي عن مشاكل البلد كما كانت تتحدث عنها الدراما لما كنّا وصلنا إلى هنا...!»، أنهى جملته، صمت، تفكّر قليلاً ثم انهال بالسباب على كل شيء.

على مدى السنوات العشر الماضية تدرجت الدراما السورية في طروحاتها لمشاكل المجتمع حتى وصلت لـ«تابوهات» والممنوع على مدى سنين، ذاك التدرج ارتبط بتوسع دخول القطاع الخاص والتمويل الخليجي إلى الإنتاج التلفزيوني وتحويله لأكثر القطاعات ربحية على الصعيد المالي، «البحبوحة» الطارئة ساهمت في رفع مستوى العمل الفنّي لا شك، وشهدنا تطوراً في السيناريو والحوار وأداء الممثلين، لكن المفارقة كانت أن الأغلبية من أصحاب شركات الإنتاج التي تموّل الأعمال التي تطرح الإشكاليات السورية، هم نفسهم أصحاب رؤوس الأموال المسروقة والمبيّضة مستفيدين من كل السياسات الليبرالية المعتمدة من السلطة السورية في حينه، بكلام أبسط أصحاب الشركات هم نفسهم أصحاب الأندية والبنوك والمنتجعات السياحية المبنية على أساس نهب المواطن السوري عبر شرعنة الاستغلال بقوانين ومراسيم، قانون العمل رقم «17» يكفي ليكون نموذجاً عن التوجه بأكمله، رموز الفساد أولئك هم أنفسهم من أنتجوا الأعمال الدرامية التي تتحدث عن معاناة الفقراء المستغلين المقموعين، رجال الأعمال الذين فتّق الإعلام الرسمي أعيننا وآذاننا بهم وبمشاريعهم لتطوير البلد والشراكة مع «الأشقاء» قطر وتركيا، هم ذاتهم من حمل لواء دراما الواقع وهم من نظّم الاحتفاليات الفنية والتقطت الصور التذكارية لـ«عمالقة» الدراما السورية مع أرباب الانفتاح والتطوير، «عبدالله الدردري» وفريق الاقتصاد الليبرالي «العتيد»..!

ليس المقصود حتماً تحميل الدراما السورية ومن عمل فيها_ممثلين ومخرجين وكتّاب وفنيين_ مسؤولية مآسي السياسات الليبرالية، الدراما انتُهكت وسُلبت كما انتُهك جهاز الدولة وضُرب القطاع العام ودُمّرت الصناعة والزراعة الوطنية، وحتماً لا يمكن التوقع من عمل درامي أن يحيط بعوامل الأزمة السوريّة المعقّدة والمتغيرة بسرعة، وهذا ما سنسمعه بلاشك من مخرجي وكتّاب المسلسلات التي تناولت الأزمة السورية بمداخل مختلفة في «الموسم الرمضاني الأخير»، هذا صحيح، وصحيح أيضاً أن نتذكر جيداً أي شركات إنتاج تلك التي تبنت وموّلت هذا النص أو ذاك وأخرجته للجمهور؟ علينا التذكر دوماً أن رموز الأزمة وحيتانها يتبنون اليوم رؤى عن الأزمة مسوقة درامياً، وبالتالي لايمكن لتلك الرؤى إلّا أن تحمل أمراض المصدر وتعالج الأزمة السورية من موقع السكون، موقع الانكسار وتكثيف المآسي واللطم والنوح فقط، وتكون هي ذاتها إعادة إنتاج وتسويق لحلول قاصرة عاجزة وبعيدة عن القوة الشعبية الكامنة، قوة التحوّل إلى الانتصار والتغيير الجذري المطلوب من الناس.

### «فسبكة» وتغريد تلميعي «إسرائيلي»..!

في محاولة جديدة لتلميع صورته من جهة، ولاحتواء الكفاءات العلمية الشابة على المستوى العالمي، من جهة أخرى، لجأ الكيان الصهيوني إلى الرشى المباشرة المغلفة بصيغة عرض منح على الطلاب في حال قيامهم بالتغريد عبر «تويتر» للدعاية «الإسرائيلية»، على أن لا يبرز دور حكومة الاحتلال في هذا الأمر أمام الجمهور الأجنبي.

وحسب الخبر الذي أوردته صحيفة «الإندبندنت» البريطانية، تخطط «إسرائيل» من خلال الحملة التي تقيمها في آب 2013 والتي تهدف لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، إلى تقديم منح دراسية لمئات الطلاب في سبع جامعات مقابل قيامهم بالمشاركة في حملة «تأييدية وتضامنية» معها أمام الجمهور الأجنبي عبر كل من شبكتي التواصل الاجتماعي «فيس بوك» و«تويتر».

واللافت أنه سيجري التكتّم على التمويل الذي سيتلقاه هؤلاء الطلاب من «إسرائيل» وفقاً للمراسلات المتعلقة بهذه الخطة والتي كشفت عنها صحف «إسرائيلية». وبعد ذلك، أكد مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إطلاق هذا البرنامج، مضيفاً أنه «سيكون تحت إشرافه المباشر»!! واعترفت المصادر الإسرائيلية أن الهدف من وراء هذا البرنامج هو دعم ما أسمته «الدبلوماسية الإسرائيلية العامة»، والعمل على تكييفها باستخدام وسائل الاستهلاك المعلوماتي ذات الطابع التقني، وكأنه يمكن لأحد أن يختبئ وراء أصبعه، إذ أن الممارسات الفعلية للكيان الإسرائيلي على الأرض تؤكد حقيقته التي لن تمحى مهما فعل لتلميع صورته أو تنظيفها.

## للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

| المحافظة | الاسم | الهاتف |
|---|---|---|
| درعا | خالد الشرع | 0932848985 |
| السويداء | مهند دليقان | 0991586731 |

| | | |
|---|---|---|
| دمشق وريفها | علاء عرفات | 0944636640 |
| حمص | محمد زهري زهرة | 0933145891 |
| اللاذقية | صلاح طراف | 0988386581 |

| | | |
|---|---|---|
| طرطوس | رئيف بدور | 0933586928 |
| حماة | أنور أبوحامضة | 0933763888 |
| دير الزور | زهير المشعان | 0932801133 |

| | | |
|---|---|---|
| الحسكة | حمدالله ابراهيم | 0999212404 |
| حلب | جمال عبدو | 0933796639 |
| الرقة | محمد فياض | 0945817112 |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/08/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

# تحيز إعلامي

**الإعلام يخدّم السياسة ويسوّق التوجهات والأجندات القائمة لدى الجهة المالكة أو المموِّلة، كونه بالأساس يحتاج التمويل لتغطية نشاطاته، أما مفاهيم «الحيادية» و«الاستقلالية» في الإعلام التي تم تسويقها طويلاً فهي للتعمية عن الرابط الوثيق بين الوسيلة الإعلامية والتوجه السياسي الممول، بحيث أصبحت العديد من المنابر الإعلامية حديثة العهد أو المخضرمة غير قادرة على إخفاء ذاك الرابط عن جماهيرها، فبرنامجها الإعلامي اليومي يشير إلى انتمائها لخط سياسي أو اجتماعي تتحدث باسمه وتدافع عن مواقفه.**

■ إيمان الذياب

لاشك أنه كان مفيداً ولو نسبياً توافر مجموعة من القنوات البصرية أو السمعية التي تعتمد منهج فتح المجال لشرح وجهات النظر ونشر جديد الأفكار في إطار إعلام ذي مجال واسع من المرونة في الطرح يضمن درجة أعلى من «حرية التعبير» وطرح الآراء دون كبت مباشر لذلك الحق المشروع، لكن مع دون التوجس من كبته عند ضرورات «المصلحة». غير أن منعطفات الحراك الشعبي في بلدان المنطقة والتي فرضت معادلة تعلم وفرز شديدين وسريعين يحدثان في داخل الوعي الجمعي الشعبي، جعل من المستحيل على وسائل الإعلام تلك الاستمرار في المرونة السابقة، فكان مفاجئاً تحولها إلى إعلام حرب يعمل بشكل واضح ومباشر على تظهير الصراعات الثانوية وتأجيج أقصى حالات التطرف فيها، فشهد الناس كيف باتت وسائل الإعلام «الحيادية والموضوعية» ذاتها تحمّل كلماتها بالحقد والتشدد وتزيد الشرخ بين أبناء المجتمع الواحد وتلقي الضوء بخبث على الشواذ على أنه القاعدة، في إطار جبهة إعلامية ممنهجة تخدم مصالح محددة مرتبطة بالخارج غالباً، وتنخر في أساسات مجتمعات المنطقة التي عاشت وما تزال تعيش أياماً فائقة الحساسية من شأنها أن ترسم ملامح نظمها لعقود قادمة.

ومع ظهور أنماط إعلام جديدة تندرج فيما يا يعرف بالإعلام البديل، قد يظهر هذا الفرز العميق لاحقاً أنه يمكن لوسائل الإعلام، التقليدية والجديدة، أن تمثّل مصالح شرائح اجتماعية واسعة، وتتعامل مع السياسة من موقع الند، إذ لايمكن إنكار علاقة الإعلام بالسياسة، خاصة عندما تتبنى وتتحيّز لمصلحة الشرائح الأوسع من الناس. واليوم تخوض وسائل الإعلام هذه، على قلتها وانخفاض حجم تمويلها، حرباً غير عادلة مع وسائل إعلام استطاعت حجز مكان لها على شاشات المتابعين عبر تمويل ضخم ومستمر على مدى سنوات لتؤدي اليوم دورها كاملاً في اللعب على الفوالق الطائفية والعشائرية أو عن طريق تبني أحد الفرقاء في الوطن/الأوطان ثم إقصاء الآخر وتشويه مقاله، ولتصبح السند الإعلامي لقوى التشدد والفساد في سعيها المحموم لإطالة عمر الأزمات والتربح من حالة اللااستقرار التي أنهكت المواطن/ين وأعاقت كل الجهود لإعادة عرى التفاهم والسلم الداخلي.

**منعطفات الحراك الشعبي فرضت معادلة تعلم وفرز شديدين وسريعين يحدثان في داخل الوعي الجمعي الشعبي، جعل من المستحيل على وسائل الإعلام الاستمرار في المرونة السابقة**

ولم يتوقف الأمر على هذا الحد، بل ذهب إلى تحول تلك القنوات لتصير الذراع الأطول في تعزيز حالة عدم الاستقرار تلك، عبر التحريض الوقح ورفع مستويات الشحن بين التلاوين الاجتماعية، وعملت على استخدام التقنيات الإعلامية الرقمية لخلق حالة مغايرة عن الواقع تماماً وتخديم وجهة نظرها فقط، كما تعمدت خطاباً متحيزاً مملوءاً بالألغام اللفظية والمقارنات السطحية ساهم في نقل المشاهد إلى مواقع أخرى، وصلت حدود إباحة المحرمات من القتل والنهب والفرقة المذهبية والهدم الممنهج لمؤسسات الدولة وحتى التطبيع مع العدو، كما نرى يومياً تحت مسميات وشعارات تحاول أن تلمع تلك الصورة المشوهة.

الكلمة أشد وقعاً من فعل الرصاصة، ولهذا تتحمل تلك القنوات الإعلامية المسؤولية كغيرها من الأطراف في إطالة أمد الصراع ورفع منسوب دمويته، في مسؤولية ينبغي أن تقف بسببها أمام المحاكم لإخلالها ببنية مجتمعات الحراك العربي القائم. وما الدعوات الحالية لإغلاق مكاتب بعض من تلك القنوات في أكثر من مكان، ومحاسبة القائمين عليها سوى البداية التي ستكشف زيف ادعاءاتها بأنها إعلام جاد ومحايد وصادق وموضوعي، وتفضح أجندتها السوداء، عندها سيكتشف المتابعون خطورة هذه المنابر، ويرمون خطابها المقيت بعيداً بعد أن تحاكم- كما ينبغي- فكرياً وقانونياً في جرائم ضد البشرية..

## نهب 1040 قطعة أثرية من متحف «ملوي» بمصر

قالت وزارة الدولة لشؤون الآثار في مصر إن متحف ملوي في محافظة المنيا الجنوبية فقدت منه نحو 1040 قطعة أثرية من إجمالي 1089 بعد اقتحام من سمتهم «مؤيدي الرئيس السابق محمد مرسي» للمتحف ونهب محتوياته.

وقال وزير الدولة لشؤون الآثار محمد إبراهيم في وقت سابق إن من سماهم أنصار مرسي اعتدوا على أفراد الحراسة وكسروا البوابة الداخلية للمتحف وأتلفوا كاميرات المراقبة وأحدثوا تخريباً لمحتوياته وسرقوا بعض القطع الأثرية.

وشدد الوزير على أن القطع التي تمت سرقتها «مسجلة دولياً ومعروفة ولايمكن التصرف أو الاتجار فيها في مصر أو خارجها، وأنها ستوضع على القوائم الحمراء لضمان عدم الاتجار الدولي فيها ومن يفعل ذلك ستتم ملاحقته قانونياً»

وقال البيان إن كافة المواقع الأثرية بالمحافظات مفتوحة للزائرين بالشكل المعتاد ما عدا منطقة الأهرام والمتحف المصري المطل على ميدان التحرير بوسط القاهرة، حيث يغلقان منذ يوم الجمعة «كإجراءات احترازية».

يذكر أن محافظة المنيا كانت مقراً لعاصمة الدولة في عصر الملك أخناتون الملقب بفرعون التوحيد والذي انتهى حكمه نهاية غامضة.

■ وكالات

## بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org

### أية تربية نريد؟؟

عرفت مناهجنا الدراسية مواد كثيرة يدخل في أسمائها مصطلح «التربية»، فهناك مثلاً التربية الفنية التي قلما كانت على قدر السوية المطلوبة ولم تنجح بصقل المواهب الموجودة بين الطلبة، ولا ارتقت بمستوى الثقافة الفنية وحس التذوق الفني لديهم. والتربية الموسيقية هي كحال سابقتها وكثيراً ما تحولت حصصها إلى مواد دراسية أخرى تحت حجج غير مقنعة، وعلى هذا القياس التربية البدنية التي لم تؤد أيضاً دورها المطلوب في تأمين اللياقة والصحة المطلوبة لدى الطلبة وتنمية مهاراتهم الرياضية.

يسجل المتابع لواقع التعاطي مع هذه المواد ملاحظات عديدة على مستوى مناهجها، فهي تعاني من قصور واضح، إضافة إلى التفاوت في مستوى مدرسيها، إضافة إلى غياب الاهتمام والجدية في التعاطي مع هذه المواد على مستوى وزارة التربية ككل، في الوقت الذي تؤكد فيه التجربة عالمياً الأهمية الخاصة لها، وتأثيراتها الإيجابية على تحسين مستوى العملية التربوية والتعليمية.

وعرفت مناهجنا أيضاً مادة أخرى هامة، قدمت في إطار عملية «التوجيه والتربية» هي مادة التربية القومية الاشتراكية، والتي كان وجودها ولا يزال متعلقاً بمفهوم المادة الثامنة في الدستور السابق، ومحتوى هذه المادة اليوم منفصل وبعيد عن واقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

يأتي السؤال اليوم ملحاً ليطرح نفسه: ما الذي بقي من مفهوم «التربية» ودورها في مجمل العملية التدريسية؟ وهل هناك أصلاً رؤية للعملية التربوية على مستوى الدولة أو المجتمع؟

إن الوظيفة التربوية في مجملها هي نتيجة وانعكاس لمستوى تطور البلاد، لكنها تكتسي أهمية بالغة، خاصة لجهة دورها في معالجة نتائج الأزمات الوطنية الكبرى. الأمر الذي يؤكد أهمية نقاشها اليوم، انطلاقاً من هذا الاعتبار، وبما يتجاوز مفهومها التقليدي السابق، بحيث توضع في مكانها ضمن الأولويات الأخرى من جوانب معالجة الأزمة.